الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

آليات تفعيل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، آفاق 2025

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالبة:

بن مني فيروز

المناقشة بتاريخ 15/ 07/ 2021 أمام اللجنة المشكلة من:

درارني ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
عامر بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
بن حمودة فطيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
بن مسعود آدم	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
لجلط ابراهيم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضوا مناقشا
عرابة رابح	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

آليات تفعيل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، آفاق 2025

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالبة:
بن مني فيروز

إشراف:
أ. د. عامر بشير

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه...

إلى من قال المصطفى الهادي في حقها الجنة تحت أقدام الأمهات

أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله

إلى من يعجز القلم عن التعبير له عن مدى حبي وتقديري له

" أبي" الغالي جزاه الله في الدنيا والآخرة.

إلى زوجي، أولادي حبايبي

إلـــى أهـلـــــي دون استـثـناء

إلى كل طلبة اقتصاد تأمينات

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرف المرسلين محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى أمي حبيبتي، إلى أبي الغالي.

أقول شكرا إلى الأستاذ المشرف عامر بشير على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى وقته الثمين الذي خصصه لمراجعته وتقييمه.

أقول شكرا إلى جميع الأساتذة اللذين لم يبخلوا بنصحهم وإرشاداتهم لي.

أقول شكرا إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الملخص

يهدف الموضوع إلى دراسة مختلف الآليات والفرص الممكن استغلالها والتي من شأنها ترقية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الوطني وهذا الأخير يكون في ضوء مصطلح التفاؤل الآفرو، كون أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني ضعف وتخلف مزمن عكسته قيم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في اقتصاد أي بلد.

تتمثل هذه الآليات في تفعيل دور التأمين كمستثمر مؤسسي وابتكار منتجات تأمينية تتناسب وحاجات ورغبات الأفراد بالتركيز على منتج التأمين التكافلي مع إضفاء الرقمنة في مجال التأمين بالنظر إلى آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين في تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني في جميع مجالات التأمين.

حاولنا الاستفادة من صيغ نشاط شركات التأمين في دولة قطر نظرا للمكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجة الاقتصادي كما بينته الدراسة، وتثمين جهود لتجارب الاقتصاديات الصاعدة وكذا بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتها وجوانب قوتها باعتبارهما رائدان في مجال التكافل على مستوى العالم.

الكلمات المفتاحية: نشاط سوق التأمين، الطلب على التأمين، اقتصاد التأمين، فرص التأمين، ابتكار منتجات التأمين، الاستثمار في شركات التأمين، تكنولوجيا التأمين.

Abstruct:

The topic aims to study the various mechanisms and opportunities that can be exploited that would upgrade the insurance sector in Algeria to have a role in bringing about the desired leap for the growth of the national economy, the latter being in light of the term Afro optimism, since the insurance sector in Algeria suffers from chronic weakness and underdevelopment reflected by the values of the economic variables adopted to explain the role of insurance in the economy of any country.

These strategies are represented in activating the role of insurance as an institutional investor and creating insurance products commensurate with the needs and desires of individuals by focusing on the Takaful insurance product while adding of digitalisation in the field of insurance in view of the tremendous future prospects that the insurance industry will obtain in activating the great practices of electronic insurance in all areas of insurance.

We tried to take advantage of the activity formulas of insurance companies in the State of Qatar due to the prestigious position that the Qatari insurance sector occupies within the economic fabric as shown by the study, and to value efforts for the experiences of emerging economies, as well as some Arab countries, especially Saudi Arabia and Sudan, and to benefit from its most important achievements and aspects of its strength as pioneers in the field of takaful insurance in world.

Keywords : Insurance market activity, Demand Insurance , Economic growth, Insurance Opportunities, innovation in insurance products, investment in insurance companies, insurance technology.

-فـــــهرس المحتويـــــات-

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص البحث	
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	III - I
فهرس الجداول	III - I
فهرس الأشكال	II- I
المقدمة العامة.....	أ-ح
الفصل الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد العالمي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مدخل إلى التأمين وأداء شركات التأمين	**03**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين	**03**
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم التأمين وتقسيماته	**15**
المطلب الثالث: شركات التأمين وكيفية تنظيم وإدارة أنشطتها	**19**
المبحث الثاني: الطلب على التأمين وعلاقته بالاقتصاد	**27**
المطلب الأول: محددات الطلب على التأمين	**27**
المطلب الثاني: علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي	**32**
المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد	**36**
المبحث الثالث: الوضع العالمي لصناعة التأمين وإعادة التأمين	**38**
المطلب الأول: صناعة التأمين في العالم	**38**
المطلب الثاني: صناعة التأمين في إفريقيا والتفاؤل الآفرو	**43**
المطلب الثالث: إعادة التأمين في العالم: دور التأمين في تعويض أكبر الخسائر في العالم	**51**
خلاصة الفصل الأول	**56**

الفصل الثاني: مكانة ودور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**59**
المبحث الأول: سوق التأمين بالجزائر والهيئات المشرفة والتابعة لها	**60**
المطلب الأول: تطور سوق التأمين في الجزائر	**60**
المطلب الثاني: شركات سوق التأمين الجزائري	**63**
المطلب الثالث: الهيئات المراقبة لسوق التأمين في الجزائر	**71**
المبحث الثاني: منتجات سوق التأمين الجزائري	**73**
المطلب الأول: التأمين على الأشياء	**73**
المطلب الثاني: التأمين من المسؤولية	**78**
المطلب الثالث: تأمينات الأشخاص والرسملة	**81**
المبحث الثالث: تقييم أهمية قطاع التأمين الجزائري ومدى فعاليته للأداء الاقتصادي	**86**
المطلب الأول: هيكلة الصناعة التأمينية بالجزائر وتحليلها	**86**
المطلب الثاني: تحليل الترابط والتشابك بين النشاط التأميني وقطاعات الاقتصاد الوطني باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي	**98**
المطلب الثالث: التحليل الكلي لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب، تونس وقطر	**106**
المطلب الرابع: المشاكل التنظيمية والهيكلية التي تعترض قطاع التأمين الجزائري	**115**
خلاصة الفصل الثاني	**119**
الفصل الثالث: آليات تفعيل دور قطاع التأمين للنهوض بالاقتصاد الجزائري، عرض لبعض التجارب الدولية، آفاق 2025	
تمهيد	**122**
المبحث الأول: تفعيل دور التأمين في الجزائر كمستثمر مؤسسي	**123**

فـهـرس المحـتويـات

المطلب الأول: دور التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني	**123**
المطلب الثاني: متطلبات تطوير السياسة الاستثمارية لدى شركات التأمين في الجزائر –دراسة مقارنة الجزائر– قطر	**127**
المبحث الثاني: الابتكار في مجال التأمين كمحرك للنمو في أسواق التأمين	**135**
المطلب الأول: نماذج ابتكار منتجات التأمين في العالم	**135**
المطلب الثاني: الابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري	**141**
المطلب الثالث: متطلبات تطوير التأمين التكافلي في الجزائر	**145**
المبحث الثالث: استكشاف فرص التأمين في التكنولوجيا كمستقبل لصناعة التأمين: آفاق 2025	**154**
المطلب الأول: تكنلوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين	**154**
المطلب الثاني: التأمين التكنلوجي: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر – قطر	**162**
المطلب الثالث: فرص التأمين الإلكتروني: آفاق 2025	**169**
خلاصة الفصل الثالث	**177**
خاتمة عامة	**181**
قائمة المراجع	**189**
قائمة الملاحق	

فهرس الــجـداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1	الحصص السوقية للحجم العالمي لأقساط التأمين (2000-2017)	38
2	النمو الحقيقي لأقساط التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة عام 2017	40
3	كثافة ومعدل اختراق التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة خلال الفترة 2014-2018	41
4	ترتيب 10 دول الأولى عالميا في تأمينات الحياة عام 2017	42
5	ترتيب 10 دول الأولى عالميا في تأمينات غير الحياة عام 2017	42
6	النمو الحقيقي للناتج المحلي في إفريقيا منذ سنة 2000	47
7	حجم أقساط التأمين ومعدل اختراق التأمين في إفريقيا منذ سنة 2000	48
08	الأضرار المؤمن عليها في العالم عام 2018	52
09	تطور الإنتاج لسوق التأمين الجزائري منذ سنة 1997	87

10	الإنتاج من طرف شركات التأمين الجزائرية عام 2017	88
11	تطور الإنتاج حسب فروع التأمين من 2011 إلى 2017	90
12	إنتاج تأمينات الأضرار خلال الفترة 2011-2017	92
13	إنتاج تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2013-2017	94
14	تعويضات تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص خلال الفترة 2011-2017	95
15	هيكل سوق إعادة التأمين (2011-2017)	97
16	موارد واستخدامات القطاعات الاقتصادية من النشاط التأميني عام 2018	104
17	الدخل الوطني المتاح الخام والادخار الخام لقطاعات الاقتصاد الوطني عام 2018	105
18	مقارنة لأداء قطاعات التأمين بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	107
19	تطور إجمالي الأقساط المباشرة لنشاط التأمين خلال الفترة 2006-2018	108

20	معدل اختراق التأمين خلال الفترة 2007-2018	109
21	كثافة التأمين خلال الفترة 2007-2018	109
22	دور قطاع التأمين الجزائري في دفع التعويضات	111
23	دور قطاع التأمين في تعبئة الادخار المحلي	112
24	تطور مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع دول أخرى خلال الفترة 2007-2017	114
25	إجمالي الالتزامات المقننة حسب نوعيها	125
26	التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها خلال الفترة 2015-2017	126
27	الموجودات المستثمرة المسموح بها من قبل شركات التأمين في دولة قطر	130
28	مسار استثمارات شركات التأمين في دولة قطر خلال الفترة 2015 2019	131
29	منتجات التأمين الجديدة – المبتكرة- في قطاع التأمين في الجزائر	144

فـهـرس الأشـكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	النمو الحقيقي لأقساط التأمين بالعالم منذ 1999	**39**
02	النمو الحقيقي للناتج المحلي في إفريقيا منذ سنة 2000	**47**
03	النمو الحقيقي لأقساط التأمين في إفريقيا خلال الفترة 2000-2017	**49**
04	حجم أقساط إعادة التأمين العالمية خلال الفترة 1990-2017 (مليار دولار أمريكي)	**53**
05	أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها عام 2016	**54**
06	أقساط إعادة التأمين المقبولة	**54**
07	شركات إعادة التأمين الرائدة في العالم (رقم أعمال 2014)	**55**
08	تطور الإنتاج لسوق التأمين الجزائري منذ سنة 1997	**87**
09	إنتاج تأمينات الأضرار سنة 2017	**89**
10	إنتاج تأمينات الأشخاص سنة 2017	**89**
11	تطور الإنتاج حسب فروع التأمين 2011-2017	**91**
12	إنتاج تأمينات الأضرار خلال الفترة 2011-2017	**92**
13	إنتاج تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2013-2017	**94**
14	تعويضات تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص خلال الفترة 2011-2017	**96**
15	تعويضات سوق التأمين الجزائري سنة 2017	**96**
16	الجدول الاقتصادي الكليTEE	**102**
17	دور قطاع التأمين الجزائري في دفع التعويضات خلال الفترة	**111**
18	دور قطاع التأمين في تعبئة الادخار المحلي	**113**
19	مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع دول أخرى خلال الفترة 2007-2017	**115**

20	استثمارات شركات التأمين في دولة قطر عام 2019	**132**

المقدمة العامة

المـقـدمــة الـعـامـــة

يبرز التأمين بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي، حيث نمت أهميته مثل باقي الخدمات المالية، إذ أصبح أكثر أهمية من خلال ارتفاع المخاطر وحالات عدم التأكد، وقد اعترف رسميا في مصفوفة التجارة والتنمية في دورتها الأولى عام 1964، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD))لسوق التأمين وإعادة التأمين، على أن سوق التأمين وإعادة التأمين الوطني يعتبر السمة الأساسية للنمو الاقتصادي، إلا أن التحدث عن هذا الأخير في البلدان النامية يعتبر مستحيل في إطار تتبع فكرة حتمية مرورها بمراحل معينة للنمو الاقتصادي، إذ تسعى من خلال هذه المراحل تحقيق الحاجات الأساسية لشعوبها، بل ونجم عنها تخلف في جميع قطاعات اقتصادياتها، وهذا لعجز مواردها عن مواجهة احتياجاتها، لذا تلجأ للتمويل الخارجي، ما يؤدي بالتالي إلى المزيد من التبعية والتخلف.

التأمين في الجزائر مثله مثل باقي فروع القطاع المالي، لا يزال في أدنى مستوياته ولا يقوم بدوره الأساسي في الاقتصاد وكما يتميز بالتخلف بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بل وحتى يعد الأضعف ضمن منطقة شرق آسيا وشمال إفريقيا، وهذا راجع لعدة عقبات وتحديات تحول دون الوقوف على تحقيق هدفه الرئيسي وهو إقبال الأفراد لطلب التأمين وعيا وإدراكا بالخطر، ما يفسر عدم قيامه بدوره الرئيسي في تحسين أداء النمو الاقتصادي.

وباعتبار التأمين مصدر تمويلي محلي ومهم في إنعاش معدلات الادخار والاستثمار، اللذان يعتبران من أهم العناصر الضرورية أو الأساسية لتحسين أداء النمو الاقتصادي، وفي ضوء التفاؤل الآفرو، يمكن لشركات التأمين الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد، والتي تميل إلى المقارنة الأساسية بينها وبين الدول المتقدمة، واتباع مختلف سياساتها التي تتلائم وخصائصها ومن شأنها ترقية دور قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري.

أولا: إشكالية الدراسة

مما سبق ذكره هنالك إشكالية تطرح نفسها تستدعي البحث والمعالجة، وعليه في طيات هذه الدراسة سنحاول دراسة الإشكالية التالية:

ماهي آليات تفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة؟

لتحليل والإجابة على الإشكالية الرئيسية لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير التأمين على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

2. في ظل الإصلاحات التي يشهدها قطاع التأمين في الجزائر هل أصبح يلعب الدور المنوط به؟ وماهي العقبات والعراقيل التي أدت بضعف قطاع التأمين بالجزائر؟
3. ما هي الحلول المقترحة؟ وكيف يمكن العمل على النهوض بهذا القطاع في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

ولمعالجة هذا البحث اعتمدنا الفرضيات التالية:

أ. الفرضية الرئيسية:

كإجابة مبدئية للتساؤل المحوري السابق نصوغ الفرضيات الموالية:

1. يمكن لشركات التأمين في الجزائر تنويع استثماراتها والاستفادة من عوائد مالية جديدة، بالاستثمار بمعامل خطر منخفض، مع إضفاء الرقمنة في تعاملاتها.

ب. الفرضيات الفرعية:

1. نرى أن هناك علاقة طردية بين التأمين والنمو الاقتصادي من خلال دوره في تمويل الاقتصاد.
2. نرى أن قطاع التأمين في الجزائر لا يقوم بدوره الاقتصادي بأكمل وجه ويمكن أن يرجع هذا إلى عدة عوامل قد تتعلق بالأفراد المستهدفين من تقديم الخدمة التأمينية أو بشركة التأمين أو عوامل أخرى مستقلة.
3. معرفة صيغ نشاط شركات التأمين في الدول المتقدمة ومحاولة تجسيد ما يتناسب وخصائص الاقتصاد يمكن أن يكون كحل لتفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على أهمية العلاقة بين النشاط التأميني والنمو الاقتصادي؛
- الوقوف على مفهوم مصطلح التفاؤل الآفرو؛
- إبراز مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري؛
- تحليل العلاقة بين قطاع التأمين ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بالاقتصاد الوطني؛

- أن نهدف في الأخير إلى أن يصبح الفرد الجزائري يقبل لطلب التأمين، إدراكا بالخطر وحاجة للمنتجات التأمينية المقدمة ومن ثم نريد بها تفعيل دور التأمين في تمويل الاقتصاد وإيجاد مختلف السبل لينعكس على محددات الطلب على التأمين.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في أهمية التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني بحد ذاته، بالنظر إلى ضعف مستوياته المحققة في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي لدى الموضوع أهمية بالغة في تبيان أهم الآليات الواجب اتخاذها لتفعيل دور التأمين في النشاط الاقتصادي، من خلال استكشاف أهم المزايا والفرص الواجب استغلالها للنهوض بقطاع التأمين ليقوم بدوره في ترقية الاقتصاد الوطني.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- من أهم الأسباب اعتبار موضوع مساهمة دور التأمين في تشجيع النمو الاقتصادي من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المهمة الواجب أخذها بعين الاعتبار؛
- يندرج هذا البحث في إطار التخصص المتبع ويتسم بالحداثة؛
- إثراء نوعي وكمي للمكتبة الجامعية والتي تقتصر لمواضيع مشابهة لهذا الطرح؛
- محاولة التحكم في العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم في التأمينات وهذا ما يغيب تطبيقه بأغلب شركات التأمين الجزائرية.

سادسا: منهجية وأدوات البحث

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** على النحو التالي، حيث سيتم استغلال البيانات التي سيتم الحصول عليها من مصدرها في وصف الخلفية النظرية للموضوع من أجل إبراز أهم المفاهيم والخصائص والأبعاد المتعلقة بالتأمين وعلاقته بالاقتصاد والتعرف على صيغ النشاط المعمول بها في شركات التأمين المعمول بها في الدول المتقدمة، ومن ثم إبراز واقع سوق التأمين بالجزائر بتحليل هيكلة الصناعة التأمينية به.

و من أجل دراسة الموضوع سيتم استخدام الأدوات التالية:

- دراسة مقارنة بين قطاع التأمين في الجزائر وقطاع التأمين في المغرب وتونس ودولة قطر.

- تقنيات تستخدم لمعرفة مستوى التغطية للمنتجات التأمينية في سوق التأمين الجزائري: وسيتم الاعتماد عليها باستخدام معدل اختراق التأمين وكثافة التأمين بالجزائر وقياس الدور المالي لنشاط التأمين في الجزائر
- دراسة التحليل الهيكلي للنشاط التأميني: وسيتم الاعتماد عليها باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي لدراسة التشابكات الموجودة بين قطاع التأمين ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

سابعا: حدود الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية التالية:

الحدود المكانية: الموضوع يستدي دراسة مقارنة نشاط قطاع التأمين بالجزائر ونشاط قطاع التأمين بدولة أخرى يكون فيها التأمين عامل مهم في اقتصادياتها، وعلى هذا الأساس تم التركيز على الدول التي تنتمي إلى فضائها الإقليمي المغاربي وهما المغرب وتونس، وتحليل بعض المؤشرات المرتبطة بهذا النشاط، كما تم إضافة معطيات أخرى تتعلق بقطاع التأمين في قطر نظرا للمكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجه الاقتصادي.

الحدود الزمنية: غطت الدراسة فترات زمنية متباينة وهذا حسب الإحصائيات التي توفرها كل دولة كانت ضمن الدراسة.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على تطوير قطاع التأمين من خلال تحسين الخدمة المقدمة من قبل شركات التأمين وكذا تحسين صيغ نشاط هذه الأخيرة بالتركيز على وظيفة الاستثمار فقط.

ثامنا: صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد جزء من هذه الدراسة، صعوبة في تجميع احصائيات عديدة تتعلق بالجزائر والبلدان موضوع المقارنة (قطر، المغرب، تونس) في الفترة الممتدة بين سنتي2007-2017، وهذا من أجل استخراج مؤشرات ضرورية في تقييم أداء قطاع التأمين الجزائري من مختلف الجوانب حسب ما هو مسجل في الجداول الواردة في ملاحق الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الموضوع كان يستدعي دراسة ميدانية لأكبر شركات التأمين في دولة قطر وتتبع جميع مراحل التأمين بداية من طلب التأمين مرورا بإدارة الوثيقة وانتهاءا بتسوية المطالبات لدراسة الجدوى الاقتصادية لتكنولوجيا

التأمين لكن فيروس كوفيد 19، والحجر الصحي حال دون الوقوف على ذلك واكتفينا بما تنشره شركات التأمين في دولتي قطر والجزائر.

تاسعا: الدراسات سابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي استنرنا بها في إعداد هذا الموضوع إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية على النحو التالي:

أ- الدراسات العربية:

تمثلت هذه الدراسات فيما يلي:

1- الدراسة الأولى: قام بها غفصي توفيق، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني، دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بوضياف، المسيلة، 2017-2018، وتمحورت حول: ما طبيعة السياسات المقترحة لترقية قطاع التأمين الجزائري من أجل تفعيل دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني؟

حاول الباحث تحديد العوامل الكامنة وراء تخلف قطاع التأمين في الجزائر، بهدف رسم واقتراح سياسات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وترقية مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني. وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:

- ضرورة الارتقاء بمستوى الوعي التأميني
- توفير بيئة قانونية وتنظيمية امر ضروري لوجود نظام تأميني متطور وجيد
- تحتاج صناعة التأمين إلى الكفاءات المتخصصة وتطوير المواهب المحلية من أجل توظيفها في القطاع العام والخاص

2- الدراسة الثانية: قام بها عمر موساوي، **الابداع في المنتجات التأمينية ودوره في تحريك النمو في الأسواق الصاعدة،** الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، حاول الباحث تبيان دور التأمين في تحريك عجلة النمو للبلدان الصاعدة وفي الأخير قام الباحث بتلخيص أهم النتائج والدروس المستفادة من التأمين في الأسواق الصاعدة في ظل الأزمة المالية وكانت أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- يعتبر التأمين عامل ساعد اقتصاديات الدول الصاعدة على النمو والتطور، حيث ركزت على آليات الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، كذلك قنوات توزيع المنتجات التأمينية وتحرير أسواق

رأس المال، ومن بين النماذج المستعملة، إصدار منتجات مصنعة وهي منتجات تأمينية، قامت بتنويعها بما يتناسب وخصائص اقتصادياتها.

3- الدراسة الثالثة: قامت بها حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012، عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ماهي العقبات والعراقيل التي أدت إلى ضعف قطاع التأمين بالجزائر، وبالتالي ضعف مساهمة هذا الأخير في تمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به؟

حاولت الباحثة إبراز أهمية قطاع التأمين في الجزائر والبحث وراء الأسباب الحقيقية لضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- ضعف الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع يعتبر أهم عائق أمام تطور نشاط التأمين
- ضعف السياسات التسويقية لدى شركات التأمين واهمامها بالتأمينات الإلزامية على حساب التأمينات الاختيارية.

4- الدراسة الرابعة: قام بها خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني –حالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، وتمحورت حول: هل يمكننا اعتبار مؤسسات التأمين مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري؟

وكانت أهم النتائج الي توصل إليها:

- يمكن للتأمين أن يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن، حيث يشجع على منح القروض للقطاعات الاقتصادية، وتشجيع الصادرات ويساهم قطاع التأمين على الحد من نزيف العملة الصعبة، وكل هذا له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.
- لمؤسسة التأمين مكانة هامة في تعبئة الادخار، ويمكن حقن هذه الموارد المالية في المشاريع الاستثمارية.

ب-الدراسات الأجنبية

1- دراسة (jean françois outreville)، 2012، بعنوان:

Les services d'assuranc : Mesure de leur role et création de la valeur ajoutée

مقالة منشورة في العدد 106 لمجلة (Revue d'économie financière)، قام الباحث من خلالها بقياس دور التأمين في اقتصاديات أسواق التأمين في العالم خلال الفترة 1990-2010، وقد ختم في الأخير بأهم النقاط التالية:

- يتم استخدام مقياسين لتبيان الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد المحلي وهما كثافة التأمين ومعدل اختراق التأمين
- يتم تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب المالي من خلال وجهتي نظر: دوره الأساسي في دفع التعويضات في حالة حدوث الخطر ودوره كمستثمر مؤسساتي المرتبط بتعبئة الموارد الداخلية من خلال تكوين الاحتياطات التقنية.

دراسة (Marco Arena)، 2008، بعنوان:

Does insurance market economic promote economic growth ? A Cross country study for industrialized and developing countries.

مقالة منشورة في العدد 4 من المجلد 75 لمجلة (the journal of risk and insurance)، هدف الباحث من خلالها إلى تقديم تقييم منهجي لتأثير نشاط سوق التأمين (التأمين على الحياة وعلى غير الحياة) على النمو الاقتصادي من خلال استخدام مقاييس لأقساط التأمين كدليل عن هذا النشاط في 56 بلد مصنعا وناميا خلال الفترة 1976-2004.

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية بين نشاط سوق التأمين والنمو الاقتصادي، متمثلة في التأثير الإيجابي والكبير لكل من التأمين على الحياة وعلى غير الحياة على النمو الاقتصادي، مع تمييز أن هذا الأخير يتعزز أساسا في حالة الدول عالية الدخل بنشاط التأمين على الحياة، أما في حالة الدول النامية (متوسطة ومنخفضة الدخل) فإن النمو الاقتصادي يكون مدعوما بالتأمين على غير الحياة.

مساهمة الدراسة

تطرقت معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها إلى محددات العلاقة بين النمو الاقتصادي ونشاط التأمين لما يمثله هذا الأخير كأحد أهم أضلاع القطاع المالي ودوره في دعم النمو الاقتصادي في أي بلد، وتتميز دراستنا بالتركيز على قطاع التأمين في الجزائر بتسليط الضوء على مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الكلي باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي TEE، إضافة إلى مقارنة العديد من مؤشراته الاقتصادية الكلية والمالية مع ما يقابلها لدى دول مجاورة (المغرب وتونس) ودولة قطر باعتبارها من الدول العربية الرائدة في مجال التأمين على المستوى العالمي وهذا من خلال الفترة 2007-2018، كما تتميز بدراسة مختلف الآليات والفرص الممكن استغلالها والتي من شأنها ترقية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري محاولين الاستفادة من تجارب دول ناجحة في مجال التأمين على المستوى العالمي.

عاشرا: هيكل البحث

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب موضوع آليات تفعيل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، آفاق 2025 تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الرئيسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة، بالنسبة **للفصل الأول** تم فيه دراسة الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال كافة المفاهيم المتعلقة بهذا الطرح، والذي يخصص للإجابة على السؤال الفرعي الأول، كما تم تخصيص **الفصل الثاني** للإجابة على السؤال الفرعي الثاني، وذلك بدراسة مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري وهذا كان بالتعرف على صناعة التأمين بالجزائر أولا حيث تم التطرق إلى سوق التأمين الجزائري، والمنتجات التأمينية المتنوعة والجديدة التي تغطيها شركات التأمين، ثم دراسة فعالية نشاط التأمين للأداء الاقتصادي

أما الفصل الثالث: فيهدف إلى دراسة مختلف الآليات والفرص الممكن استغلالها والتي من شأنها ترقية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري، وسنحاول الاستفادة من صيغ نشاط شركات التأمين في دولة قطر نظرا للمكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجة الاقتصادي، وهذا بالتركيز على سياسة الاستثمار في شركات التأمين القطرية وتكنلوجيا التأمين وكذا آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين من تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني بشكل واسع وفي جميع مجالات التأمين، وتثمين جهود لتجارب الاقتصاديات الصاعدة وكذا بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتها وجوانب قوتها في مجال الابتكار في التأمين التكافلي باعتبارهما رائدان في هذا المجال على مستوى العالم. ثم أخيرا اختبار الفرضيات الموضوعة للبحث وختمها بالنتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: مدخل إلى التأمين وأداء شركات التأمين

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم التأمين وتقسيماته

المطلب الثالث: شركات التأمين وكيفية تنظيم وإدارة أنشطتها

المبحث الثاني: الطلب على التأمين وعلاقته بالاقتصاد

المطلب الأول: محددات الطلب على التأمين

المطلب الثاني: علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد

المبحث الثالث: الوضع العالمي لصناعة التأمين وإعادة التأمين

المطلب الأول: صناعة التأمين في العالم

المطلب الثاني: صناعة التأمين في إفريقيا والتفاؤل الآفرو

المطلب الثالث: إعادة التأمين في العالم

خلاصة الفصل

تمهيد:

بالنظر إلى ارتفاع المخاطر وعدم التأكد، ارتفعت الأهمية الاقتصادية لسوق التأمين وإعادة التأمين، واعتبرت على أنها مكون رئيسي في تطور النظام المالي ونمو الاقتصاد ككل، وقد اعترف رسميا في مصفوفة التجارة والتنمية في دورتها الأولى عام 1964، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسوق التأمين وإعادة التأمين، على أن سوق التأمين وإعادة التأمين الوطني يعتبر السمة الأساسية للنمو الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز تأثير التأمين على الاقتصاد العالمي باستخدام أهم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في اقتصاد أي بلد، مع تبيان الوضع العالمي لصناعة التأمين وإعادة التأمين.

لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى التأمين وأداء شركات التامين
- **المبحث الثاني:** الطلب على التأمين وعلاقته بالاقتصاد
- **المبحث الثالث:** الوضع العالمي لصناعة التأمين وإعادة التأمين

المبحث الأول: مدخل إلى التأمين وأداء شركات التأمين

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتأمين كمدخل للتأمين.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يعتبر التأمين وسيلة لحماية الفرد من الأضرار والخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتعرض لها، فهو عملية تعاونية فعالة لمجابهة الأخطار التي يتعرض لها الإنسان في شخصه أو ممتلكاته عن طريق نقل عبء هذا الخطر إلى شركة التأمين التي تصرف مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر مقابل مبلغ بسيط وهو ما يسمى بقسط التأمين.

أولا: نشأة التأمين وتطوره

لقد جاء التأمين من فكرة التعاون والتكافل بين المجتمعات البشرية والمتمثلة في توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص معين على مجموعة كبيرة من الأشخاص معرضين لنفس الخطر، فنجد أن هناك صور عديدة له لدى الشعوب القديمة، كما هو الحال بالنسبة للقدماء المصريين الذين كانوا يقيمون جمعيات لدفن الموتى ممولة من اشتراكات الأعضاء أثناء حياتهم لقاء التكفل بنفقات التحنيط والدفن الباهظة الثمن[1]، كذلك كان عرب الجاهلية أثناء رحلة الشتاء والصيف يتعاونون فيما بينهم لتعويض من يفقد بعيره من الأرباح المحققة من الرحلة[2].

وفي عهود الحضارات القديمة كالإغريقيين والبابليين والأشوريين والهندوس، ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر ولكن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن البحرية حالت دون إلى الحد من هذا الازدهار، فظهر ما يسمى بالقرض البحري[3]، وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها في أن شخصا يقرض مجهز السفينة أو الشاحن ما يحتاجه من النقود، حتى إذا انتهت الرحلة البحرية بسلام استوفى المقرض مبلغ القرض مع فائدة مرتفعة، أما إذا لم تنجح الرحلة، ولم تصل السفينة والبضائع أعفي المقترض من رد ما اقترضه[4]، ويقترض قرض المخاطرة البحرية كثيرا من التأمين فالمقرض يقوم في الواقع بدور المؤمن، إذ هو يدفع

---

[1] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دون طبعة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998، ص 49.

[2] – هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2004–2005، ص 8.

[3] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 50.

[4] – مصطفى كمال طه، **التأمين البحري**، دون طبعة، الدار الجامعية، جامعتي الإسكندرية وبيروت، 1996، ص 6.

تعويض التأمين مقدما في صورة قرض ثم يستوفيه بعد ذلك مع فائدة مرتفعة تحل محل الأقساط إذا نجحت الرحلة البحرية ولم بتحقق الخطر، أما إذا تحقق الخطر فإن المجهز أو الشاحن يحتفظ بالمبلغ المقترض ولا يلزم بدفع الفائدة عنه، مثله في ذلك المستأمن الذي يحصل من المؤمن على تعويض الخسارة التي لحقته.

ولم يتميز التأمين البحري عن قرض المخاطر البحرية ولم يبرز كنظام مستقل عنه إلا في بداية القرن الرابع عشر حين ازدهرت التجارة البحرية في المدن التي تقع في شمال إيطاليا وبخاصة جنوا وفلورنسا على يد سكانها المعروفين باللومبارد. وذلك بأن حل مبلغ التأمين محل مبلغ القرض وصار لا يدفع إلا عند تحقق الخطر، وحل قسط التأمين محل الفائدة في عقد القرض، وصار يدفع في كل الأحوال وليس فقط في حال سلامة الوصول. وبسبب الحروب والغزوات التي اجتاحت إيطاليا الشمالية نزح عدد كبير من تجار اللومبارد إلى إنجلترا حيث استوطنوا ومارسوا التأمين البحري[1]، إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حاليا بصدور قانون التأمين البحري في إنجلترا عام 1601.[2]

وفي نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري ظهر التأمين على الحياة، ذلك لأن عقود التأمين البحري قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة وازدادت أهمية التأمين على عند ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.[3]

خلال القرن السابع عشر ظهرت بعض الجمعيات التي تمارس التأمين على الحريق بصورة بدائية، وقد كان لحريق لندن الشهير عام 1666، أثر كبير في زيادة الاهتمام بهذا الفرع، نظرا لما خلفه من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وذلك لدرجة أنه أنشأت هيئات مستقلة للقيام بالتأمين على هذا الخطر فقط[4].

وبظهور وتقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين، كالتأمين على الحوادث الشخصية في إنجلترا عام 1849، ثم التأمين على السيارات، والتأمين من أخطار الطيران، ثم ظهر التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي تسبب لها خسارة مالية، كأخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل، وفي عام 1891 أصدر بسمارك قوانين التأمين الاجتماعي الإلزامي ضد المرض على عمال المناجم والمصانع، وفي عام 1898 صدر القانون الخاص

[1] – مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص 7.

[2] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 50.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 51.

[4] – محمد وحيد عبد الباري، **تأمين الحريق من الناحيتين العملية والعلمية**، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1990، ص 10-11.

بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم، ثم انتشر في الدول الأوروبية الأخرى، والذي انتقل منها إلى باقي دول العالم.[1]

ثانيا: تعريف التأمين

يمكن إعطاء عدة تعاريف للتأمين وذلك على النحو التالي:

أ. تعريف التأمين لغة

التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف.

وأقرب معاني التأمين في المصطلح المالي المعاصر هو "إعطاء الأمن"، ذلك أن التأمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي، فهو معنى جديد وإن كان اشتقاقا صحيحا من كلمة "أمن".[2]

ب. التعريف الفني للتأمين

" التأمين وظيفة اقتصادية التي تهدف إلى إجازة تعويض الأخطار التي قد تصيب الفرد في شخصه أو في ممتلكاته نتيجة لتحمل مسؤولية مجموعة من الأخطار، ونتيجة للمقاصة بين المخاطر، وذلك نظير دفع قسط أو اشتراك من قبل المؤمن له إلى المؤمن ".[3]

أو حسب تعريف الفقيه الفرنسي (J.Hemard) هيمار، التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، من الطرف الآخر وهو المؤمن بموجبه يدفع هذا الأخير أداءا معينا عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينهما طبقا لقوانين الإحصاء[4].

من خلال التعريف الفني السابق نقف أمام المصطلحات التالية:

1. المقاصة بين الأخطار

وذلك أن المؤمن يقوم بتوزيع عبء المخاطر التي تقع على بعض المؤمن لهم على كل المؤمن عليهم المعرضون لنفس الخطر ولإتمام العملية لابد من توفر عنصرين:

---

[1] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] – عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، دون سنة نشر، ص 6.

[3]- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Lexique d'économie, Edition Dalloz, 7e édition, Paris, France, 2002 p49.

[4] – غازي أحمد أبو عرابي، **أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن–عمان، 2011، ص 23.

- **تجانس الأخطار**

لابد من تجانس وتشابه المخاطر التي يتم إجراء المقاصة بينها إلا أنه لا يشترط أن يكون التجانس التام أو التماثل المطلق بل يكفي التشابه النسبي.

يمكن الإلمام بالمخاطر من حيث طبيعتها في مجموعات متشابهة حيث أن كل مجموعة تختص بتأمين مستقل مثل: التأمين على الحياة، التأمين من المسؤولية، التأمين من الأضرار ويمكن تقسيم كل نوع حسب طبيعة الخطر مثل: الحريق، السرقة كذلك يمكن تقسيم المخاطر حسب موضوعها كالمنقولات والعقارات أو وفقا لقيمتها، حيث يتم وضع الأشياء ذات القيمة المتقاربة تحت سقف نفس النوع من التأمين حتى لا يكون هناك خلل مالي، إضافة إلى ذلك ينبغي تشابه الأخطار من حيث المدة وذلك بوضع عقود التأمين في مجموعة متقاربة المدى حتى تسهل عملية المقاصة للمؤمن.[1]

- **كثرة المخاطر**

لإجراء المقاصة يتطلب توافر عدد كبير من الحالات المعرضة لنفس الخطر حتى يمكن الموازنة بين الأقساط المدفوعة والتعويض الواجب دفعه عند تحقق الخطر. فالكثرة لازمة لاستنتاج معلومات دقيقة عن عدد الحوادث وقيمة الأضرار التي تسببها وتحديد احتمال درجة تحققها، كل ذلك وفقا لقانون الأعداد الكبيرة، ويقصد بكثرة الخطر أنه يهدد عدد كبير من المؤمن لهم إلا أنه لا يقع إلا بنسبة لعدد قليل منهم. أما إذا كان الخطر يقع بكثرة في آن واحد كالحروب والزلازل فلا يمكن التأمين منه لصعوبة تغطية مجموعة من الأقساط للتعويضات المطلوبة عند وقوع الخطر.

- **قوانين الإحصاء**

لقوانين الإحصاء أهمية خاصة في التأمين، إذ نجد المؤمن يستند عليها في حساباته لتحديد أقساط التأمين ومبالغ التأمين، وبالتالي معرفة حجم التزاماته المالية وقدرته على الوفاء بها.[2]

ج. التعريف القانوني للتأمين

إن التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني الجزائري يعرف على النحو التالي: " عقد يلتزم به المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[3]

---

[1] – غازي أحمد أبو عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 107

[3] – كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**، **الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول–"**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 3–4 ديسمبر 2012، دون ذكر الصفحة.

د. التعريف الاقتصادي للتأمين

"التأمين وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة".

من التعريف السابق، الخسارة الكبيرة المحتملة تتمثل في تحقق الخطر المؤمن ضده وبالتالي هلاك الشيء المؤمن عليه، أما الخسارة الصغيرة المؤكدة فتتمثل في قسط التأمين والذي هو أقل من مبلغ التأمين غالبا.[1]

ثالثا: العناصر الأساسية لعقد العملية التأمينية

يقوم الكيان التعاقدي لأي عملية تأمينية على عناصر أساسية وهي كالتالي:

أ. التعاقد على التأمين:

التأمين عقد أو اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينيا أو ماليا وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين[2].

عقد التأمين يخضع لنفس الخصائص التي تسري عليها سائر العقود في القانون المدني، والمتمثلة في المحل والرضا. ويكون إثبات هذا التعاقد عن طريق وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين، ويطلق عليها أحيانا عقد التأمين.[3]

أما المحل المتعاقد عليه هو الالتزام بالتعويض، وهو موجود في عقد التأمين سواء انتهى بدفع التعويض عن الخسائر، أم تحققت السلامة للمستأمن.[4]

كما يتوفر عقد التأمين على خصائص أخرى نوجزها كالآتي[5]:

- **عقد التأمين عقد ملزم للطرفين:** فهو عقد تنشأ عنه التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد، حيث يلتزم المؤمن له بدفع القسط حسب الترتيب الزمني المتفق عليه وبالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حال وقوع الخطر المؤمن ضده والمثبت في العقد.
- **عقد احتمالي:** وهو العقد الذي لا يستطيع أي من طرفي العقد تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التعاقد، حيث لا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر.

---

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2007، ص 89.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 100.

[3] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[4] – عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[5] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 102.

- **عقد معاوضة:** وهو العقد الذي يأخذ كل من طرفي العقد مقابلا لما أعطاه، فالمؤمن يأخذ القسط والمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين.
- **عقد إذعان:** يعني أن المؤمن له يجب عليه قبول العقد بالكامل، بكل بنوده وشروطه، ولا يستطيع أن يضيف أو يحذف شروطا معينة.[1]

ب. وثيقة التأمين

يتم التأمين عن طريق إصدار شركة التأمين لوثيقة أو بوليصة التأمين، أي إنها وسيلة إثبات العقد الذي ينظم الاتفاق بين المؤمن له وبين المؤمن. وهي عبارة عن نموذج كتابي مكون من ثلاث أجزاء وهي: المقدمة، الشروط العامة والخاصة وبيانات الوثيقة ويسمى "الجدول" ويختلف مضمون هذه الأجزاء من فرع تأمين لآخر، وقد جرى العرف على نموذج محدد لكل فرع من فروع التأمين المختلفة.

وتصدر وثيقة التأمين بالصور التالية[2]:

- **وثيقة التأمين الفردية:** وهي الوثيقة التي تغطي شخص، منشأة من خطر تأميني مفرد محدد لصالح مستفيد محدد أيضا، كالتأمين ضد الغير على سيارة معينة.
- **وثيقة التأمين الشاملة:** وتصدر لتغطية عدة أخطار غير متشابهة بدلا من خطر واحد، مثل وثيقة تأمين السيارات الشاملة التي تغطي الحريق، السرقة، وحوادث الطرق.
- **وثيقة التأمين الجماعية:** وتصدر لتغطية خطر واحد لصالح مستفيدين متعددين مثل وثيقة التأمين الصحي الجماعي لكل طلبة الجامعة.

ج. **أطراف التعاقد**

- **المؤمن له:**

وهو الذي يدفع قسط التأمين، كما يسمى بالمستأمن، وهو الذي يستحق مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه وعادة ما يجمع المؤمن له بجانب هذه الصفة صفة المستفيد أيضا، ولكن في أحوال أخرى تنفصل شخصية المؤمن له عن شخصية المستفيد وهنا يشترط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في الشخص أو الشيء موضوع التأمين، فمثلا في التأمين على الحياة المستفيد ليس هو المستأمن،

[1] – جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة الباحثين: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دون طبعة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص 163.

[2] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2010، ص 75.

فالمستأمن هو منشئ وثيقة التأمين ودافع الأقساط، والمستفيد من يحصل على التعويض عند موت المستأمن.[1]

- **المؤمن:**

وهو الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع قيمة التعويض أو مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه.[2]

د. قسط التأمين أو مقابل التأمين

وهو ما يقوم بدفعه المؤمن له إلى المؤمن، وذلك مقابل أن يقوم هذا الأخير بالتغطية التأمينية للشخص أو الشيء موضوع التأمين من الخطر المؤمن منه، بمعنى آخر مقابل قيام المؤمن بدفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، خلال المدة المحددة بوثيقة التأمين.[3]

1. احتساب قسط التأمين

تعتبر خدمة التأمين خدمة آجلة لا يمكن معرفة التكلفة لها إلا في نهاية مدة عقد التأمين، لذلك تسعير خدمة التأمين يكون عن طريق تقدير التكلفة المتوقعة على الخبرات في الماضي بشرط أن تكون هذه الخبرة كافية بقدر يسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة.

يتم حساب قسط التأمين على مرحلتين وهما القسط الصافي والقسط التجاري.

- **القسط الصافي:** القسط الذي يكفي لتغطية الخسائر الفعلية في حال حدوثه، ويتم احتسابه بالاعتماد على الأسس الرياضية والإحصائية وهذا فيما يتعلق بتأمينات العامة، أما فيما يتعلق بتأمينات الأشخاص فتحسب من خلال التوقع الرياضي، ويتم حساب القسط الصافي على أساس الخبرة الماضية للأخطار المختلفة من حيث عدد الحالات المحققة فعلا فيها الخسائر والمقدار المادي لكل خسارة وذلك بافتراض أنها ستظل ثابتة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار معامل تعديل مناسب لمواجهة التغيرات المتوقعة عن المحققة فعلا في المستقبل وهذا المعامل يسمى معامل التقلبات العكسية. [4]
- **القسط التجاري:** القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن وهو أكبر من القسط الصافي، فبعد حساب القسط الصافي يمكن حساب القسط التجاري بعد أن نظيف للقسط الصافي المصروفات الإدارية والعمومية وكذلك العمولات ومصاريف التحصيل ومصروفات الإصدار وغير ذلك من

[1] – عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 76.

[3] – إبراهيم محمد مهدي، **التأمين ورياضياته**، المكتبة العصرية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2010، ص 110.

[4] –أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 109.

أعباء القسط بالإضافة إلى نسبة كهامش ربح للشركة مقابل إدارة تلك الأخطار بالإضافة إلى معامل التقلبات العكسية في عدم الدقة في تحديد معدل حدوث الخطر. [1]

هـ. مدة التأمين

تشمل وثيقة التأمين الناجمة عن اتفاق طرفي التعاقد على تاريخ بداية سريان الوثيقة وتاريخ انتهاء سريانها، أين يتم تحديد المدة التي يتمتع المؤمن له من خلالها بالتغطية التأمينية من قبل المؤمن، فإذا حدث الخطر المؤمن منه خلال هذه المدة استحق المؤمن له أو المستفيد مبلغ التأمين أو قيمة التعويض. والعبرة في استحقاق التعويض هو تحقيق الخطر المؤمن منه قبل انتهاء مدة مفعول وثيقة التأمين.[2]

قد تطول مدة التأمين المتفق عليها لسنوات عديدة تتراوح ما بين خمسة إلى عشرين سنة كما هو الحال في تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية، وقد تقتصر هذه المدة على سنة واحدة تتجدد تلقائيا كما هو الحال في تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية، وقد تقتصر على أيام معدودة أو لساعات محدودة كما هو الحال في تأمين الرحلة في التأمين البحري أو تأمين حوادث الطيران.[3]

ز. مبلغ التأمين

مبلغ التأمين هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، قد ينص عليه صراحة كما هو الحال في عقود التأمين التي يتعذر فيها تحديد قيمة الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن منه، فيتم الاتفاق على دفع قيمة محددة عند تحقق الخطر ويسمى بمبلغ التأمين، وهذا ينطبق على تأمينات الحياة والحوادث، ويتم دفع هذا المبلغ بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه. وقد يلتزم المؤمن بحد أقصى وهو التعويض، ويتوقف هذا التعويض على قيمة الخسارة الفعلية بشرط ألا يتوقف هذا التعويض عن مبلغ التأمين المحدد بالوثيقة.[4]

ح. الخطر المؤمن ضده

ويعرف على أنه التحقق المادي لظاهرة الخطر، وتحققه يسبب خسارة للمومن له في شخصه أو في ممتلكاته ويؤدي إلى زوال أو نقص الدخل، أو فناء أو نقص الممتلكات، أو زيادة في المصروفات.[5]

---

[1] – إبراهيم محمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] – حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[3] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[4] – نفس المرجع السابق، ص 78.

[5] – محمد محمد أحمد خليل، **برنامج مهارات التسويق والبيع – التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، كلية لتجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، دون سنة نشر، ص 31.

وحتى يتضح لنا معنى الخطر بدقة هناك مجموعة من المفاهيم ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الخطر نذكر منها ما يلي:

- **احتمال الخسارة:**

ويقصد بها عدد مرات تكرار حدوث الخسارة مع ملاحظة أن هناك بعض الأخطار يمكن حساب احتمال حدوثها مثل الأخطار الموضوعية، وبعض الأخطار لا يمكن حساب احتمال حدوثها مثل الأخطار العشوائية.

- **مصدر الخطر (مسبب الخطر):**

هو المصدر الأساسي لوجود الخطر أو هو المسبب الرئيسي للخسارة المادية المحتملة، فالسرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة، والحريق هو المسبب في حالة خطر الحريق، كما أن الإهمال هو المسبب في حالة معظم الأخطار وكذلك أخطار المسؤولية المدنية.[1]

- **الحادث:**

الحادث هو التحقق المادي الملموس لمسبب الخطر، والذي تكون نتيجة تحققه خسارة مادية للشخص أو الشيء المعرض للخطر.[2]

- **الخسارة:**

وهي النقص الكلي أو الجزئي في قيمة الممتلكات أو الأشياء نتيجة لوقوع حادث معين، وتكون الخسارة كلية إذا ترتب على تحقق الخطر فناء كلي للشيء المعرض للخطر أو زوال الدخل كليا، وتكون الخسارة جزئية إذا ترتب على تحقق الخطر نقص في قيمة الشيء المعرض للخطر أو انخفاض الدخل.[3]

رابعا: شروط سلامة العملية التأمينية

توجد مجموعتين من الشروط لسلامة العملية التأمينية: شروط ينبغي توافرها في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين، وشروط ينبغي توافرها لسلامة عقد التأمين.

[1] – عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011، ص 33.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 36.

[3] – أسامة عزمي سلام، شقيري نورى موسى، مرجع سبق ذكره، ص 30.

أ. شروط الخطر القابل للتأمين

هناك ثلاث شروط تراعي شركات التأمين ضرورة توافرها في الخطر حتى يمكن التأمين ضد احتمال حدوثه، وتتمثل هذه الشروط في أن يكون الخطر محتملا، وألا يكون الخطر قد وقع بالفعل، ولا إرادية الخطر.

بالنسبة لشرط احتمال وقوع الخطر فيقصد به أن يكون الخطر المؤمن ضده محتمل الوقوع، أي يمكن أن يقع أو لا يقع، وهذا يعني أن الخطر ينبغي ألا يكون مؤكد الحدوث، وتأسيسا على الشرط الأول، فإن الشرط الثاني يقضي بأن لا يكون الخطر قد وقع بالفعل، فالخطر الذي يمكن التأمين ضده هو الخطر المتوقع وقوعه في تاريخ لاحق، وعادة ما تنص شروط التعاقد على أنه إذا كان المؤمن له على علم بوقوع الخطر بالفعل قبل أو أثناء إبرام عقد التأمين، أصبح العقد باطلا وسقط التزام الشركة بدفع التعويض، ويقصد بالشرط الثالث، لا إرادية الخطر ألا يكون المؤمن له قد تعمد إحداث الخطر الموجب لدفع التعويض[1].

ب. **الشروط الفنية لسلامة عقد التأمين**

في مقدمة الشروط الفنية التي تراعيها شركات التأمين لسلامة عقد التأمين، إمكانية قياس الخطر، ووجود عدد كبير من الحالات التأمينية المعرضة لخطر واحد، وعدم تركيز الخطر.

1. إمكانية قياس الخطر

بما أن التأمين يقوم على أساس تعويض الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر المؤمن ضده، فإنه من المنطقي أن تكون هذه الخسائر قابلة للقياس ويمكن التعبير عنها كميا حتى يسهل على شركة التأمين حساب القسط الواجب استيفاءه من طالب التأمين.[2]

2. توافر عدد كبير من الحالات المعرضة لذات الخطر

كلما توافر عدد كبير من الحالات التأمينية المعرضة لذات الخطر، كلما تحققت السلامة لعقد التأمين، وانخفض احتمال تعرض الشركة للخسارة، وذلك تطبيقا لقانون الأعداد الكبيرة[3]. يعود اكتشاف هذا الأخير إلى عدة قرون مضت عندما لاحظ الرياضيون في القرن السابع عشر في أوروبا عند إعدادهم لقوائم الوفيات أن عدد الموتى في الذكور والإناث من كل بلد يميل إلى التساوي كلما زاد عدد المسجلين في القائمة[4]، وقد أصبحت هذه الظاهرة جزءا من علم الإحصاء، فمن خلال **قانون برنولي**، كلما زاد عدد الظواهر التي تجري

[1] – منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف بالإسكندرية، 1994، ص 464.

[2] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 466.

[4] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 32.

عليها تجربة معينة في مجتمع إحصائي، كلما آل احتمال وقوع الحدث المتوقع لهذه التجربة إلى الاقتراب أكثر فأكثر من الاحتمال الفعلي المتحقق.[1]

وقد كان أول من نادى باستعمال هذا القانون هو الرياضي العالم الفرنسي **بواسون**"**Poisson** " عام 1835.[2]

ويمكن تلخيص قانون الأعداد الكبيرة فيما يلي[3] :

إذا كان:

X = عدد مرات حدوث التعويض ⟵ X_i = S عند تحقق التعويض مع احتمال P

s = قيمة التعويض ⟵ X_i = 0 عند عدم تحقق التعويض مع احتمال q=1−Pq

- ولما تكون عدد مرات حدوث التعويض متغير مستقل معناه:

$$\lim_{n\to\infty}(Xi + Xn/N) = P.S$$

N هو عدد الأفراد المؤمن لهم

– لما يكون عدد الأفراد كبير والخطر متغير مستقل يصبح:

القسط ₱ =P.S

– لما يكون عدد الأفراد متغير مستقل يصبح :

$$\left\{ \frac{Xi + Xn - PNS}{\sqrt{P(1-p)}S\sqrt{N}} \right\} \to N(0,1)$$

3. عدم تركيز الخطر

يقصد بعدم تركيز الخطر أن يكون الخطر موزعا على نطاق واسع، حتى لا تتعرض شركة التأمين لمخاطر فادحة في حالة وقوع الخطر، فطلبات التأمين ضد الحريق لعشر شركات للغزل والنسيج منتشرة في محافظات مختلفة يتحقق فيه شرط عدم تركيز الخطر، وذلك مقارنة بطلبات للتأمين ضد الحريق

[1] - Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, op.cit,P353.

[2] – شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، دون دار نشر، دون بلد نشر، ص 28.

[3] - Benjamin leroy, Sébastien vidal, **l'assurance**, école supérieure en sciences informatiques, Encyclopedia universalis, p8 .

لعشر شركات تقع في منطقة جغرافية واحدة، فالخطر أكثر بوضوح في الحالة الثانية مقارنة بالحالة الأولى، وبناءا عليه فإن التركيز قد يدفع الشركة لرفض إبرام العقد أو البحث عن شركات أخرى للمشاركة في تنفيذه[1].

خامسا: مزايا التأمين

لا يقتصر الغرض من التأمين على تخفيض حجم الخسارة التي يتعرض لها المؤمن له، وما يترتب على ذلك من توفير للأمان والطمأنينة وتحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع، بل للتأمين أيضا مساهمته الاقتصادية خاصة عندما تضطلع به مؤسسات متخصصة، ومن أبرز تلك المساهمات توفير الموارد المالية التي تحتاجها المنشآت والأفراد سواء كان ذلك في صورة رؤوس أموال أو تسهيلات ائتمانية، إضافة إلى تنمية وتشجيع الوعي الادخاري، وعلى هذا الأساس، سيتم عرض مزايا التأمين الاقتصادية والاجتماعية.

أ. المزايا الاقتصادية

- يحث التأمين على تجنب تجميد جزء من رأس المال لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها حيث أن الفرد يدفع قسطا معينا، وبذلك يحقق ضمانا ضد الخسائر المالية التي يحتمل تصيبهم نتيجة وقوع خطر معين.[2]
- يعمل التأمين على تشجيع أصحاب الثروات على الاقبال على الاستثمار[3]، والدخول في ميادين ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين، كون أن التأمين قد وفر لهم حماية تأمينية.[4]
- الاستقرار في التعامل بالديون لأن شركات التأمين يمكن أن تضمن الحقوق في حالة وفاة المدين أو عجزه عن الكسب أو هلاك الرهون التي توثق بها تلك الديون.[5]
- يعمل التأمين على مكافحة التضخم* وذلك بتحصيل الأقساط من الجمهور المؤمن لهم، وهذا يعني امتصاص السيولة من أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض في الأموال المتداولة بينهم، وبالتالي تخفيض ميولهم الاستهلاكية ومن ثم قيام شركات التأمين باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية وإنتاجية.

[1] - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 467.

[2] – عبد العزيز هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 9.

[3] – عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[5] – عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات* وذلك من خلال عمليات إعادة التأمين فغالبا تقوم بهذه الأخيرة لدى شركات متواجدة في الخارج.[1]

ب. المزايا الاجتماعية

يعتبر التأمين عاملا هاما تعتمد عليه الدولة في محاربة الفقر الذي يترتب على البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو الغرق.[2]

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم التأمين وتقسيماته

في هذا المطلب سيتم تناول مبادئ التأمين في الجزء الأول ثم تقسيماته في الجزء الثاني.

أولا: مبادئ عقد التأمين

تحكم علاقة المؤمن بالمؤمن له ستة مبادئ هامة وأساسية في عقد التأمين، ثلاثة منها خاضعة لكافة عقود التأمين بدون استثناء وهي مبدأ حسن النية، مبدأ المصلحة التأمينية، ومبدأ السبب القريب للحادث. أما المبادئ الثلاثة الأخرى فهي خاضعة للتأمينات العامة (تأمين الممتلكات، المسؤولية المدنية) فقط وهي مبدأ التعويض، مبدأ المشاركة ومبدأ الحلول في الحقوق.

وسوف نتناول هذه الشروط بالتفصيل كالآتي:

أ. مبدأ منتهى حسن النية

يتضمن هذا المبدأ أن يقوم كل من طرفي التعاقد بعدم الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو من شأنها التضليل، كما يجب ألا يخفى عن الآخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد، وكذلك المتعلقة بالخطر أو الشيء موضوع التأمين والظروف المحيطة به، وإذا أخل أحد الطرفين بهذا المبدأ فإن العقد يصبح باطلا، ويقصد بالبيانات الجوهرية تلك التي تؤثر على قرار المؤمن من حيث قبوله أو رفضه أو في تقديره لقيمة قسط التأمين الواجب دفعه وباقي الشروط الأخرى.[3] ويجب توافر مبدأ حسن النية بين طرفي العقد عند التعاقد وأثناء سريان العقد وعند تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض، لذلك يجب على المؤمن إذا حدث أي تغيير في الشروط أو الأسعار أن تخبر المؤمن له فورا، كما يجب على المؤمن له إذا حدث أي تغيير في الخطر أو

---

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] – عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

*- **ميزان المدفوعات** : **Balance des Paiements** : حساب متتبع لمجموع العمليات التي حدثت خلال المدة المعطاة بين بلد ما والخارج، وهو حساب للتدفقات وليس للمخزونات. **(Lexique d'économie, édition Dalloz)** أنظر ص 51.

[3] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الظروف المحيطة به أو في العوامل التي تؤثر في درجة الخطر أثناء سريان العقد أن يخبر شركة التأمين بذلك، وذلك حتى يقرر أي من الطرفين مدى إمكانية استمراره بالعقد من عدمه، وعند تحقق مسبب الخطر في صورة حادث يجب على المؤمن له أن يخبر المؤمن فورا عن الحادث ومسبباته والظروف المحيطة به وحجم الخسائر المبدئي.[1]

ب. مبدأ المصلحة التأمينية

ينص مبدأ المصلحة التأمينية على أن المؤمن له يجب أن يخسر ماديا إذا وقعت الخسارة، أي أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية ومشروعة من بقاء الشيء أو الشخص على ما هو عليه، ويتضرر المؤمن له في حال إذا لحق بالشيء أو الشخص حادث معين. على سبيل المثال، تكون لك مصلحة تأمينية في ممتلكاتك الشخصية حيث إنك سوف تخسر ماديا إذا أتلفت هذه الممتلكات أو سرقت.

ج. مبدأ السبب القريب للحادث

ويسري هذا العقد على كافة وثائق التأمين بدون استثناء، ويقصد به أنه يشترط لقيام المؤمن بدفع التزاماته وهو التعويض أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب للحدوث الخسارة وهذا السبب القريب هو السبب الفعال في وقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي غير السبب الأصلي.[2]

د. مبدأ الحلول في الحقوق

يعني أن يكون للمؤمن له الحق في استرداد أي مدفوعات خسارة قد دفعها للمؤمن له من الطرف الثالث المخطئ[3]، كما ويمتد هذا المبدأ ليحل محل المؤمن له في رفع الدعاوى والمطالبة بالحقوق من طرف أو أطراف لهم صلة بالتسبب بالحادث، وفي حال حصلت شركة التأمين من خلال مطالباتها القانونية من المتسبب بالضرر على مبلغ يفوق التعويض المدفوع للمؤمن له فإن الفرق يعود للمؤمن له.[4]

هـ. مبدأ التعويض

يقتضي مبدأ التعويض بأنه لا يجوز للمؤمن له أن يجعل من عقد التأمين مصدر ربح بل وسيلة للتعويض والتعويض فقط، بمعنى أنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه فإن قيمة التعويض الذي يدفع للمؤمن له لا يجب أن تزيد عن قيمة الخسارة التي حدثت فعلا مهما كان مبلغ التأمين كبيرا[5]، وينطبق على جميع أنواع التأمينات

---

[1] – أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] – إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] – جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 166.

[4] – أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[5] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 86.

العامة ما عدا التأمين على الحياة وغالبا ما يطلق على التأمينات العامة بتأمينات الخسائر لأن التعويض فيها يتم على أساس الخسارة الفعلية وتطبق عليها القاعدة التالية: **التعويض = الخسارة** وهذا بحد أقصى مبلغ التأمين، وتتوقف قيمة التعويض على درجة كثافة التأمين*.[1]

أما في تأمينات الحياة فلا يطبق مبدأ التعويض، حيث يتم الاتفاق بين المؤمن والمؤمن له على أن يلتزم المؤمن في حال حدوث الخطر بدفع مبلغ نقدي يسمى مبلغ التأمين ولذلك يطلق على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية اسم التأمينات النقدية، وتطبق عليها القاعدة التالية: **التعويض = مبلغ التأمين.**[2]

و. مبدأ المشاركة

يتضمن مبدأ المشاركة في التأمين أنه إذا أمن شخص على موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد في نفس الوقت فإنه سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك جميع شركات التأمين في تعويض المؤمن له عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين، وهذا المبدأ يسري على التأمينات العامة، ولا يسري على تأمينات الحياة والأشخاص. كما ويشترط لتطبيق مبدأ المشاركة أن تكون جميع وثائق التأمين سارية المفعول عند وقوع الخطر المؤمن ضده.[3]

ثانيا: تقسيمات التأمين

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب الزاوية التي ننظر فيها للتأمين، وسوف نتناول أهمها كالتالي:

أ. التقسيم من حيث طبيعة عقد التأمين

تقسم عقود التأمين إلى قسمين أساسيين هما[4]:

1. العقود الاختيارية

ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، مثل تأمين الحوادث والحريق والبحري والمسؤولية المدنية غير الإجبارية، ويطلق على مثل هذه التأمينات، التأمين الاختياري أو التجاري أو الخاص.

[1] – أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 134.

[3] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[4] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2. **العقود الإلزامية**

ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو للمنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي، ويشمل هذا التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة وإصابات العمل) وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات.

ب. **حسب الغرض من التأمين أو طبقا للطرق المختلفة لإجراء التأمين**

يمكن تقسيم التأمين حسب هذا المعيار إلى نوعين رئيسيين:

1. **التأمين الخاص (التجاري، الاختياري)**

يشمل جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها الشخص الحرية في أن يختار بين أن يؤمن أو لا يؤمن دون أي إلزام من أي جهة كالتأمين البحري، تأمينات الحياة، وتأمينات الحوادث.[1]

2. **التأمين الاجتماعي (الإجباري)**

يعتبر التأمين الاجتماعي تأمينا إجباريا سواءا للعامل أو لصاحب العمل، متى توافرت شروطه، فالاشتراك في هذا التأمين هو التزام مصدره القانون الذي يحدد أحواله وشروطه وآثاره ولا يملك أي طرف من أطراف العلاقة التعديل في ذلك. مثل معاش التقاعد، التأمين الصحي، تأمين العجز، وإصابات العمل.

ج. **التقسيم من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه**

ينقسم التأمين من حيث طبيعة الأخطار المؤمن منها إلى تأمين بحري وجوي وبري، حيث أن التأمين البحري يتعلق بالأخطار الناتجة عن الأخطار البحرية التي قد تصيب السفينة أو ما تحمله من بضائع[2]، والتأمين الجوي وهو الذي يغطي مخاطر النقل الجوي والذي يتم بالطائرة، ويشمل الأضرار التي تلحق الطائرة ذاتها وحمولتها من البضائع[3]، أما التأمين البري فينقسم من حيث المحل إلى التأمين الخاص والتأمين الاجتماعي، ومن حيث الموضوع إلى التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص[4].

د. **التقسيم العملي للتأمين**

توجد عدة تقسيمات للتأمين حيث يتم التقسيم حسب وجهة نظر من يقوم بعملية التقسيم، ومن الناحية العملية يمكن تقسيم التأمين إلى أربعة أقسام وتتمثل في التأمين على الحياة، التأمين البحري، التأمين ضد

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] – غازي خالد أبو عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 51.

[4] – نفس المرجع السابق، ص 66.

الحريق، التأمين ضد الحوادث. ويمكن تقسيم عمليات التأمين إلى مجموعتين فقط، تأمينات الحياة والتأمينات العامة التي تشمل جميع التأمينات عدا التأمين على الحياة. كما يمكن تقسيم التأمين على حسب طريقة إجراء التأمين والهيئات التي تقوم به إلى التأمين التبادلي وتقوم به جمعيات التأمين التبادلي التأمين التجاري وتقوم به شركات المساهمة وأفراد جماعة اللويدز للتأمين، التأمين الحكومي وتقوم بإجرائه الهيئات الحكومية، التأمين الذاتي وتقوم به المؤمنون الذاتيون، التأمين التعاوني وتقوم به الجمعيات التعاونية، التأمين الخاص وتقوم به صناديق التأمين الخاص[1].

المطلب الثالث: شركات التأمين وكيفية تنظيم وإدارة أنشطتها

شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه، وذلك إما بطريق مباشر كما هو الحال في بعض وثائق التأمين، أو بطريق غير مباشر من خلال دفع أقساط تأمين تقل في مجموعها عن قيمة التأمين المستحق في حالة وقوع الخطر المؤمن منه[2].

أولا: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية التي تمارسها، كما يمكن تصنيفها وفق الشكل القانوني لها.

أ. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العام، وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة.

شركات التأمين على الحياة يشتمل على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له، أو التي تجمع بين الاثنين وهو ما يسمى بالتأمين المختلط.، فهناك وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في حياة المؤمن له، ووثائق أخرى لا يستحق عنها مبلغ التأمين إلا بعد وفاته، أما التأمين المختلط ففيه يستحق مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة لفترة محدودة، بعدها يؤول مبلغ التأمين إلى المستفيدين إذا ما حدثت حالة الوفاة.

[1] – شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 399.

أما شركات التأمين العام فتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير. وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات، أخطار الحريق، السرقة، وتأمين النقل بأنواعه، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل.

أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.

وبالنسبة لشركات التأمين الصحي فهي الشركات المتخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له، وفي الكثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له بتغطية حدا أدنى من تكاليف علاجه، على أن تدفع شركات التأمين ما يزيد عن ذلك.

وأخيرا، فإن الشركات الشاملة هي شركات غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة.

ب. التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة

من أهم أشكال شركات التأمين وفق الشكل القانوني شركات المساهمة، شركات الصناديق، أو أن تكون عبارة عن هيئات التأمين.

في شركات الأسهم أي الشركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي سيتولى تسيير الشركة[1]، يعتبر هذا الشكل من الشركات من أنسب أشكال الشركات لمزاولة نشاط التأمين، ولها الحق في القيام بكافة فروع التأمين المختلفة من حياة، وتكوين أموال، تأمينات عامة، مسؤولية مدنية، وقد تقوم الشركة بكافة أنواع التأمين السابقة أو قد يقتصر نشاطها على نوع أو أكثر منها على حسب قانونها الأساسي[2].

بالنسبة شركات الصناديق فيملكها حملة وثائق التأمين المكتتب فيها أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصون في مجال التأمين، يشير ويلشانز ومليشر (welshans & Melicher)، إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتميز شركات الصناديق بضخامة الحجم، وأن حجم أصولها يصل إلى حوالي نصف حجم أصول شركات التأمين مجتمعة، في حين أن مخصصات تغطية مطالبات وثائق التأمين الخاصة بها تزيد عن 80% من مجموع جانب الخصوم لكافة شركات التأمين هناك، وهو ما يعني أن حجم نشاطها يفوق بكثير حجم شركات الأسهم.[3]

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 405.

[2] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 406.

أما هيئات التأمين فمن أهم أشكالها في العالم جماعات اللويدز سواء في لندن أو في نيويورك وألمانيا وفرنسا، والتي تعتبر أقدم الهيئات وأوسعهم شهرة، اقتصر عمل جماعة اللويدز على التأمين البحري في بداية نشاطها، ولكنها بعد ذلك أصبحت تقوم بكل أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، ويتلخص نظام الاكتتاب في هذه الجماعة كون أن سمسار التأمين يقدم تفاصيل عملية التأمين على ورقة صغيرة تسمى بالقصاصة ويمررها على الأعضاء، وكلما يقبل العملية يوقع عليها ويذكر القيمة التي يتحملها من القيمة الكلية للخطر، غير أنه لا يلتزم بنصيب غيره من الأعضاء إذا عجز هذا الأخير عن الوفاء، وهذا يوضح أن الأعضاء وإن كانوا يعملون في شكل جماعة ولكن كل منهم يقوم بالتزاماته على أساس فردي بحت.[1]

ثانيا: الأنشطة والوظائف الأساسية لشركات التأمين

كما سبق الذكر، تمارس شركات التأمين دور مزدوج، فإلى جانب وظيفة التأمين التي على أساسها تقوم العملية التأمينية، هناك وظيفة الاستثمار وهي النشاط الأقل وضوحا، وقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركات.

وفي هذا الصدد، توجد أربعة وظائف رئيسية لشركات التأمين، سيتم تلخيصها فيما يلي:

أ. إدارة العمليات

شركة التأمين هي مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها. ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار، تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو للمستفيدين، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة. وعلى الرغم من أن التعويضات قد لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في الكثير من الحالات، فإنه يتوقع أن تكون الشركة قادرة على التحديد الدقيق لقيمة قسط التأمين، بما يمكنها من تغطية التكاليف والتعويضات وتحقيق العائد المطلوب. وهذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركات التأمين، والتي يطلق عليها بالاكتتاب. [2]

ب. وظيفة الاكتتاب

تهتم هذه الوظيفة باختيار طالبي التأمين، وذلك بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح ورفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة.[3]

[1] – عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] – منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 409.

[3] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ج. إدارة النشاط التسويقي

يميز بين ثلاث قنوات تسويقية في ميدان التأمين، فقد يكون التسويق مباشر، وفيه يكون الاتصال مباشرا بين الراغب في التأمين والشركة المعنية، حيث يتم التعرف على أنواع الوثائق التي تقدمها الشركة والمزايا التي تتسم بها كل منها، بما يتيح له اختيار ما يناسبه، ونظرا لعدم وجود وسطاء فإن الوفرات في العمولات تشجع الشركة على منح خصم للعميل الذي يصل إليها من خلال هذه القنوات التسويقية، أو أن يكون التسويق عن طريق الوكلاء والمنتجين وهذا يمثل المصدر الرئيسي لعمليات التأمين، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الخدمة التأمينية هي خدمة آجلة لا يدرك الكثير أهميتها، فالوكيل أو المنتج يمكنه إظهار أهمية التأمين، وحث العميل المحتمل على الاكتتاب في وثيقة أو أكثر، خاصة مع الشركة التي يخدمها الوكيل.

يقوم الوكيل أو المنتج بتحصيل أقساط التأمين ثم إيداعها في خزينة الشركة أو في حساب الشركة لدى بنك معين، هذا ويختلف الوكيل عن المنتج في أن الوكيل يخدم الشركة بعينها، بل وربما يكون أحد موظفيها الذي يتقاضى مرتبا ثابتا إضافة إلى عمولة، تحدد قيمتها بناءا على قدرته على إبرام وثائق جديدة، أما المنتج أو ما يطلق عليه بالوكيل العام فهو لا ينتمي إلى الشركة بعينها، ومن ثم فإن استطاعته أن يخدم أكثر من شركة في نفس الوقت.[1]

وتتمثل القناة التسويقية الثالثة في شركات التأمين الأخرى، وذلك بما يسمى بإعادة التأمين، وتعرف على أنها عملية داخلية بين هيئتين من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته إلى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل كل أو جزء من التعويض الناشئ عن تحقق هذا الخطر وذلك في مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية يعرف بقسط إعادة التأمين، وتعرف الهيئة الأولى وهي التي أبرمت عقد التأمين الأصلي مع المؤمن له بالهيئة المسندة أو هيئة التأمين المباشرة، ويطلق على الهيئة الثانية التي تصدر عقد إعادة التأمين الهيئة المتنازل لها، وعادة ما تسمى بمعيد التأمين، أو معيدي التأمين.

إذا ما قامت هيئة إعادة التأمين بإعادة جزء من أوكل العملية التي سبق أن قبلت إعادة تأمينها من الشركة المباشرة، فإنها تقوم بعملية جديدة تسمى بإعادة إعادة التأمين.[2]

د. الأنشطة الاكتوارية لتحديد احتمالات الأخطار

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير الاكتواري الذي يتمثل في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، وهو يعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها،

---

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 412.

[2] – أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، **إعادة التأمين**، الصف الخامس، المدارس الفنية المتقدمة التجارية، تخصص تأمينات، وزارة التربية والتعليم، شركة مطابع الدار البيضاء، جمهورية مصر العربية، 2000-2001، ص 10.

وذلك إلى جانب محاولة الوقوف على ما إذا كان هناك متغيرات يتوقع أن يكون لها أثر في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا أم لا ونظرا لأن نتائج مثل هذه الدراسات هي التي يتحدد على أساسها قيمة قسط التأمين، فإن نجاح الخبير الاكتواري في عمله يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على ربحية شركة التأمين، ولا تقتصر مهمة الخبير الاكتواري على تحديد احتمال وقوع المخاطر، بل عليه أيضا أن يضع تقديرات بشأن التكاليف المحتملة، خاصة في مجال التأمين الصحي والتأمين على الممتلكات خاصة في فترات التضخم.

ويعتبر العائد على الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الشركة من وراء استثمار أقساط التأمين من بين محددات قيمة القسط الذي يدفعه مشتري الوثيقة.[1]

هـ. وظيفة إعادة التأمين

يقوم التأمين على أساس مبدأ توزيع الخسائر، واستمرارا لهذا المبدأ، تقوم شركة التأمين بعملية توزيع وتفتيت للأخطار التي تقبل التأمين عليها، وذلك بإعادة تأمين كل أو جزء كبير من تلك الأخطار لدى معيدي التأمين الذين قد يكونوا شركات متخصصة في إعادة التأمين، أو شركات تأمين مباشرة تقبل أيضا عمليات إعادة التأمين.

تعرف إعادة التأمين بأنها عملية داخلية بين هيئتين من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته إلى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل كل أو جزء من التعويض الناشئ عن تحقق هذا الخطر وذلك في مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية يعرف بقسط إعادة التأمين، وتعرف الهيئة الأولى وهي التي أبرمت عقد التأمين الأصلي مع المؤمن له بالهيئة المسندة أو هيئة التأمين المباشرة، ويطلق على الهيئة الثانية التي تصدر عقد إعادة التأمين الهيئة المتنازل لها، وعادة ما تسمى بمعيد التأمين، أو معيدي التأمين.

إذا ما قامت هيئة إعادة التأمين بإعادة جزء من أوكل العملية التي سبق أن قبلت إعادة تأمينها من الشركة المباشرة، فإنها تقوم بعملية جديدة تسمى بإعادة إعادة التأمين.[2]

و. إدارة الأصول والخصوم

بالنسبة للخصوم، تمثل المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بصفة عامة، ذلك أن المبالغ التي يتوقع أن تدفعها الشركة للمؤمن لهم او للمستفيدين خلال الفترة التي يغطيها قسط التأمين والتي عادة ما تكون سنة ، يتم إضافتها إلى حساب المخصصات. وعندما تدفع الشركة بعض التعويضات أو الدفعات ينخفض رصيد كل من المخصصات ورصيد النقدية. وعندما تزيد المدفوعات عن قيمة المخصصات

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 415.

[2] - أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

يعتبر ذلك في حكم الخسائر ومن ثم ينخفض رصيد حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة، أما عندما تقل قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يرتفع رصيد حقوق الملكية.[1]

بالنسبة لهيكل الأصول في ميزانية شركة التأمين هو محفظة استثمارات تمثل خليط من أوراق مالية واستثمارات عقارية ورهونات وقروض، إلى جانب استثمارات أخرى.[2]

ز. وظيفة الاستثمار

تقوم شركات التأمين بدراسة الأحوال الاقتصادية في البلد والبحث عن فرص استثمارية تدر الأرباح على الشركة، بحيث تتلائم هذه الاستثمارات مع الالتزامات المتوقعة للشركة.

يتميز التأمين على الحياة والتأمين العام بالقدر الهائل من الأموال التي يمكن توجيهها للاستثمار، ففي التأمين العام يكون الاهتمام الأساسي حول ما إذا كان مجموع الأقساط في سنة ما أكثر من التعويضات المدفوعة أم لا، أما في التأمين على الحياة فإن الاهتمام يكون حول ما إذا كانت الأموال المتاحة إضافة إلى عوائد استثماراتها سوف تغطي الالتزامات المتوقعة مستقبلا أولا، وبالتالي تمثل فوائد الاستثمارات مصدر أساسي لتغطية التعويضات في شركات التأمين على الحياة.

ثالثا: سياسات ومجالات استثمار أموال شركات التأمين

يوجه الجانب الأكبر من حصيلة أقساط التأمين العام إلى استثمارات قصيرة لأن الوثيقة عادة ما تغطي سنة واحدة (الاستثمار في رأس مال شركات أخرى، والذهب وما وافقها، والقيم العقارية وقيم الدولة متمثلة في (الأراضي والمباني)، بالإضافة للودائع لأجل وهذا بإيداع أموالها لدى البنوك التجارية من أجل الاستفادة من معدلات الفائدة التي تقترحها البنوك لجذب الودائع)، أما في التأمين على الحياة الذي هو تأمين طويل الأجل، فتوجه فيه الأقساط المحصلة إلى استثمارات طويلة أجل تتمثل في تشكيلة تتكون عادة من أسهم عادية وسندات ورهونات.[3]

أ. أسس استثمار أموال شركات التأمين

إن استثمار أموال شركات التأمين تقوم على ثلاث محاور أساسية، ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل الآخر[4]:

---

[1] – أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 417.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 419.

[3] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 455.

[4] – دحدوح أميرة، **أثر توظيف أموال شركات التأمين على تطوير السوق المالي– دراسة حالة السوق المالي السعودي للفترة 2012–2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، الجزائر،2015–2016، ص 24.

- **السيولة:**

ولتحقيق هذال العنصر يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات، فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل، وهذه تتطلب وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو دائمة قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في الأصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر.

- **الضمان:**

تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو قرارات إدارية وبصفة عامة يحظر على شركات التأمين أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد والمقصود هنا المحافظة على قيمة الأصول.

- **الربحية:**

تهدف شركات التأمين كغيرها من المؤسسات لتحقيق الربحية من خلال استثماراتها ويكون هذا الهدف هو الثاني بعد تحقيق السيولة والضمان.

ويمكن إيجاز الأهداف التي تتوخاها شركات التأمين من عملية الاستثمار في النقاط التالية[1]:

- يشكل الاستثمار الضمان الحقيقي للمؤمن لهم (حملة وثائق التأمين) لحصولهم على حقوقهم من شركة التأمين عند حلول آجال الاستحقاق
- تمنح شركات التأمين على الحياة فوائد على الأقساط المدفوعة على حياتهم، لذلك تلجأ إلى استثمارها فور تحصيلها.
- عدم بقاء الأموال المجمعة معطلة لأنها تعتبر فرصة ضائعة لشركات التأمين
- يمثل عائد الاستثمارات المختلفة نسبة هامة من الإيرادات التي تحققها شركة التأمين والتي تستعملها إلى جانب الأقساط

ب. التشريعات التي تخضع لها شركات التأمين

استهدف التشريع ضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقد المبرم بينها وبين المؤمن له، وفي هذا الصدد حددت تشريعات الولايات حدا أدنى لرأس المال والاحتياطات، ينبغي توافره حتى يسمح للشركة بفتح أبوابها وممارسة نشاطها، كما حددت نسبا لرأس المال والاحتياطات، والمخصصات تتناسب مع حجم وثائق التأمين التي تحررها.

[1] - دحدوح أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

بالنسبة لسياسات الاستثمار، فقد اتفقت التشريعات على أنه بالنسبة لشركات التأمين ضد الممتلكات، فإنه يسمح لها بالاستثمار في الأسهم العادية والاستثمار المباشر في رؤوس أموال الشركات، لكن بشرط أن لا يزيد حجم المال المستثمر عن مجموع رأس المال والاحتياطات لشركة التأمين، وفيما يخص شركات التأمين على الحياة، فينبغي أن تتركز استثماراتها في مجال شراء السندات والرهونات، على أن يكون الاستثمار في الأسهم العادية أو الاستثمار المباشر في رأس المال عند حده الأدنى. ويرجع سبب وضع القيود على الاستثمار في الأسهم العادية هو حماية المؤمن لهم ضد مخاطر انخفاض القيمة السوقية لها، وهو ما ينعكس على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.[1]

بالنسبة لمجال قسط التأمين، لم يتدخل التشريع في تحديد معدل معين لقسط التأمين، بل ينص فقط على أن يكون القسط ملائما وغير مبالغ فيه، وأن لا يتميز بتفرقة غير عادلة بين المؤمن لهم[2].

رابعا: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين

إن الخسارة المادية التي تعتبر خطر من وجهة نظر الفرد أو المنشأة العادية لا تعد كذلك من وجهة نظر شركة التأمين، فالخسارة بالنسبة لشركات التأمين هي أن تزيد الخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة وذلك في مجموع فروع أعمال شركات التأمين وليس على مستوى حادث واحد، ويقل هذا الفرق إحصائيا إلى حده الأدنى كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر وهو ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة[3].

وفي هذا الإطار، تواجه شركات التأمين أربع مخاطر حقيقية، وهي: زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع، انخفاض حجم مبيعات التأمين، انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات، ومخاطر تصفية الوثائق والاقتراض.

بالنسبة للنوع الأول، زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع، فقد يكون مرجعه حدوث كارثة معينة أو حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم، كما قد يرجع لخطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات بالتبعية.[4]

بالنسبة للنوع الثاني الذي يتمثل في انخفاض المبيعات، وقد يحدث هذا نتيجة دورة كساد، كان من شأنها أن تعذر على بعض المؤمن لهم سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن شراء وثائق التأمين.

بالنسبة للنوع الثالث من المخاطر، وهو الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار، فإنه في فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت.

---

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 421.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 423.

[3] – أسامة عزمي سلام، شقيري نورى موسى، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

[4] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 451.

وحتى في فترات الكساد تنخفض أيضا القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار، وهذا راجع مثلا للتوقف عن سداد فوائد السندات أو قيمة السندات نفسها.

بالنسبة للنوع الرابع من المخاطر، وهو مخاطر الإلغاء ومخاطر تقدم حملة بعض حملة وثائق التأمين على الحياة بطلبات للحصول على قروض، وهذين النوعين يزدادان في فترات التضخم، كما يمكن أن تزداد خلال فترات الكساد، وذلك في محاولة للمؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل أو لانخفاض القيمة الشرائية للنقود الذي نجم عن الكساد.[1]

المبحث الثاني: الطلب على التأمين وعلاقته بالاقتصاد

هذا المبحث يقدم في المطلب الأول محددات الطلب على التأمين، وفي المطلب الثاني علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي، ويقدم في المطلب الثالث المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد.

المطلب الأول: محددات الطلب التأميني

يوجد العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر في سلوك الأفراد (أو الشركات) وقيامهم بشراء المنتجات التأمينية والتي تقوم شركات التأمين بطرحها في السوق وتتنوع هذه المحددات وتختلف في تصنيفها ما بين محددات اقتصادية ومنها محددات اجتماعية وأخرى ديمغرافية بالإضافة للمحددات الشخصية والتي تختلف من شخص إلى أخر.

أولا: محددات اقتصادية

أ. الدخل الفردي

يعد الدخل من أهم العوامل المؤثرة في طلب الفرد على السلع كافة بشكل عام وعلى المنتجات التأمينية بشكل خاص، فمعدل النمو في الدخل يعد أحد مظاهر النشاط الاقتصادي الجيد وبالتالي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، فعندما يرتفع الدخل الفردي يقبل الأفراد على شراء المنتجات التأمينية بسبب زيادة موجوداتهم وأصولهم وبالتالي حاجتهم لشراء المنتجات التأمينية .

إن تزايد مستويات الدخل يمكن أن تؤدي الى ارتفاع الطلب التأميني حيث أن الأفراد يمتلكون مزيد من الدخل الذي يمكنهم إنفاقه على حماية أنفسهم وأصولهم من خلال شراء منتجات التأمين. وسيكون الأفراد قادرون على زيادة الطلب على بوالص التأمين عند زيادة دخلهم، مما يجعل امكانية التأمين بأسعار مقبولة بالإضافة إلى أن كلما ازداد الدخل كلما ازدادت الحاجة للتأمين.

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 452.

إن أغلب الدراسات السابقة التي قامت بدارسة أثر الدخل على الطلب التأميني في دول منظمة التعاون الاقتصادي « OECD »، وجدت أن الطلب على التأمين يصبح أقل حساسية لنمو الدخل وذلك لأن أصحاب الدخول المرتفعة يصبحون أكثر قدرة على مواجهة الخطر دون اللجوء للتأمين من خلال الاعتماد على ثروتهم ومدخراتهم وأجورهم.[1]

ب. معدل الفائدة

يؤثر معدل الفائدة على قطاع التأمين بشكل عام فهو يؤثر على جانب العرض (شركات التأمين)، فعند انخفاض سعر الفائدة في السوق المالية تنخفض عائدات شركات التأمين من استثماراتها المختلفة (استثمارات الأقساط التأمينية)، أما من ناحية الطلب فلم تحسم الدراسات السابقة أساس العلاقة بين الطلب التأميني ومعدل الفائدة إلا أنه وخاصة في تأمينات الحياة حيث يقبل الأفراد على مثل هذه البوليصات كنوع من أنواع الادخار توجد علاقة سلبية حيث تصبح مثل هذه المنتجات التأمينية أقل جاذبية عند ارتفاع سعر الفائدة في السوق المالية.[2]

ج. البطالة

تنعكس البطالة بشكل أساسي على الطلب بكافة أشكاله وعلى الطلب التأميني بشكل خاص، ففقدان الدخل يجعل الأفراد لا يستطيعون شراء المنتجات التأمينية لعدم قدرتهم على دفع ثمن هذه الخدمات، وهذا ما يخفض الطلب التأميني، وبذلك يمكن اعتبار أي زيادة في معدلات البطالة سوف ينعكس بشكل سلبي على الطلب التأميني.[3]

د. التضخم

يعد التضخم أحد المظاهر التي تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن ارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار الوضع الاقتصادي والمعاملات التجارية والرأسمالية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع غير المتوقع لمعدلات التضخم له نتائج سلبية على سوق التأمين وعلى طلب الأفراد للمنتجات التأمينية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي انخفاض القدرة على دفع قسط التأمين.

---

[1] – علي عبد الحميد يوسف، **محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي/1990-2012/**، رسالة معدة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سورية، 2014، ص 65.

[2] – علي عبد الحميد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 67

[3] – نفس المرجع السابق، ص 66.

إن التضخم له أثر سلبي على الطلب على منتجات التأمين فارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض قيمة المنافع المستقبلية من شراء منتجات التأمين (خاصة تأمينات الحياة)، وبالتالي لم تعد منتجات التأمين تعطي ذات الفائدة بالنسبة للأفراد.[1]

هـ. مستوى الوعي التأميني (التعليم) :

يعد التعليم مؤشر من مؤشرات وعي الأفراد بفوائد التأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية فكلما ازداد مستوى الفرد التعليمي كلما ازداد إدراكه بفوائد التأمين وبالتالي اقباله على شراء المنتجات التأمينية المختلفة. في أغلب الدراسات الأجنبية وجد أن التعليم لا يعد أحد العوامل المؤثرة في الطلب التأميني ويمكن إرجاع السبب الى أن أغلب هذه الدراسات تمت في بلدان تعاني من نسب أمية منخفضة جدا إذا لم تكن معدومة بالإضافة لارتفاع المستوى التعليمي لغالبية الأفراد في مجتمعاتهم وإدراكهم لسلبيات الخطر وضرورة الوقاية عن طريق التأمين .

و. تطور النظام المالي :

إن أهمية التأمين تتزايد وخاصة نتيجة زيادة حصته ودوره في الخدمات المالية في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتطورة، فقد أظهرت الدراسات النظرية أن البلدان التي تتمتع بنظم مالية متطورة تتمتع بنمو أسرع وأكثر استقرارا في قطاع التأمين، كما وجدت علاقة متبادلة وذات دلالة بين تطور النظام المالي وتطور قطاع التأمين. وقد وجد في البلدان النامية علاقة إيجابية بين تطور النظام المالي وقدرة الأفراد على شراء المنتجات التأمينية المناسبة لهم ولوضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ز. معدل الإعالة

يعد معيل الأسرة المصدر الأساسي لدخل الأسرة وفي حال فقدان دخل أو حياته نتيجة خطر الوفاة أو البطالة، فإن ذلك يعني أن أفراد العائلة سوف يواجهون انقطاع في الدخل أو نقصان بشكل ملحوظ إلا إذا قام الفرد بشراء التأمين لمواجهة مثل هذه المخاطر. حيث عرفت بيئة الأمم المتحدة معدل الإعالة بأنه (عدد السكان دون 15+ عدد السكان فوق 65)/السكان من سن (15-65).

ونفترض هنا بوجود علاقة موجبة بين معدل الإعالة والطلب على التأمين فزيادة الأفراد المعالين سيؤدي بالضرورة إلى شراء المنتجات التأمينية لزيادة القدرة على مواجهة الخطر المحتمل.

ح. التوزع السكاني (التمدن) :

يختلف توزيع أبناء الوطن بين مدن وأرياف وتختلف النسب باختلاف الزمن وذلك نتيجة الهجرة بسبب العديد من العوامل كالعمل والتعليم والصحة أو لعدم توفر خدمات أخرى في الريف، ومما لاشك فيه تأثير

[1] – علي عبد الحميد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

هذا العامل على الطلب التأميني حيث تزداد الحاجة إلى التأمين في المدن بسبب الازدحام وزيادة المخاطر بنسبة أكبر من الأرياف كما أن توفر البنية التحتية ووسائل الاتصال الفعالة يزيد من استهلاك منتجات التأمين وهذ ما أثبتته الدارسات بأن زيادة ظاهرة التمدن مرتبطة بزيادة الطلب على التأمين .[1]

ثانيا: محددات اجتماعية

أ. الثقافة

الثقافة هي التراث الفكري الذي تتميز به جميع الأمم عن بعضها البعض. حيث تختلف طبيعة الثقافة وخصائصها من مجتمع لمجتمع آخر، وذلك للارتباط الوثيق الذي يربط بين واقع الأمة وتراثها الفكري والحضاري، كما أن الثقافة تنمو مع النمو الحضاري للأمة، وكما أنها تتارجع مع ذلك التخلف الذي يصيب تلك الأمة.

الثقافة عبارة عن نسيج متكامل من الخصائص المميزة للسلوك المكتسب، والتي يشترك فيها أفراد مجتمع معين، فمعتقدات الفرد وقيمه وعاداته وغيرها من مكونات الثقافة تؤثر على الطريقة التي يستجيب بها الفرد لمواقف معينة في حيات اليومية، كتأثيرها على تقييم السلع و الخدمات المعروضة وتحديد طلبه من هذه السلع.

نلاحظ أثر الثقافة التأمينية موجود في البلدان المتقدمة حيث يكون الطلب التأميني بشكل بديهي ويعتبر من الحاجات الأساسية لمختلف الأفراد بمختلف الطبقات الاجتماعية.

ب. الطبقة الاجتماعية

يستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية للدلالة على مجموعة من الناس، تتشابه في جملة من الخصائص، الاجتماعية والثقافية التي تميزها من غيرها من الجماعات المكونة للمجتمع وغالبا ما تكون متجانسة، كقيم وطرق معيشة.

إن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تؤثر على سلوكه بصفة عامة وعلى سلوكه الاستهلاكي بصفة خاصة، إذ أن مجموع أفراد الطبقة يشترون أو يتشابهون إلى حد كبير في القيم والاتجاهات وطرق المعيشة وبالتالي يميلون إلى استهلاك سلع وخدمات متشابهة، وتبرز أهمية هذا العامل في البلدان ضعيفة الدخل حيث يعتمد أغلب الطلب التأميني على الطبقة الاجتماعية القادرة على دفع تكاليف التأمين والواعية بأهميته.

[1] – علي عبد الحميد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ج. السن:

يؤثر عمر الفرد على طلبه على المنتجات التأمينية فغالبا يميل الشباب إلى شراء المنتجات التأمينية وخاصة تأمينات الحياة أكثر من الأفراد المتقدمين في العمر حيث تكون تكلفة التأمين في السن المتقدمة أكبر مما هي عليه عند الشباب.

ثالثا: محددات شخصية

أ. خصائص الفرد

يقصد بخصائص الفرد مدى كره الخطر والمخاطرة وينقسم الأفراد إلى ثلاث أقسام: محبي وكارهي ومحايدي الخطر، فكلما ازداد كره الفرد للخطر كلما ازداد طلبه للتأمين.[1]

ب. المعتقدات الدينية للأفراد

الانتماء والمعتقدات الدينية تؤثر على حجم الطلب التأميني وذلك أن البعض حرم التأمين في الدين الإسلامي إلا أن ظهور التأمين التكافلي واعتباره كعارض ومزود للخدمة التأمينية ومتوافق مع الشريعة الإسلامية قد حل هذه المشكلة بالنسبة للبعض إلا أن بعض الفقهاء مازالوا يحرمون التأمين، وبذلك يخرج طلب العديد من الأفراد والأسر من الطلب التأميني.

رابعا: محددات أخرى

أ. توقعات الحياة

تعد توقعات الحياة من العوامل المؤثرة على الطلب على تأمينات الحياة بشكل خاص والأساس في العلاقة بينهما إيجابية، فكلما ازدادت توقعات الحياة كلما ازداد الطلب على تأمينات الحياة، هذه العلاقة الايجابية ترجع لعدة أسباب حيث يكون تراكم رأس المال أكبر كما تكون تكلفة التأمين أقل وذلك بسبب طول الفترة الزمنية.

ب. سعر التأمين

إن سعر أي منتج غالبا ما يكون محدد هام من محددات الطلب على هذا المنتج، ومنتجات التأمين هي إحدى هذه المنتجات، فالمستهلك يواجه صعوبة في المقارنة بين أسعار المنتجات التأمينية وذلك لأن أسعارها

[1] – علي عبد الحميد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 68.

تتوقف على نوع المنتج وتصميم المنتج وفترة الدفع والأقساط وغيرها من العوامل، و لكن وعلى الرغم من هذه العوامل فإن أغلب الدارسات وجدت علاقة عكسية بين الطلب على التأمين وأسعار المنتجات التأمينية.[1]

ج. معدل الوفاة

يعرف معدل الوفاة بأنه نسبة عدد الوفيات إلى إجمالي عدد السكان، وفي حال ارتفاع هذا المعدل تزداد الخطورة التي يواجهها أفراد الأسرة من جراء فقدان رب الأسرة وبذلك يقومون بشراء التأمين لمواجهة خطر الوفاة المبكرة.[2]

المطلب الثاني: علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي

هذا العنصر يسعى لمعرفة ما إذا كان يمكن لنشاط سوق التأمين أن يشجع النمو الاقتصادي، وهذا يكون بإبراز دوره التمويلي في الاقتصاد، وعلاقته بمختلف المؤسسات المالية الأخرى العاملة في الاقتصاد، لكن قبل عرض علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي لابد من توضيح أولا مفهوم النمو الاقتصادي والتفريق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون حول مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي:

التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي، ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[3]. هذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.

إن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي، أن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والتقاليد[4]. وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد. وبالنتيجة النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن أبدا اعتباره غاية بحد ذاته.

---

[1] – علي عبد الحميد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 70.

[3] - فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتمية الاقتصادية وتطبيقاتها**، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001، ص 51.

[4] – محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 36.

يمكن تلخيص مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية كالتالي[1]:

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

ثانيا: الدور التمويلي لنشاط التأمين في الاقتصاد

يساهم نشاط سوق التأمين في نمو الاقتصاد، ويسمح لمخاطر كثيرة أن تدار بطريقة كفؤة وتعبئة الادخار المحلي[2]، وقد اعترف رسميا في مصفوفة التجارة والتنمية في دورتها الأولى عام 1964، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسوق التأمين وإعادة التأمين، على أن سوق التأمين وإعادة التأمين الوطني يعتبر السمة الأساسية للنمو الاقتصادي[3].

فنشاط التأمين يرتكز على تلقي الأقساط من المؤمن لهم، ويجب أن تكون هذه الأقساط تسمح لمواجهة المستوى العادي من التعويضات في حالة تحققها، لكن عمليا يمكن أن يكون الخطر في المستقبل غير محدود، والمؤمن لحظة انعقاد العقد يكون ملزم بالتعويض طول فترة العقد، إذ يجب أن يغطي قسط التأمين كافة التكاليف والمصروفات التي تتحملها الشركة (تغطية التكاليف العامة، تكوين احتياطي الأمن، مكافأة أصحاب رأس المال ووسطاء التأمين).

من أجل سنة مالية معينة، توجد علاقة من النوع:

$$Q < > Ca+Co+S+Pt$$

بحيث:

Q= القسط الصافي،

S= مبلغ التعويضات المدفوعة فعلا من قبل القطاع

Ca= التكاليف العامة

---

[1] – عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 7.

[2]- Marco Arena, **does insurance market activity promote economic growth? A cross-country study for industrialized and developing country**, American Risk and Insurance Association, 2008, p 921.

[3] - J.François outrville, **The Economic significance of insurance markets in developing countries**, The journal of risk and insurance, 1990 vol, LVII, No, 3, p 487.

Co= المكافآت التي تدفعها الشركة للوسطاء

Pt= التغير في قيمة المخصصات المالية من سنة مالية لأخرى

إذا كان الطرف الأول أكبر من الطرف الثاني تحقق الشركة ربح صافي من الاكتتاب، وبالتالي يكون مواجهة شركات التأمين لالتزماتها في المستقبل في شكل مخصصات فنية (في خصوم الشركة)، ولمقابلة هذه الالتزامات تتوجه شركات التأمين للاستثمارات المنقولة وغير المنقولة (في أصول الشركة)، والتي تدر لها عوائد مالية.

إذا كان العكس الطرف الأول أصغر من الطرف الثاني، ويعني أن إجمالي الموارد المالية لا تكفي لتحقيق التوازن المحاسبي ويترتب على ذلك خسارة التشغيل.

وبالتالي، تلعب المخصصات الفنية المتعلقة بالنشاط التأميني دورين، دور التعويض ودور التمويل. لذا تحتم جميع قوانين التأمين في العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطات ومخصصات خاصة بعمليات التأمين[1].

يعتبر التأمين مصدر تمويلي محلي ومهم في إنعاش معدلات الادخار والاستثمار، اللذان يعتبران من أهم العناصر الضرورية أو الأساسية لتحسين أداء النمو الاقتصادي.

أ. تعبئة الإدخار المحلي

كما سبق وأشرنا أن التشريع استهدف ضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقد المبرم بينها وبين المؤمن له. حيث تخضع شركات التأمين في أي اقتصاد إلى مراقبة وتقييم من طرف الدولة، ومن بين العناصر التي تخصها بمراقبة مستمرة داخل شركات التأمين هي مبالغ الالتزامات النظامية، وذلك كضمان أكثر لحقوق مكتتبي عقود التأمين.[2]

بعبارة أخرى، كلما زاد الاقبال على طلب التأمين، كلما أدى إلى تعبئة الإدخار المحلي، فبمجرد توقيع عقد التأمين بين حامل وثيقة التأمين وشركة التأمين، تكون هذه الأخيرة ملزمة بالتعويض طول فترة العقد، فتقوم بتخصيص جزء من مدخلاتها كمخصصات فنية لمواجهة التزاماتها في المستقبل وهو ما يمثل ادخار شركات التأمين.

[1] – قيس السيد على، **الاحتياطات الفنية أو المخصصات الفنية في شركات التأمين**، مقال منشور في موقع التأمين للعرب، 2014.

[2] - بارة سهيلة، **استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، دراسة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2007-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، مجلد 16، عدد 02، 2015، ص 193.

ب. **إنعاش معدلات الاستثمار**

إن طبيعة ونشاط شركات التأمين وأشكال الوثائق المتعددة لا تختلف في جوهرها، فشركات التأمين بعد أن تجمع الأموال من حملة الوثائق ثم تكون من هذه الأموال الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة التزاماتها، تسعى للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها وتحقيق هذا الهدف الأساسي متوقف على نجاح الشركة في تحديد السياسة المثلى لاستثمار الأموال مما يحقق العائد المناسب في ظل أدنى مخاطرة من خلال التحديد الدقيق للعوائد ومخاطر شركات التأمين وكيفية استثمارها. [1]

ولم يقتصر دور شركات التأمين على تقديم خدمات التأمين والاستثمار فقط بل تجاوزه ليصل إلى دورها كوسيط مالي في السوق المالي ومن ثم التأثير على الاقتصاد ككل مثلها مثل باقي المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى.[2]

لا تختلف المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين عن غيرها من المحافظ سواء في البنوك أو أي مؤسسة مالية أخرى، حيث تتكون المحفظة من أوراق متنوعة من حيث النوع والحقوق وجهة الإصدار، وتتفاوت هذه الأوراق من حيث العائد والسيولة والضمان وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق وعملية الإصدار، ودرجة المخاطرة – فالآلية التي تحكم الاستثمارات الخاصة بالمحفظة الاستثمارية هي الموازنة بين الربحية والسيولة.[3]

وبالتالي تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال المتراكمة لديها من أقساط حملة الوثائق وأموال المساهمين وتوجيهها في محافظ استثمارية ذات توزيع أمثل من أجل ضمان السيولة والربحية والأمان، حيث تتنوع الصيغ الاستثمارية في شركات التأمين تبعا لتنوع المخاطر المغطاة، وهي تتناسب مع اختلاف طبيعة وثائق التأمين. [4]

ومن ثم يمكن القول أنه كلما زاد الإقبال على طلب التأمين كلما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي لزيادة عاملي الادخار والاستثمار، فبمجرد التوقيع على عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له، يكون المؤمن أو شركة التأمين ملزم بدفع التعويض طول مدة العقد وبالتالي تقوم بتخصيص جزء من مدخلاتها كمخصصات فنية لمواجهة التزاماتها في المستقبل وهو ما يمثل ادخار شكات التأمين كما سبق الذكر، وتطبيقا لقاعدة القيد المزدوج تقابل هذه المخصصات بأشكال الاستثمارات المختلفة، فهي إذا تمول المشروعات الاقتصادية مما

[1] – دحدوح أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 54.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 55. (أنظر ص 24 مجالات الاستثمار)

[4] – دحدوح أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة العمالة وزيادة الإنتاج.

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد

في هذا المطلب سيتم إبراز المقاييس المعتمدة عادة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد في الجزء الأول، ولقياس الدور المالي للتأمين في الجزء الثاني وكذا المعتمدة لقياس دور التأمين في خلق قيمة مضافة في الجزء الثالث.

أولا: القياس التقليدي للأهمية الاقتصادية للتأمين

عادة ما يتم استخدام مقياسين لتبيان الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد المحلي:

أ. كثافة التأمين

ويربط هذا المؤشر بين إنتاج قطاع التأمين وعدد السكان، فهو يعبر عن حصة كل فرد من إنتاج التأمين، مما يعكس ثقافة التأمين في المجتمع، ويحسب كالآتي[1]:

كثافة التأمين = إنتاج التأمين/ عدد السكان

وهي عبارة عن حساب حجم أقساط التأمين للفرد الواحد في البلد المعطى وتعطى بالدولار، يسمح لمقاربة دقيقة بمعرفة مدى انتشار التأمين لدى أفراد المجتمع، فهو يسمح للوصول إلى مدى انتشار التأمين بين أفراد المجتمع، ويشير إلى كم ينفق كل فرد على متوسط التأمين، لكن تقلبات العملة تؤثر على المقارنات بين البلدان، ويمكن تحويل حجم الأقساط للفرد الواحد باستخدام قيم تعادل القوة الشرائية بدلا من سعر صرف الدولار لتكون ذات دلالة أكثر[2].

ب. معدل اختراق التأمين

يعبر هذا المؤشر عن نسبة بين إنتاج التأمين (أقساط التأمين المباشرة) والناتج الداخلي الخام، فهو يعكس حصة انتاج التأمين من مجموع النواتج الخامة للدولة.[3]

---

[1]– أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] - Jean François outreville, **les services d'assurance : mesure de leur role et création de valeur ajouté**, j.stor publications, 2012, p 65.

[3] – محمد حسين منصور، **مبادئ عقد التأمين**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية،1999، ص16.

فكلما زاد الطلب على التأمين، كلما زادت الكثافة التأمينية، كلما انعكس ذلك في زيادة مساهمة التأمين في الناتج المحلي، وهذا ما ينعكس على درجة وقيمة وفترة التعويض[1].

وهذا المؤشر لا يتأثر بتقلبات العملة، ومع ذلك فهو يتجاهل الفوارق الموجودة بين البلدان من ذلك مثلا مستوى تصميم المنتج، أسعار المنتج وخصائص السوق الأخرى[2].

ثانيا: **المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لقياس الدور المالي للتأمين**

كما سبق الذكر أن نشاط سوق التأمين يساهم في نمو الاقتصاد، واعتبر السمة الأساسية للنمو الاقتصادي، وهذا راجع لوجود علاقة بين النمو الاقتصادي وتطور النظام المالي والتي ترجع أساسا إلى عمل (باتريك 1966)، (patrick1966) ، ويعرف تطور القطاع المالي عموما بنمو الحجم الحقيقي للقطاع المالي إلى إجمالي الناتج المحلي، ويعبر عنه بالنسبة M_2/PIB، وكثيرا ما يتم أخذ النقود الواسعة M2 كمقياس مناسب لحجم القطاع المالي في البلدان النامية بالنظر إلى هيمنة القطاع المصرفي، ويوجد الكثير من الدراسات التي تؤكد أهمية العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وليس الهدف من هذا العنصر هو تبيان هذه العلاقة، وإنما الهدف هو تبيان العلاقة بين تطور التأمين وتطور النظام المالي.

في هذا الإطار، اقترح " J.F. OUTREVILLE" أن المتغير M_2 يمكن إدراجه في الدراسات التي تركز على دور التأمين كوسيط مالي، وتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور نظام التأمين والتطور المالي، من خلال نموذج قياسي درس فيه العلاقة بين معدل اختراق التأمين والتطور المالي، حيث أنه عندما تزداد النسبة M2/PIB، يزداد الطلب على التأمين زيادة كبيرة وهذا تحت الافتراضات التالية:

الطلب على التأمين هو دالة متزايدة للدخل، الكمية المطلوبة الحقيقية للتأمين هي دالة متناقصة في سعرها، توجد علاقة إيجابية بين تطور النظام المالي وقدرة الفرد و/أو رغبته في التأمين.[3]

ت. دور التأمين في خلق قيمة مضافة

على مستوى الاقتصاد الكلي، يساهم قطاع التأمين في تكوين الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة، على أساس الأقساط مطروحا منه الخصوم المتكبدة، وتخصص هذه القيمة لدفع المرتبات والعمولات وتوزيعات الأرباح والضرائب غير المباشرة، ويمثل الرصيد إجمالي الربح أو الخسارة من عملية التأمين.

[1] - أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- Jean François outreville, op.cit. p 65.

[3]- op.cit, p 69.

ولقياس مساهمة شركات التأمين في تمويل الاقتصاد، يكفي مقارنة الزيادة في الاحتياطات الفنية أو أصول قطاع التأمين مع المتطلبات المالية للاقتصاد، غير أن هذه البيانات غير موجودة عموما، وهناك نقص في الأدلة الكمية بشأن هذا الموضوع في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.[1]

المبحث الثالث: سوق التأمين العالمي

في هذا المبحث سيتم تبيان الوضع العالمي لصناعة التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: صناعة التأمين في العالم

في عام 2017، سجلت شركات التأمين في العالم أجمع 4891 مليار دولار كأقساط مباشرة، بمعنى آخر، ما يكافئ 6.13 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خصصت لشراء منتجات التأمين، حيث تكون حصة التأمين أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة.[2]

يوضح الجدول الموالي الحجم الإجمالي لأقساط التأمين في العالم حسب كل منطقة جغرافية منذ سنة 2000.

جدول رقم (1): الحصص السوقية للحجم العالمي لأقساط التأمين

الوحدة: %

المناطق الجغرافية بالعالم	2000	2010	2012	2013	2014	2015	2017
أمريكا الشمالية	37.03	29.54	30.21	29.83	29.42	31.43	40.20
أوروبا	32.15	37.35	33.28	35.16	35.53	32.26	27.80
آسيا	26.48	26.76	29.19	27.55	27.57	29.67	24.48
أمريكا اللاتينية	1.64	2.95	1.56	1.56	1.44	1.41	4.01
أوقيانوسيا	1.59	1.87	3.66	3.96	3.94	3.47	2.53
إفريقيا	1.11	1.53	2.10	1.93	2.10	1.77	0.98
العالم	%100	%100	100%	%100	%100	%100	%100

المصدر: sigma (2000-2018), Swiss Re publications

[1] - Jean François outreville, op.cit. p70-72.

[2] - **l'assurance dans le monde en 2017, solide mais les marchés d'assurance vie matures pèsent sur la croissance**, rapport éditée par sigma,Swiss Re Institute, N°3 , 2019.

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (2) الموالي:

الشكل رقم (01):النمو الحقيقي لأقساط التأمين بالعالم منذ 1999

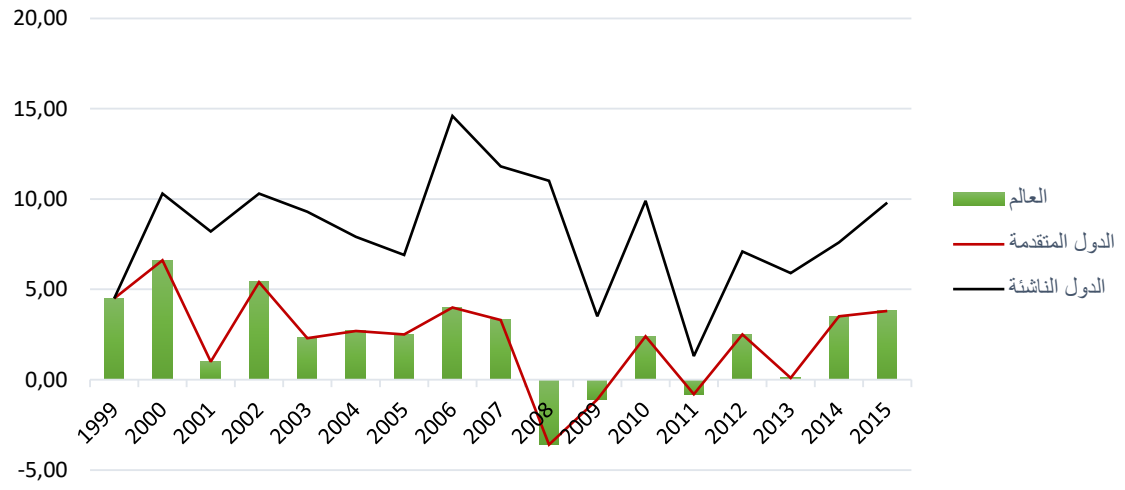

المصدر: sigma (1999-2018), Swiss Re publications

يوضح الجدول رقم (01) أعلاه، الحصص السوقية للحجم العالمي لأقساط التأمين حسب كل منطقة جغرافية منذ 2000، حيث شهد العقدين الأخيرين ارتفاعا متزايدا في جميع أسواق التأمين (ارتفع الحجم الإجمالي لأقساط التأمين بـ 175 % بين 2000 و 2008)[1]. وهذا ما يؤكده الشكل الموضح أعلاه، حيث أن النمو الحقيقي العالمي لأقساط التأمين في تحسن وزيادة، والذي قد بلغ 2.8% عام 2017، هذا باستثناء فترات ركود الاقتصاد نتيجة الأزمة المالية التي عرفها العالم عام 2008، والتي عرفت من خلالها أقساط التأمين انخفاض، وكما هو ملاحظ أن حصص التأمين تبقى مرتفعة في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، إلا أن النمو الحقيقي لأقساط التأمين مضاعف في الأسواق الناشئة، وهذا تحت تأثير قوة كفاءة قطاع التأمين لآسيا الناشئة، حيث بلغ 9.8 % عام 2015 مقابل 2.5 % في الأسواق المتقدمة، إلا أنه تبقى الأسواق المتقدمة هي المحرك الرئيسي لأسواق التأمين بالعالم، فمنذ سنة 2010 أصبحت أوروبا تحتل المرتبة الأولى في سوق التأمين العالمي بعدما كانت في المرتبة الثانية بعد أمريكا الشمالية، والملاحظ أيضا أن افريقيا تحتل المرتبة الأخيرة في سوق التأمين العالمي طول سنوات الدراسة، حيث لا تتجاوز حصتها 2% من الحجم العالمي لأقساط التأمين.

[1] - Jean François Outreville, op.cit. p 64.

والجدول رقم (02) الموالي يوضح كثافة التأمين للأسواق الصاعدة والمتقدمة، حسب المناطق الجغرافية عام 2017.

جدول رقم (02): النمو الحقيقي لأقساط التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة لسنة 2017

	إجمالي الأقساط	التأمين على الحياة	التأمين على غير الحياة
أسواق التأمين المتقدمة	% 0.6-	% 2.7-	% 1.9
أسواق التأمين الصاعدة	% 10	% 14	% 6.1
العالم	%1.5	% 0.5	%2.8

المصدر:

sigma, swiss Re institute**, l'assurance dans le monde en 2017, solide mais les marchés d'assurance vie matures pèsent sur la croissance**, N°3,2018, p1

يمثل الجدول السابق النمو الحقيقي لأقساط التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة لعام 2017، حيث عرف حجم الأقساط المتعلقة بالتأمين انخفاضا بمقدار 0.6- % في الأسواق المتقدمة، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط في العالم، في حين بلغت نموها بالنسبة لأسواق التأمين الصاعدة 10 %، حيث اعتبر المجلة أن التأمين يعتبر المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي للبلدان الصاعدة وذلك لأن قطاع التأمين هو الذي حقق أرباحا ومكاسب انعكست على النمو.

ولتفسير أكثر دقة، يوضح الجدول الموالي كثافة ومعدل اختراق التأمين في الأسواق الصاعدة.

جدول رقم(03): كثافة ومعدل اختراق التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة خلال الفترة 2014-2018

كثافة التأمين	إجمالي أقساط التأمين		التأمين على الحياة		التأمين على غير الحياة	
أسواق التأمين المتقدمة	2014	2018	2014	2018	2014	2018
	3666.3	3737	2089.6	2042	1576.7	1694
أسواق التأمين الصاعدة	135.6	169	68.2	90	67.4	79
معدل الاختراق	إجمالي أقساط التأمين %		التأمين على الحياة %		التأمين على غير الحياة%	
أسواق التأمين المتقدمة	2014	2018	2014	2018	2014	2018
	8.15	9.70	4.65	4.27	3.51	3.54
أسواق التأمين الصاعدة	2.71	3.18	1.36	1.69	1.35	1.49

المصدر: sigma, swiss Re institute, **l'assurance dans le monde, le grand tournant vers l'est se pourrsuit** , N°3,2019, p1

يمثل الجدول أعلاه كثافة ومعدل اختراق التأمين للأسواق المتقدمة والصاعدة خلال الفترة 2014-2018، حيث يمكننا أن نقول أن النمو المتعلق بالأقساط في المجال التأميني واصل تخطيه للنمو الاقتصادي، هذا بسبب قوة اختراق المجال التأميني الذي تجاوز 2.7 % عام 2014 إلى 3.18 % عام 2018، وهذا التطور في حجم الأقساط يترجم كنسبة في الناتج الوطني الخام « PIB »، المبين للأهمية المتعلقة بالنمو في القطاع التأميني في اقتصاديات البلدان الصاعدة، ولكن هذا الاختراق يبقى أقل مقارنة بالبلدان المتقدمة في نوعي التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، والذي تجاوز 9 % بالنسبة لأجمالي الأقساط المجمعة، وهو ما يترك إمكانية لا تزال كامنة في الأسواق الصاعدة بالرغم من التطور الملحوظ خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (04): ترتيب 10 دول الأولى عالميا في تأمينات الحياة

التأمين على الحياة	حجم الأقساط عام 2017 (مليون دولار)	الحصة السوقية للبلد %
الولايات المتحدة	546800	20.58
الصين	317570	11.96
اليابان	307232	11.56
المملكة المتحدة	189833	7.14
فرنسا	153520	5.78
إيطاليا	113947	4.29
كوريا الجنوبية	102839	3.87
تايوان	98602	3.71
ألمانيا	96973	3.65
الهند	73240	2.76

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات sigma 2017

جدول رقم (05): ترتيب 10 دول الأولى عالميا في تأمينات غير الحياة

التأمين على غير الحياة	حجم الأقساط عام 2017 (مليون دولار)	الحصة السوقية للبلد %
الولايات المتحدة	830315	37.16
الصين	223876	10.02
ألمانيا	126005	5.64
اليابان	114818	5.14
المملكة المتحدة	93499	4.18
فرنسا	88083	3.94
كوريا الجنوبية	78378	3.51
كندا	67927	3.04
هولندا	63404	2.84
أستراليا	47893	2.14

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات sigma 2017

يوضح الجدولين (04) و(05)، ترتيب عشر دول الأولى عالميا في تأمينات الحياة وغير الحياة، بحيث نجد أن هذه الدول الرائدة في مجال التأمين تساهم بـ 78% من إجمالي تأمينات غير الحياة في العالم، وبنسبة 76% من إجمالي أقساط تأمينات الحياة العالمية، كما نلاحظ أيضا من الجدولين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بسوقي تأمينات الحياة وعلى غير الحياة بحصة سوقية تقدر بـ 22% في تأمينات الحياة، وتتجاوز 37% في تأمينات غير الحياة.

المطلب الثاني: التأمين في إفريقيا والتفاؤل الآفرو

في هذا المطلب سيتم دراسة وضع التأمين في إفريقيا في ظل تفاؤل الاقتصاديين بتطورها إلى جانب التحديات التي تواجه صناعة التأمين.

أولا: التعريف بمصطلح التفاؤل الآفرو

منذ وقت قريب، كانت إفريقيا تعتبر قارة متجمدة يجتاحها الفقر والاكتظاظ والأمية والمجاعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي والأوبئة الفتاكة والفساد المتفشي، تشهد إفريقيا اليوم تطورا اقتصاديا واجتماعيا لم يسبق له مثيل بفضل النمو القوي، فالعالم بأسره يستثمر فيه، وهذا ما أطلق عليه مصطلح "التفاؤل الآفرو"، حيث انتقلت إفريقيا مباشرة من الاقتصاد الزراعي الذي يعتمد جزئيا على السياحة والموارد الطبيعية إلى اقتصاد التكنلوجيا المتقدمة، دون أن تحدث ثورة صناعية، مما أدى بالتالي إلى كسر مختلف مراحل النمو الاقتصادي لوالت روستو.

وفي هذا السياق نذكر نظرية مراحل النمو لوالت روستو

1. **نظرية مراحل النمو الاقتصادي(والت روستو)**

تتعدد المداخل النظرية التي عالجت مشكل انطلاق التنمية في الدول المتخلفة، لكن الإشارة الصحيحة لمفهوم الانطلاق الاقتصادي برزت في نظرية المفكر الكبير روستو التي وضعت إطارا فكريا متميزا لتصورها لقضية الانطلاق وفق مسار خطي للنمو تمر به الدول عبر مراحل محددة[1].

كانت نظرية البروفيسور والمؤرخ الاقتصادي والت وينمان روستو من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: البيان غير الشيوعي" في 1960، تتلخص النظرية

[1] - عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص 29.

في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها.

قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث. وانطلاق التنمية هو مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمس مراحل كالتالي[1] :

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.
- **مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعنا. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الصناعة التجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وبضمان الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات. وأيضا إلى التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل. حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.[2]

هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

1- زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب الفعال على منتجاتها.
2- التوسع في رأس مال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو انتاجيته.
3- اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
4- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى.

[1] - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] - W.W.Rostow, " les étapes de la croissance économique ", Edition de seuil, Paris, 1963, pp : 13-16.

- **مرحلة النضج:** مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها. ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، ويتحول الريف نفسه إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة على تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.[1]

- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** هذه المرحلة متسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مرحلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة. هذا فضلا عن الاهتمام على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار. ويقال أن الجوع أو الفقر يصبح شيئا يقرأ أو يسمع، ولكنه لا يشاهد بالعين المجردة.

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد، يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات هذه المراحل تاريخيا، وثانيهما يتمثل في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليست بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، فضلا عن تفاءل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.[2]

[1] - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 40.

وبالتالي، التحدث عن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يعتبر مستحيل في إطار تتبع فكرة حتمية مرورها بمراحل معينة تسعى من خلالها تحقيق الحاجات الأساسية لشعوبها، بل ونجم عنها تخلف في جميع اقتصادياتها.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المستهلك الإفريقي لم يعد يكتفي بمنتجات من تكنولوجيا الجيل قبل الأخير والتي عفا عليها الزمن. تتأثر جميع القطاعات الاقتصادية أيضا: الزراعة والبناء والنقل والطاقة والاستهلاك والصحة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تم تصميم السيارات بالكامل، وقد فكرت وصنعت في غانا من قبل مجموعة Kantanka & Compagnie عندما لم يكن لدى إفريقيا صناعة سيارات خاصة بها، هذا في جوهره هو ما يفسر لنا أحد المتخصصين النادرين في إفريقيا الذين توقعوا تطورها، السيد "ليونيل زينسو"*، عندما أوضح أن إفريقيا تشهد طفرة تكنولوجية وتستفيد مما تأهل الاقتصاديون الأنجلوسكسونيون في الستينيات من "الاستفادة من التخلف": البلدان التي تصل إلى النمو في مرحلة لاحقة تستفيد من أحدث التطورات التكنولوجية [1].

حيث أن العديد من الاختراعات التي تم إنتاجها في إفريقيا هي ثمرة ما يعرف بالابتكار المقتصد، بمعنى أنه يتم تنفيذه بوسائل قليلة والاستجابة بأبسط طريقة واقتصادية ممكنة، في حين أن تكون فعالة لمشكلة معينة من الحياة اليومية وفي بيئة صعبة، والهدف هو تحسين الحياة اليومية لأكبر عدد من الأشخاص.

في عام 1962، كان الاقتصادي "ألكسندر جانشنكرون" أول من قدم النظرية المثيرة للجدل "إيجابيات التخلف"، حيث من خلالها " يمكن لكل دولة أن تضع نموذج خاص بها يتلاءم وخصائصها لتحقيق النمو الاقتصادي، وكسر مختلف مراحل النمو الاقتصادي.[2]

وتعتبر اللامساواة العالمية هي النقطة الرئيسية لمزايا التخلف، ومن فوائدها أن تستغل الدول المتخلفة كل الفرص التي تتيحها الدول المتقدمة من أجل نهضتها والوصول إلى مستويات أفضل لشعوبها، فلو لم تكن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان موجودة لن تكون دول الاقتصاديات الصاعدة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) قد نمت بالسرعة التي نمت بها، كما لم تستطع الصين والهند أن تفعل ذلك اليوم، وبالتالي فالبلدان المتقدمة ضرورية لتوليد فرص التخلف، حيث أنها توفر نموذجا ومصدرا للتكنلوجيا.

[1] - Simon Christiane, **l'Afrique innovante est en marche !**, dossier de presse sur « Les 20 idées qui vont faire bouger l'Afrique », éditée par jeune afrique du 9 aout 2013, actualisée le 28 octobre 2016.

[2] - ALEXANDER GERSCHENKKRON, **Economic backwardness in historical prespective-A Book of Esays-**, Fridrick A.preager publishers, New York, Washington, London, p6-9.

*- **ليونيل زينسو (LIONEL ZINSOU):** مصرفي ورجل أعمال وسياسي من فرنسا-بنيني، وفر لبلاده استثمارات كبيرة من قبل البنوك الأوروبية، وقد تولى منصب رئيس وزراء البنين خلال الفترة 2015-2016.

في الواقع هذه المرحلة منذ ما يقارب من عشر سنوات، حيث لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما سبق وأن أشرنا، والذي شوهد في جميع أنحاء القارة الإفريقية، والجدول الموالي يوضح نمو الناتج المحلي في إفريقيا منذ سنة 2000.

جدول رقم(06): النمو الحقيقي للناتج المحلي في إفريقيا منذ سنة 2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
PIB	640	1066	1939	2726	2937	3169	3405	3659

المصدر:

Stéphane Rimbeuf, Alain Penanguer, **La consommation en Afrique-Le marché du XXI° siècle**, rapport publiée dans (www2.deloitte.com)pdf, 2015,p2

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (02) الموالي:

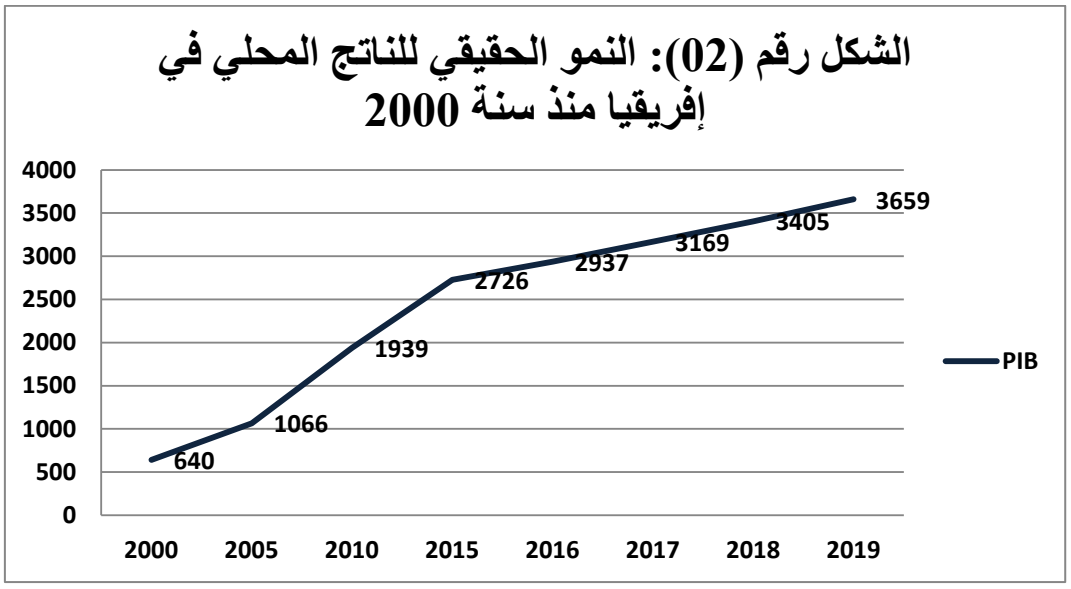

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يمثل الجدول والشكل أعلاه نمو الناتج المحلي في إفريقيا خلال الفترة 2000-2019، ومن الواضح أن إفريقيا شهدت نمو اقتصادي منذ أوائل سنة 2000، يتراوح بين 4% و7% سنويا، هذه الديناميكية تجعل

القارة المنطقة الثانية في العالم من حيث النمو بعد آسيا وعلى قدم المساواة مع الشرق الأوسط، والتي من الواضح أن يستفيد منها قطاع التأمين.[1]

والجدول الموالي يوضح النمو الحقيقي لأقساط التأمين في إفريقيا منذ سنة 2000.

جدول رقم(07): حجم أقساط التأمين ومعدل الاختراق في إفريقيا منذ سنة 2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2000	2010	2015	2017	معدل الاختراق %2017
إجمالي أقساط التأمين	**27145**	**66719**	**64123**	**66691**	**2.96**
جنوب إفريقيا	22961	53297	45958	47791	13.75
ناميبيا	–	887	917	965	7.55
المغرب	965	2592	3122	3718	3.49
تونس	321	776	823	814	2.04
كينيا	274	889	1797	2000	2.60
الجزائر	260	1162	1262	1223	0.59
مصر	581	1585	2108	1587	0.68
نيجيريا	258	1196	1420	1162	0.25
العالم	**4593632**	**4338964**	**4553785**	**4891694**	**6.13**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات $sigma_{2015-2017}$

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (03) الموالي:

[1] - Stéphane Rimbeuf, Alain Penanguer, op.cit, p5.

الشكل رقم (03): النمو الحقيقي لأقساط التأمين في إفريقيا خلال الفترة 2000-2017

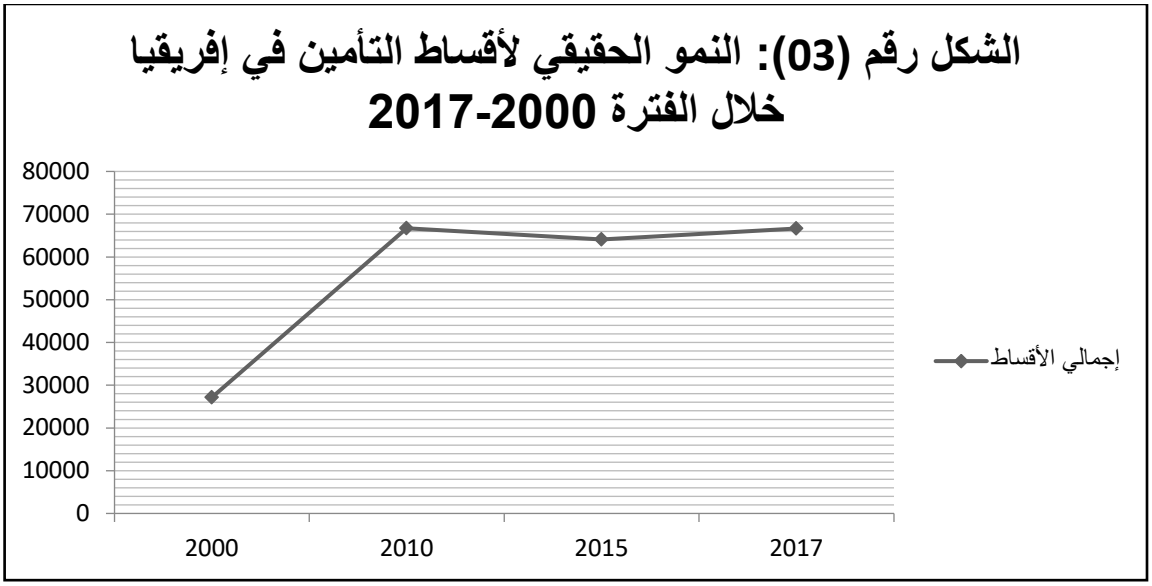

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يمثل الجدول أعلاه الحجم الإجمالي لأقساط التأمين في إفريقيا خلال الفترة 2000–2017، شهدت الفترة ارتفاع ملحوظ من 27.1 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 66.7 مليار دولا عام 2017، ما يمثل 1.5% من سوق التأمين العالمي، حيث بلغت ذروتها عام 2010، وسجلت أقساط بقيمة 66.7 مليار دولار، حسب تقرير مجلة sigma السويسرية للتأمين وإعادة التأمين لعام 2018، تمثل الدول المذكورة في الجدول أعلاه أكبر أسواق التأمين في إفريقيا، إذ تشكل جنوب إفريقيا، ناميبيا، المغرب، وكينيا مجتمعة قيمة 52 مليار دولار أمريكي ما يمثل 79 % من إجمالي أقساط التأمين في إفريقيا، وتعد جنوب إفريقيا أكبر سوق تأميني في إفريقيا وقد سجلت أقساط بقيمة 47.4 مليار دولار أمريكي، وارتفعت حصتها السوقية المحجوزة بين الفترة 2010–2017، بشكل ملحوظ، إذ بلغت عام 2017 نسبة 3.2% مقارنة بـ 1.5% عام 2010، كما نما حجم أقساط التأمين في المغرب عام 2017 بـ 3% مقارنة بعام 2016، وناميبيا بـ 7.8%، لكن بالمقابل سجلت الجزائر انخفاض بـ (–3%) كينيا بـ (–2%) ونيجيريا بـ (–10%)، وهذا ما أوضحه الجدول والشكل رقم ()والذي يوضح النمو الحقيقي لأقساط التأمين، إذ بدأت أقساط التأمين بالانخفاض عام 2015، وعاودت الارتفاع في بشكل أقل من عام 2010، وهذا الانخفاض راجع بشكل أساسي إلى الانخفاض في قيمة العملات الإفريقية مقابل دولارات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ظهرت تباينات كبيرة جدا في القارة باستثناء جنوب إفريقيا ناميبيا، المغرب وكينيا ويمكننا أن نقول أن النمو المتعلق بالأقساط واصل تخطيه للنمو الاقتصادي لهذه الدول وهذا بسبب اختراق المجال التأميني والذي بلغ 14%، 8%، 3%، 2% بالترتيب.

وبالتالي على الرغم من انخفاض حصة التأمين في إفريقيا على الصعيد العالمي إلا أنه في تحسن وزيادة، وهذا ما يؤكده الشكل رقم (04) أعلاه، الذي يوضح النمو الحقيقي لأقساط التأمين في إفريقيا منذ سنة 2000.

فعلى الرغم من هذه الحصة المحدودة من التأمين الإفريقي على المسرح العالمي، إلا أنه يحتفظ بهامش نمو قوي، حتى أن العديد من لاعبي التأمين (وسطاء تأمين دوليين، شركات دولية..) قد استثمر في هذا القطاع وجذبتهم نسبة المطالبات الجيدة والتي يفسرها على وجه الخصوص انخفاض تعرض شركات التأمين الافريقية إلى مخاطر الذروة وهي أفضل منها في الأسواق المتقدمة. [1]

ومن هنا يمكننا التأكيد على حقيقة أنه يمكن لكل دولة أن تضع نموذج خاص بها يتلائم وخصائصها لتحقيق النمو وكسر بالتالي مختلف مراحل النمو

ثانيا: تحديات صناعة التأمين في إفريقيا

تواجه صناعة التأمين في السوق الافريقية العديد من التحديات والعقبات نذكر من أهمها دخل الفرد الإفريقي المنخفض أو القوة الشرائية المنخفضة للسكان، فقبل أن يتم التأمين عليهم يجب أن يكونوا قادرين على إطعام أنفسهم، والعثور على سكن، وإعالة أطفالهم، يضاف إلى ذلك غياب ثقافة التأمين.

وفي إطار عمليات إعادة التأمين، تشهد صناعة التأمين الإفريقية تخلف في جميع أنحاء القارة الإفريقية وهذا نظرا للاحتياج إلى الخبرات الدولية حتي تستفيد منها في البحث عن قنوات جديدة لإدارة المحافظ الاستثمارية التي تعتمد عليها شركات التأمين بشكل أساسي وهذا لافتقادها إلى الكثير من الخبرة مما يؤكد ضرورة البحث عن الشراكات في مجال اعادة التأمين والاهتمام بالأسواق عابرة الحدود، ما يؤدي بالتالي إلى المزيد من التبعية والتخلف.

إن شركات التأمين الإفريقية تعاني من مشكلات عديدة من أهمها تدني مستويات التمويل بسبب المخاطر العالية التي ترتبط بعمل تلك الشركات لافتا إلى أن شركات التأمين التي تسعي إلى إبرام عقود إعادة التأمين تختار شركات ذات تصنيف متقدم وهو ما لا يتوافر في الشركات الإفريقية التي لا تحصل على قدر جيد من عمليات الإعادة بالإضافة إلى ضعف قدرتها على الاكتتاب ولا تتمكن الشركات من تغطية المخاطر وفي عام2009 كانت نسبة إعادة التأمين اكثر من21% مؤكدا علي دور شركات التمويل لضخ استثمارات في

[1] - Guillaume Barberousse, **l'afrique subsaharienne-nouvelle frontière des assureurs ?,** revue sur l'assurance en afrique : un future à construire, article publiée dans la revue de proparco, sous le nom secteur privée et développement, N°25, France, p03.

شركات إعادة التأمين الافريقية وهذه الأدوات يستخدمها الأجانب في جمع رؤوس الأموال ولابد أن نعمل على مواجهة هذه التحديات ولكن نزيد قدرات هذه الشركات.[1]

المطلب الثالث: إعادة التأمين في العالم: دور التأمين في تعويض الخسائر

تعتبر دفع التعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن له أساس قيام التأمين، لكن من الناحية العملية نجد أن كافة فروع التأمين تحتاج إلى إعادة التأمين الذي لولاه لاضطرت شركات التأمين حتى الكبيرة منها إلى تقييد عملياتها ونشاطاتها التأمينية.

أولا: دور التأمين في تعويض أكبر الخسائر في العالم

يعتبر دفع التعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن له الدور الأساسي للتأمين، وعلى هذا الأساس قامت شركات التأمين بتعويض خسائر عديدة على المستوى العالمي، وحسب " Swiss Re" وقعت 353 كارثة طبيعية في العالم، وهو عدد لم يسجل أكبر منه، حيث 198 منها كوارث طبيعية والباقي كوارث تقنية، مما أدى بحياة 26000 ضحية وهو ضعف الضحايا المسجلة في 2014، وبلغت عام 2018، 304 كارثة طبيعية .

قدر إجمالي الأضرار الاقتصادية الكلية الناجمة عن هذه الكوارث لعامي 2017 و 2018، حسب المجلة السويسرية للتأمين وإعادة التأمين "sigma" 219 مليار دولار أمريكي وهو أعلى مبلغ تم تسجيله على الإطلاق في فترة العامين حيث مثلت الخسائر الناجمة عن الكوارث 0.12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا مقارنة بـ 0.28% على مدى متوسط 10 سنوات الماضية.

كان مجموع الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية حوالي 80 مليار دولار أمريكي في عام 2015، وتعزى إلى حد كبير إلى الزلازل والأعاصير المدرارية وغيرها من العواصف الشديدة وكذلك الجفاف في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، وتسببت الكوارث التقنية بارتفاع إلى 12 مليار دولار أمريكي من الضرر الكلي في العالم عام 2015، مقارنة بـ 9 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2014.

ويوضح الجدول الموالي الأضرار المؤمن عليها في العالم، والخسائر الناجمة عنها حسب المناطق الجغرافية التي سجلت أكبر عدد من الضحايا.

[1] - تقرير لويدز، **التأمين في البلدان النامية: استكشاف فرص التأمين الأصغر**، مركز التأمين الأصغر، 2009، ص 2.

جدول رقم **(08): الأضرار المؤمن عليها عام 2018**

المناطق الجغرافية	عدد الكوارث	الضحايا	الأضرار المؤمن عليها		إجمالي الأضرار	
أمريكا الشمالية	68	329	52.9 مليار	%62.5	80.5 مليار	48.8%
أمريكا اللاتينية	20	959	1.3	%1.5	4.9مليار	%2.9
أوروبا	44	676	7.7 مليار	%9.1	20.7مليار	%13.7
افريقيا	53	2488	0.2 مليار	%0.2	1.3 مليار	% 1.3
آسيا	104	8823	20.4 مليار	% 24	54.7 مليار	%41.1
أقيانوسيا/أستراليا	9	216	1.6	%1.9	2.3مليار	%1.4
المناطق الأخرى	6	32	0.6	%0.7	0.7 مليار	%0.4
العالم	304	13523	85 مليار	%100	165 مليار	%100

المصدر:

sigma–Swiss Re, **catastrophe naturelles et techniques en 2018: les périls « secendaires » en première ligne**, N°2/2019, p6.

يوضح الجدول رقم (08) أعلاه، الأضرار المؤمن عليها، والخسائر الناجمة عنها حسب المناطق الجغرافية التي سجلت أكبر عدد من الضحايا، حيث سجلت آسيا وأمريكا الشمالية أكبر الأضرار المؤمن عليها، ومثل ما هو موضح في الجدول، ما يقارب 85 مليار دولار تم تغطيتها من قبل صناعة التأمين والتي ولدت من مجموع الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتقنية في عام 2018، وحسب "Swis Re" كان حادث كاليفورنيا في نوفمبر هو الحدث الأكثر تكلفة في العالم لعام 2018، يليه إعصار مايكل في الولايات المتحدة وإعصار في اليابان، كذلك في عام 2017، أدى سبعة عشر حدثا فريدا إلى خسائر مؤمن عليها تزيد عن أو تساوي 1 مليار دولار أمريكي.

والملاحظ أيضا من الجدول أن افريقيا مثلت ربع عدد الضحايا في العالم، وبلغ مبلغ الأضرار الإجمالية 1.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل نسبته 1.3 %من إجمالي الأضرار في العالم، إلا أن الأضرار المؤمن عليها كان أقل من نصفها بكثير.

ثانيا: صناعة إعادة التأمين في العالم

قدرت أقساط إعادة التأمين عام 2017 على المستوى العالمي، 240 مليار دولار، وبنمو يقدر بـ 4 % مقارنة بسنة 2016[1].

والشكل الموالي يوضح الحجم العالمي لأقساط التأمين منذ 1990.

الشكل رقم (04): حجم أقساط إعادة التأمين العالمية خلال الفترة 1990-2017 (مليار دولار أمريكي)

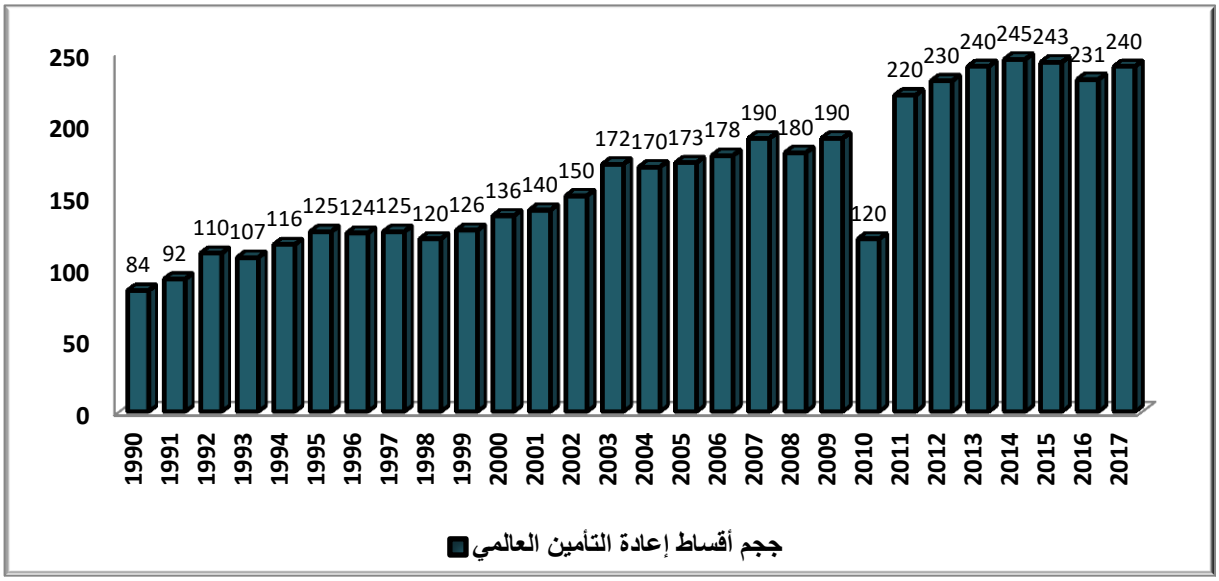

المصدر:

François vilnet, Jean-François Lequoy, **le marché de la réassurance en 2012 international-France,** conférence de presse, Paris,2013, p 10.

[1] - sigma-Swiss Re**, catastrophe naturelles et techniques en 2018: les périls**, op.cit. p3

يوضح الشكل السابق، الحجم العالمي لأقساط إعادة التأمين خلال الفترة 1991-2014، وكما هو ملاحظ هي في ارتفاع طول فترة الدراسة، حيث تضاعفت الأقساط ثلاث مرات تقريبا خلال الفترة لتصل إلى 245 مليار دولار أمريكي عام 2014.[1]

وواصلت أقساط إعادة التأمين الارتفاع إلى أن بلغت 240 مليار دولار أمريكي عام 2017.[2]

والشكلين المواليين رقم (05) و (06) يوضحان أصل الطلب والعرض لإعادة التأمين في العالم عام 2016

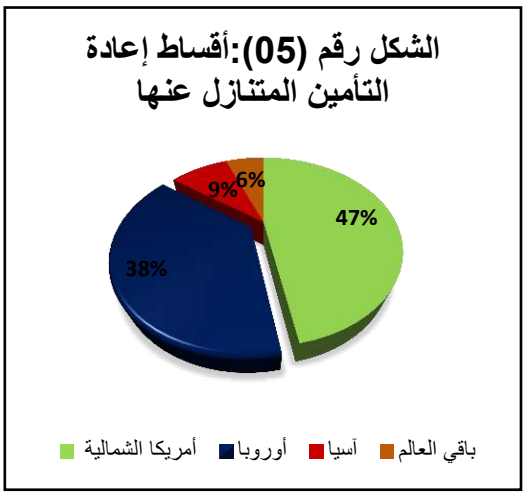

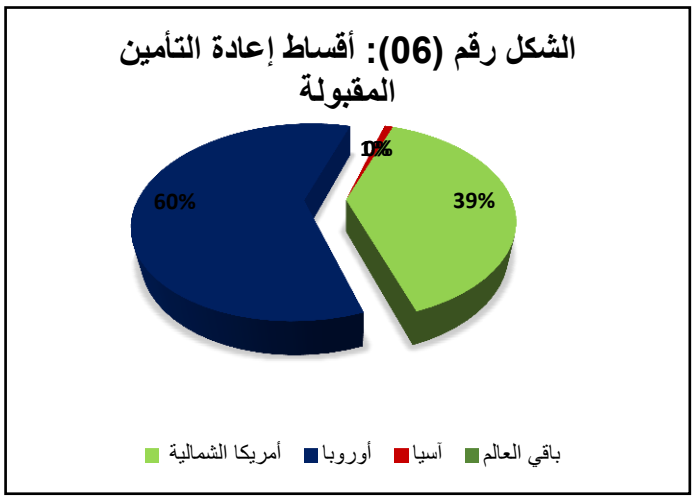

المصدر:

jean tuaccella, **La Réassurance**, publication SCOR Global P&C,2016, p23

يوضح الشكلين السابقين أصل الطلب والعرض لإعادة التأمين عام 2016، وكما هو واضح أوروبا تعتبر أكبر مصدر للخدمة التأمينية للعالم، حيث تقبل 60 %من الأقساط ولا تتنازل إلا عن 38%، في حين نجد أن سوق إعادة التأمين في الدول النامية بصفة خاصة هي سوق مستوردة للخدمة التأمينية.

والشكل الموالي يوضح شركات إعادة التأمين الرائدة في العالم.

[1] - السنتين 2014 و 2013 تم أخذها من
(jean tuaccella, **La Réassurance, publication SCOR Global P&C, 2016, p21.)**

[2] – السنوات 2015-2017 تم أخذها من
sigma-Swiss Re**, catastrophe naturelles et techniques en 2018: les périls**, op.cit. p3

الشكل رقم (07): شركات إعاد التأمين الرائدة في العالم (رقم الأعمال 2014 / مليار دولار

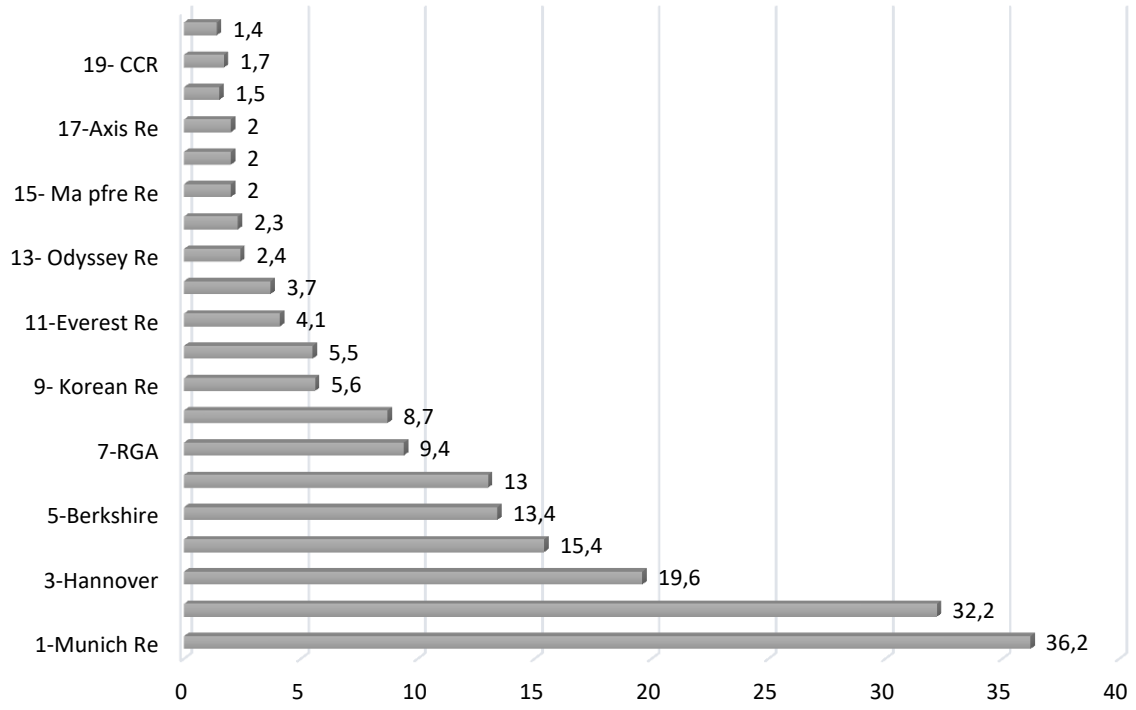

المصدر :

Patrick Duplan, Bernard Spitz, **le marché de la réassurance en 2015 International–France,** Conférence de presse, Paris, 2016, p5.

يوضح الشكل أعلاه،عشرون شركة رائدة في مجال إعادة التأمين، حيث تمثل العشر شركات الأولى 87% من رقم أعمال السوق، وتمثل الخمس شركات الأولى 67%من رقم أعمال السوق. وتعتبر شركة ميونيخ الألمانية هي الشركة الأولى لإعادة التأمين في العالم.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى كافة المفاهيم والاحصائيات التي تفيدنا في هذا الفصل تم التوصل إلى أهم النقاط التالية:

- يعرف التأمين على أنه تحمل خسارة صغيرة مؤكدة (القسط)، مقابل تفادي خسارة كبيرة محتملة، وهو عبارة عن الحماية من الأضرار المادية المحتمل وقوعها.
- تقوم شركات التأمين بممارسة نشاطها الرئيسي وفق قانون الأعداد الكبيرة، والذي مفاده أنه كلما زاد عدد الظواهر التي تجري عليها التجربة في مجتمع إحصائي معين، كلما آل احتمال وقوع الحادث المتوقع لهذه التجربة إلى الاقتراب أكثر فأكثر من الاحتمال الفعلي المتحقق.
- تعتبر سياسة تنويع وتجزئة الخطر من أهم وسائل تخفيض الأضرار المادية الناتجة عن وقوع الخطر، كأن تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين على الأخطار التي تفوق قدرتها الاستيعابية على عدة معيدي التأمين.
- يعتبر سوق التأمين وإعادة التأمين الوطني السمة الأساسية للنمو الاقتصادي حيث يعتبر مصدر تمويلي محلي ومهم في إنعاش معدلات الادخار والاستثمار، اللذان يعتبران من أهم العناصر الضرورية أو الأساسية لتحسين أداء النمو الاقتصادي.
- عادة ما يتم استخدام مقياسين لتبيان الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد المحلي: معدل اختراق التأمين وكثافة التأمين
- تبقى الأسواق المتقدمة هي المحرك الرئيسي لأسواق التأمين بالعالم، فمنذ سنة 2010 أصبحت أوروبا تحتل المرتبة الأولى في سوق التأمين العالمي بعدما كانت في المرتبة الثانية بعد أمريكا الشمالية، في حين تحتل افريقيا المرتبة الأخيرة في سوق التأمين العالمي طول سنوات الدراسة، حيث لا تتجاوز حصتها 2 % من الحجم العالمي لأقساط التأمين.
- بدت أهمية التأمين واضحة بالنسبة للدول المتقدمة والناشئة من خلال معدل الاختراق وكثافة التأمين حيث أن زيادة الأقساط يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج، إذ وجدنا أن تأمينات الحياة تساهم بنسبة 2.73%، وتأمينات غير الحياة تساهم بنسبة 4.16%، في الناتج المحلي الأوروبي.
- تشهد إفريقيا نمو اقتصادي منذ أوائل سنة 2000 يتراوح بين 4% و7%، هذه الديناميكية تجعل القارة المنطقة الثانية في العالم من حيث النمو بعد آسيا وعلى قدم المساواة مع الشرق الأوسط، حيث انتقلت إفريقيا مباشرة من اقتصاد الزراعة الذي يعتمد جزئيا على السياحة والموارد الطبيعية إلى اقتصاد التكنولوجيا المتطورة دون أن تحدث ثورة صناعية، مما أدى بالتالي إلى كسر مختلف مراحل النمو هذا ما أطلق عليه مصطلح التفاؤل الآفرو.
- على الرغم من انخفاض حصة التأمين في إفريقيا على الصعيد العالمي، إلا أنه في تحسن وزيادة منذ سنة 2000، إلا أنه يحتفظ بهامش ملاءة قوي وقد استثمر العديد من لاعبي التأمين (وسطاء تأمين دوليين، شركات دولية..) في هذا القطاع وجذبتهم نسبة المطالبات الجيدة والتي يفسرها على

وجه الخصوص انخفاض تعرض شركات التأمين الافريقية إلى مخاطر الذروة وهي أفضل منها في الأسواق المتقدمة.

- تعد جنوب إفريقيا أكبر سوق تأميني في إفريقيا تليها ناميبيا، المغرب وكينيا، إذ تشكل هذه الدول مجتمعة قيمة 52 مليار دولار أمريكي ما يمثل 79 % من إجمالي أقساط التأمين في إفريقيا.
- معدل اختراق التأمين أظهر تباينات كبيرة جدا في القارة الإفريقية، باستثناء جنوب إفريقيا، ناميبيا، المغرب وكينيا، وهذا بسبب اختراق المجال التأميني والذي بلغ 14%، 8%، 3%، 2 %بالترتيب.
- بدراستنا الأضرار المؤمن عليها في العالم، والخسائر الناجمة عنها حسب المناطق الجغرافية التي سجلت أكبر عدد من الضحايا، توصلنا إلى أن آسيا وأمريكا الشمالية سجلت أكبر الأضرار المؤمن عليها، في حين أن افريقيا مثلت ربع عدد الضحايا في العالم، وبلغ مبلغ الأضرار الإجمالية 1.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل نسبته 1.3 %من إجمالي الأضرار في العالم، إلا أن الأضرار المؤمن عليها كان أقل من نصفها بكثير.
- تعتبر أوروبا أكبر مصدر للخدمة التأمينية للعالم، حيث تقبل 60 %من الأقساط ولا تتنازل إلا عن 38%، في حين وجدنا أن سوق إعادة التأمين في الدول النامية بصفة خاصة هي سوق مستوردة للخدمة التأمينية.

هذه أهم النقاط الأساسية التي تم التعرض لها في هذا الفصل والفصل الموالي سيهتم بدراسة مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة مدى ترابط النشاط التأميني بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي TEE، وكذا مقارنة أدائه بأداء قطاعات التأمين في كل من المغرب، تونس وقطر من خلال تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب الكلي باستخدام أهم المتغيرات الاقتصادية لتفسير دور التأمين في الاقتصاد التي تناولناها في هذا الفصل.

الفصل الثاني:

مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: سوق التأمين بالجزائر والهيئات المشرفة والتابعة لها

المطلب الأول: تطور سوق التأمين في الجزائر

المطلب الثاني: شركات سوق التأمين الجزائري

المطلب الثالث: الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

المبحث الثاني: منتجات سوق التأمين الجزائري

المطلب الأول: التأمين على الأشياء

المطلب الثاني: التأمين من المسؤولية

المطلب الثالث: تأمينات الأشخاص والرسملة

المبحث الثالث: تقييم أهمية قطاع التأمين الجزائري ومدى فعاليته للأداء الاقتصادي

المطلب الأول: هيكلة الصناعة التأمينية بالجزائر وتحليلها

المطلب الثاني: تحليل الترابط والتشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني

المطلب الثالث: التحليل الكلي لنشاط التأمين الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد

إن قطاع التأمين في الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى قد مر بجملة من الاصلاحات التي فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل تحسينه وتطويره حتى يثبت وجوده بين القطاعات الأخرى، إلا أن نمو قطاع التأمين يختلف من بلد إلى آخر حسب توفر شروط تطويره وحسب تنوع المنتجات التأمينية التي يقدمها، ومستوى وعي أفراد المجتمع إلى أهمية التأمين.

والهدف من هذا الفصل هو تبيان مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة مدى ترابط النشاط التأميني بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي TEE، وكذا مقارنة أدائه بأداء قطاعات التأمين في كل من المغرب، تونس وقطر من خلال تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب الكلي، هذا كله يكون بعد إلقاء نظرة عامة على سوق التأمين الجزائري.

لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** سوق التأمين بالجزائر والهيئات المشرفة والتابعة لها
- **المبحث الثاني:** منتجات سوق التأمين الجزائري
- **المبحث الثالث:** تقييم أهمية قطاع التأمين الجزائري ومدى فعاليته للأداء الاقتصادي

المبحث الأول: سوق التأمين بالجزائر والهيئات المشرفة والتابعة لها

سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على مسيرة تطور وتنظيم نشاط التأمين وعرض أهم المنتجات المتواجدة في سوق التأمين الجزائري.

المطلب الأول: تطور سوق التأمين في الجزائر

عرف نظام التأمين الجزائري تطورات عديدة بدء من الوجود الفرنسي، حيث كان يخضع للتنظيمات والقوانين الفرنسية، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع، إلى أن صدر أول قانون تأمين جزائري في 1980 يتوافق والاتجاهات الاقتصادية والسياسية للدولة، ومع بداية التسعينيات والتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد للتوجه نحو اقتصاد السوق أوجب تكييف هذا القطاع مع الوضع الجديد بإصدار الأمر 07/95.

ويمكن إيجاز تطورات نظام التأمين الجزائري في المراحل الآتية:

أولا: المرحلة الاستعمارية (1930-1962)

كانت الجزائر في هذه المرحلة تعتبر من طرف السلطات الفرنسية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، فالتشريع المطبق في شركات التأمين في فرنسا هو نفسه الذي كان يطبق في الوكالات المتواجدة في الجزائر، وكان المشرع العام يعطي الموافقات ويهتم بنشر التقارير السنوية حول صناعة التأمين في الجزائر، حيث أن التأمين في الجزائر أدخل وطور من أجل تلبية حاجات المجتمع الأوروبي والاقتصاد الفرنسي، وذلك بتحويل المدخرات المتحصل عليها من مجموع الأقساط إلى البلد الأم، ولكي يعزز المستعمر رقابته على هذا القطاع في الجزائر أصدر العديد من القوانين والقرارات والمراسيم منها[1] :

- قانون 13 جويلية 1930، المتعلق بتنظيم عقود التأمين البري؛
- مرسوم 6 مارس 1947 المتعلق بتنظيم وإدارة ورقابة شركات التأمين العاملة في الجزائر؛
- قرار 5 ماي 1947 المكون للجنة الاستشارية للتأمينات في الجزائر، تكمن مهمتها في تنظيم السوق وتقديم الاقتراحات؛
- قرار 28 أوت 1947 المحدد لقيمة الكفالة والمخصصات التقنية لشركات التأمين العاملة في الجزائر.

[1] – هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- أسس نوعين من التأمينات الإجبارية أحدهما خاص بحوادث العمل في 1950، والثاني خاص بالسيارات في 1958، تكملة إلى مؤسساتهم، وقد عرف سوق التأمينات نوعا من التوسع الذي شجع المؤسسات الأم المتواجدة في فرنسا لفتح وكالات في الجزائر.

ثانيا: المرحلة الانتقالية (بعد الاستقلال) من سنوات 1962 إلى يومنا هذا

يمكن تقسيم مراحل تطور التأمين في الجزائر إلى مرحلتين، الأولى متعلقة بتأميم النشاطات وتخصص الشركات، والثانية متعلقة بعدم التخصص وانفتاح متقدم للسوق.

أ. مرحلة تأميم النشاطات وتخصص الشركات 1962-1990

شهدت هذه المرحلة ما يلي:

- **إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**

من أجل إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في 1963، حددت له نسبة تنازل إجباري بـ10% من رقم أعمال الشركات الأجنبية.

في 1964، بالإضافة إلى الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، أنشأت أول شركة وطنية للتأمين، بحيث كانت شركة جزائرية-مصرية،[1] وذلك بـ 10% الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، و51% من طرف مساهمة الدولة، و39% كمساهمة من دولة مصر، والتي واصلت ممارسة أعمالها مع الشركة التونسية "STAR"، هذا بجانب تعاضديتين للتأمين واحدة من أجل الأخطار الفلاحية، والأخرى خاصة بالتعليم.[2]

- **احتكار الدولة**

في 1966، قامت الدولة بالسيطرة على قطاع التأمين واحتكارها لكافة عمليات التأمين بموجب الأمر رقم66-127، الصادر في 27 ماي 1966، حيث تم تأميم شركات التأمين العامة وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة وذلك بوضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركة الأجنبية، وتتمثل هذه الشركات التي تم تأميمها في الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، وكانت مختصة في أخطار النقل

[1]- **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, Dépôt légal: 2918-2014 ISBN: 978-9947-807-24-8, p11.

[2]- **Le secteur des assurances en Algérie**, bulletin de la compagnie centrale de la réassurance, publications des services économiques, ambassade de France en Algérie, septembre 2013, N°9. p2.

والصناعة، والشركة الوطنية للتأمين، وهذا بعد ما تم شراء الحصص المصرية، وكانت مختصة في أخطار السيارات، تأمينات الأشخاص والأخطار العادية وهذا خلال الفترة 1973-1989.[1]

- **إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين**

أنشأت الشركة الجزائرية لإعادة التأمين عام 1975، والتي كان يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركة الوطنية للتأمين.

- **استمرار تخصص الشركات في ظل سيطرة الدولة على قطاع التأمينات**

حيث أن قطاع التأمين أصبح يشكل أحد المكونات المالية، وأصبح يشكل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الدولة تتبع استراتيجية التخصيص، أي كل شركة تختص بخطر معين كما رأينا بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وللشركة الوطنية للتأمين، وفي عام 1982، أنشأت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل، والتي تختص بتأمينات النقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى عمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات والنقل بالسكك الحديدية.

ب. **مرحلة إلغاء التخصص وانفتاح وتحرير السوق (1995 إلى يومنا هذا)**

في عام 1989، تم إجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين، ومنها النصوص المتعلقة بإلغاء التخصص للشركات العمومية بحيث بإمكانها الاكتتاب في كل التخصصات.

شهدت هذه المرحلة مايلي:

- **الأمر 95-07 لـــ 25 جانفي 1995**

هذا الأمر وضع نهاية احتكار الدولة في قطاع التأمين وسمح للقطاع الخاص بإنشاء شركات تأمين جزائرية خاصة، وأيضا من خلال هذا النص تم إعادة إدخال وسطاء التأمين (الوكيل العام، الوسيط).

- **القانون 06-04 لـــ 20 فيفري 2006**

وهو القانون المعدل والمتمم للأمر 95-07، وأهم النقاط التي جاء بها:

- تعزيز وتدعيم العمليات الخاصة بتأمينات الأشخاص؛
- تعميم التأمين الجماعي؛
- إصلاح حق المستفيد؛
- إنشاء التأمين البنكي؛

[1]- **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG , op.cit. p11.

- فصل نشاطات الشركات (الحياة، على غير الحياة)؛
- تعزيز وتدعيم العمليات المالية؛
- انشاء صندوق ضمان المؤمنين؛
- إجبارية التحرير الكامل لرأس المال من أجل الاعتماد؛
- فتح السوق لفروع شركات تأمين أو إعادة التأمين بالخارج؛
- تأسيس لجنة لمراقبة شركات التأمين ووسطاء التأمين المعتمدين.[1]

المطلب الثاني: شركات سوق التأمين الجزائري

نهاية احتكار الدولة في قطاع التأمين وانفتاح نشاطات التأمين على الشركات الخاصة لا يزال حديثا (الأمر رقم 95-07 لـ 25 جانفي 1995)، حيث أن شركات التأمين العامة تمثل ¾ من رقم أعمال التأمين في الجزائر.

توجد في الجزائر 23 شركة تأمين وإعادة تأمين، منها 10 شركات عمومية، و10 منها خاصة وثلاث تعاضديات، وقد تم إنشاء ثلاث فروع "تأمينات الحياة" من طرف بعض الشركات تطبيقا للقانون الذي أوجب بفصل نشاطات تأمين الأضرار عن الحياة إلى كيانين منفصلين، وبموجب نفس القانون تم توسيع قنوات توزيع المنتجات التأمينية، وأصبحت تسوق عبر البنوك، وهو ما يسمى بالتأمين البنكي، وسيتم إبراز كل منها على حدى.

أولا: شركات التأمين العمومية

توجد في الجزائر أربع شركات عمومية، تعمل في تأمينات الأضرار، ثلاث شركات عمومية مختصة في تأمينات الأشخاص، شركتين عموميتين مختصتين في تأمين مخاطر القروض وشركة عمومية لإعادة التأمين، سيتم عرضها فيما يلي:

أ. **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"[2]**

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين أقدم شركة تأمين في الجزائر، حيث تملك خبرة 50 سنة، تأسست عام 1963، وكانت عبارة عن صندوق تأمين وإعادة تأمين يهتم بتسيير المخاطر الصناعية، وبعد التغييرات الاقتصادية التي أدخلت عن طريق القوانين في 1988 أصبحت عبارة عن شركة مساهمة برأسمال حدد بـ 4 مليار دينار مدفوع بالكامل، كما أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين بعد أخذها

[1] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, op.cit. p12.

[2]- **CAAR**: Compagnie Algérienne d'Assurance et de réassurance

الموافقة من وزارة المالية.[1]

ب. **كرامة للتأمين "CAARAMA ASSURANCE"**

في 2011 عرف السوق الجزائري مرحلة جديدة في تطوره، هذا مع القانون 06-04، الذي أعطى مدة 5 سنوات لفصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص، وعلى هذا الأساس قامت "CAAR" بإنشاء شركة تأمين على الحياة تابعة لها بشعار "كرامة للتأمين" Caarama Assurance" برأسمال مليار دينار، وتعتبر هذه الشركة الزعيمة في سوق تأمينات الأشخاص.[2]

ج. الشركة الوطنية للتأمين: "Société National des Assurances"

تأسست في 12 ديسمبر 1963، كشركة مختلطة جزائرية-مصرية (61%-39%)، ثم أممت بموجب الأمر رقم 66-129 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين، في 1979 أصبحت تتولى مهمة تطوير السوق الداخلي بقيامها بنشاطات التأمين التي أوكلت إليها، من تأمين السيارات والأخطار البسيطة وبعض مخاطر التجار والحرفيين، السلطات المحلية وإدارات أخرى، كذلك تأمينات الأشخاص من حوادث، حياة، مرض، تقاعد...

في 27 جانفي 1982، SAA تحولت إلى شركة أسهم، هذا التحول رافقه ارتفاع في اختصاصات شركات التأمين، وتوسيع نطاق أنشطتها إلى أخطار أخرى، وفي هذه الفترة كانت الشركة الوطنية للتأمين SAA تمارس كل مجالات التأمين.[3]

د. **شركة التأمين الاحتياط والصحة: Société d'assurance de prévoyance et de santé**

شركة لتأمين الأشخاص، تابعة للشركة الوطنية للتأمين، أنشأت بموجب الأمر الذي يقضي بفصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.

هـ. **الشركة الجزائرية لتأمينات النقل: Compagnie Algérienne des Assurance Total**

الشركة الجزائرية للتأمين CATT، هي شركة عمومية اقتصادية، وهي عبارة عن شركة مساهمة برأسمال قدره 11.490.000.000 دينار جزائري، مملوكة بالكامل من طرف الدولة الجزائرية، أنشأت في أفريل 1985، لممارسة التأمينات المتعلقة بالنقل في مرحلة الاختصاص أين كانت كل شركة تأمين مختصة في أخطار معينة وكانت الدولة تمارس احتكارها على نشاطات التأمين.

[1] - **www.caar.dz** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.13

[2] - **www.caar.dz** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.13

[3] – من خلال وثائق مقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين SAA.

ابتداءا من جويلية 2011، الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، أصبحت، شركة لتأمين الأضرار بكل أنواعها، بموجب القانون الذي يقضي بفصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص.[1]

و. **تأمين لايف الجزائر " TAAMINE LIFE ALGERIE"**

بموجب القانون 06-04، الذي أعطى مدة 5 سنوات لفصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص كما سبق الذكر قامت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بإنشاء شركة تابعة لها مختصة في تأمينات الأشخاص وسميت بـ "**تأمين لايف الجزائر**" "TAAMINE LIFE ALGERIE"، وتسمى كذلك " TALA ASSURANCE".[2]

ز. **شركة التأمين على المحروقات " Compagnie d'Assurance des hydrocarbures"**

شركة التأمين على المحروقات "CASH"، عبارة عن شركة مساهمة تأسست سنة 1999، برأسمال اجتماعي قدره 4,8 مليار دينار جزائري مملوكة من قبل المجموعة سوناطراك بحصة تقدر ب 82 %، والباقي مملوك من قبل وزارة المالية، وقد أصبحت تمارس كل أنواع تأمينات الأضرار بموجب القانون 06 /04، بعد ما كانت مختصة في تأمينات وتسيير أخطار البترول والطاقة[3].

ح. **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "Compagnie Algérienne et de Garantie des Exportations"**

أنشئت في 10 جانفي 1996، بموجب المادة 4 من المرسوم 96 – 06، وهي عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 450.000.000 دينار جزائري، موزعة بالتساوي بين 9 مساهمين: البنوك العمومية الخمسة (بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وشركات التأمين العمومية الثلاث (الشركة الوطنية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية لتأمينات النقل) والتعاضدية التي تمارس التأمين (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي).[4]

[1] -**www.cna.dz** تمت زيارة الموقع يوم: 2016.03.16

[2] - **www.cna.dz** تمت زيارة الموقع يوم : 2016.03.1

[3] - **cash-assurance.dz** تمت زيارة الموقع يوم : 2016.03.16

[4] - **WWW.CAGEX.DZ** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.16

الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات متخصصة في مجال التامين على الصادرات وهدفها في ذلك حماية المصدر من الأخطار التجارية والسياسية والكوارث الطبيعية، وتسهيل عملية الحصول على القروض من البنوك وهي تقوم بتفعيل سياسة الدولة وخصوصا في تشجيع قطاع الصادرات خارج نطاق المحروقات.[1]

ط. **شركة ضمان القرض العقاري "Société de Garantie de Crédit Immobilier"**

شركة ضمان القرض العقاري هي شركة عمومية اقتصادية، عبارة عن شركة مساهمة أنشأت في 5 أكتوبر 1997، برأسمال اجتماعي 2000.000.000 دج، ويتمثل المساهمين[*] في الخزينة العمومية (40,35%)، البنوك العمومية (45,195%)، وشركات التأمين العمومية (12,23%)، تكمن مهمتها في تقديم الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية المقرضة حماية من خطر إفلاس المشترين المستفيدين من القروض العقارية المستخدمة في بناء وتطوير العقارات للاستخدام السكني وذلك باستخدام الرهن العقاري.[2]

ي. **الشركة المركزية لإعادة التأمين "Compagnie Central de Réassurance "**

الشركة المركزية لإعادة التأمين أنشأت عام 1973، هي شركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدر بـ 16 مليار دينار، مملوك من طرف الدولة، حيث تشارك في رأسمال عدة شركات وطنية ودولية: افريقيا لإعادة التأمين، الشركة العربية لإعادة التأمين (بيروت) وغيرها، وهي مختصة في إعادة تأمين القطاعات البحرية وغير البحرية وقطاعات النقل، كما تعيد التأمين على تسيير البرنامج الوطني للكوارث الطبيعية والتي أخذت بعين الاعتبار بعد زلزال زموري لـ 2003، تستفيد الشركة "CCR" من تنازل إجباري من طرف كافة الشركات الجزائرية للتأمين، يقدر بـــ 5 إلى 10 % من الأخطار لإعادة التأمين عليها.[3]

ثانيا: الشركات الخاصة

يوجد في السوق الجزائري للتأمين، عشر شركات خاصة، سيتم عرضها فيما يلي:

---

[1] - كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولات الغرب الجزائري**، مذكرة ماجيستير، تسويق دولي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 64.

[*] - **تتمثل البنوك العمومية المساهمة في شركة ضمان القرض العقاري في** : CPA، CNEP-BANQUE، BNA، BEA، BADR، BDL. وشركات التأمين العمومية المساهمة هي: CAAR، SAA، CAAT، CCR. وكل مساهم يشارك بحصة تقدر بنسبة معينة.

[2] - **WWW.SGCI.DZ** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.21

[3] - **WWW.CCR.DZ** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.21

أ. الجزائرية للتأمينات L'Algérienne des assurances

أنشئت "2A"، في 05/08/1998 لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين بموجب الأمر 95-07، بدأت أعمالها كشركة خاصة100%، وهي عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدره 2000.000.000.[1]

ب. أليانس للتأمين "ALLIANCE ASSURANCE"

هي شركة مساهمة تأسست بمرسوم 07 – 95 في 25 جانفي 2005، أنشئت هذه الشركة لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، تحتل الشركة المرتبة الثانية في القطاع الخاص للتأمين، في عام 2008، قامت بالرفع في رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري، وبموجب القانون 06-04، وقفت تسويق منتجات تأمينات الأشخاص. تعتبر أليانس للتأمين أول شركة خاصة مدرجة في البورصة الجزائرية. [2]

ج. كارديف الجزائر Cardif EL Djazair

هي فرع من البنك الوطني الباريسي والذي يعمل على توسيع نشاطاته في الجزائر، إضافة إلى تنويع الاستثمارات، ومن أهدافه أنه يسعى إلى تنشيط تأمينات الأشخاص خاصة وربطه مع أنشطة البنك.[3]

د. أكسا الجزائر لتأمينات الأضرار AXA ALGERIE

أكسا الجزائر، شركة مختلطة* للتأمين، فتحت أول وكالة لها في ديسمبر 2011، يقدر رأس مالها الاجتماعي 2 مليار دينار، وذلك بالشراكة مع صندوق النقد الدولي "FNI" (36%)، والبنك الخارجي الجزائري"BEA" (15%) و49% من طرف "المجموعة أكسا"*.

---

[1] - **www.2A. dz** تمت زيارة الموقع يوم 2016.03.21.

[2]- **www.allianceassurances.com.dz/pdf/Rapport_Alliance_2012.pdf** تمت زيارة الموقع يوم 25.03.2015

[3] - برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، (1995-2009)، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات**، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2014/2013، ص 98.

*- **شركة مختلطة** : هي عبارة عن شركة أموال وشركة أشخاص في نفس الوقت، وعلى العموم، تمثل هذه الشركة نظام اقتصادي ثنائي يتشمل من طرف القطاع العام والخاص.**(Lexique d'économique, édition Dalloz)**

*- **المجموعة أكسا** : مجموعة فرنسية عالمية مختصة في التأمين منذ نشأتها، وتسيير الأسهم في 1994، وفي عام 2013 اعتبرت واحدة من أرقام التأمين في العالم من حيث رقم أعمالها. (www.axa-ima.com)

هـ. أكسا الجزائر لتأمينات الأشخاص AXA ALGERIE

وتم إنشاؤها في نفس الوقت الذي أنشأ فيه فرع تأمينات الأضرار، برأسمال قدره مليار دينار.[1]

و. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "CIAR" [*]

تأسست في 15 فيفري 1997 برأس مال قدر بـــ 450 مليون دينار جزائري، تضم 25 وكيلا عاما[2].

ز. مصير حياة "Macir-Vie"

شركة تأمين على الأشخاص، فرع من الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال يقدر 1 مليار دينار جزائري[3].

ح. التأمينات العامة المتوسطية "La GENERALE ASSURANCE MEDITERRANNEENNE"

تتولى الشركة ممارسة عمليات تأمينات الأضرار في السوق الجزائري، أنشأت في 8 جويلية 2001[4]، وقد تم شراء الشركة سنة 2007 من قبل صندوق الاستثمار الافريقي الذي يقع مقره في تونس[5].

ط. شركة سلامة للتأمينات الجزائر (شركة البركة والأمان سابقا) "SALAMA"

ظهرت هذه الشركة بموجب اتفاق بين مجموعة من المشاركين وقد تأسست في 26 مارس سنة 2000، ورأسمالها يقدر بـ .2 مليار دينار جزائري تساهم فيه كل من تونس والسعودية بنسبة 60% وتساهم الجزائر فيه بنسبة 40%، وتتمثل مهام هذه الشركة في ممارسة النشاط التأميني على أساس تقنيات شاملة ومبدأ التعاون الذي يسمح بالمشاركة في النتائج التقنية بعد خصم التكاليف والمؤونات المختلفة، وهي فرع من المجموعة الدولية العربية الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين[6].

---

[1] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, op.cit. P 23.

[2] - طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، ص 269.

[3] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, op.cit. P 24.

[4] - **www.gamassurances.com** تمت زيارة الموقع يوم 2015.05.16

[5] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit. p 23.

[6] - طبايبية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[*] - **CIAR**: COMPAGNIE INTERNATIONALE D'ASSURANCE & DE REASSURANCE

ي. **ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين " TRUST ALGER"**

تعتبر من أكبر شركات التأمين الخاصة وقد تأسست في 25 أكتوبر 1997[1]، يقدر رأسمالها 2,05 مليار دينار موزعة على المساهمين كالتالي[2]:

- تراست البحرين 95%؛
- الشركة القطرية العامة 05%.

ثالثا: تعاضديات التأمين

يوجد في الجزائر نوعين من التعاضديات، تعاضديات التأمين والتعاضديات الاجتماعية، الأولى عبارة عن مؤسسات والثانية عبارة عن جمعيات وبالرغم من تقاسم تعاضديات التأمين والتعاضديات الاجتماعية لقيم مشتركة، إلا أنه توجد عدة فروقات بينهما من حيث الحجم.

فتعاضديات التأمين عبارة عن مؤسسات لا تهدف لتحقيق الربح، يحكمها قانون التأمين، ويوجد منها نوعين، تعاضديات لتأمينات الأضرار، وتعاضديات لتأمينات الأشخاص، الأولى تؤمن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة (الآلات، السيارات، المنازل..، الثانية تحمي الأشخاص من مخاطر الحياة (الصحة، تقاعد تكميلي، تأمين السفر..

ويعتمد السوق الوطني للتأمين على ثلاث تعاضديات من مجموع 23 شركة تأمين وإعادة تأمين: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC)، التعاضدي (LE MUTUALISTE).

أما بالنسبة للتعاضديات الاجتماعية، فهي عبارة عن جمعيات تعاونية لا تهدف لتحقيق الربح، يحكمها القانون المتعلق بالجمعيات والتعاونيات الاجتماعية، وتوجد في الجزائر 28 تعاضدية، تكمل الضمان الاجتماعي، تولي عناية خاصة بأسعار الأدوية التي لا تعوض (20%) من طرف الضمان الاجتماعي، وتضم فقط العمال الأجراء والمنضمين إلى الضمان الاجتماعي.[3]

ونحن سنقوم بالتفصيل فقط في تعاضديات التأمين، باعتبارها هي الداخلة في موضوع الدراسة.

أ. **التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة "MAATEC"** *

انطلق نشاطها رسميا في 16جانفي1965، تقوم بتأمين عمال التربية والثقافة من الأخطار المحيطة بهم مثل

[1] - طبايبية سليمة، مرجع سبق ذكره ، ص 269.

[2] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit. P23.

[3]- **Les mutuelles d'assurance à la conquête du marché**, revue de l'assurance, N°5, janvier à Avril, 2014, Revue éditée par le conseil National des Assurances, p 8.

*- **MAATEC**: Mutuelle Assurance Algérienne des Travailleurs de l'Education et de la Culture

تأمين السيارات والمساكن[1].

ب. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "La Caisse Nationale de Mutualité Agricole "

تأسست " CNMA"، سنة 1972 بموجب قانون 64 – 72 وذلك باندماج كل من الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي والصندوق المركزي التعاوني الاشتراكي الفلاحي والخاص بالتعاونيات الفلاحية، بالإضافة إلى صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد[2]، يملك اليوم شبكة واسعة متكونة من 67 صندوق جهوي. كما تستثمر الشركة في أنظمة المعلومات وذلك من خلال شراكتها مع اتصالات الجزائر، لتتحصل على المعلومة بسرعة[3].

**ج. التأمين التعاضدي "Le Mutualiste " **

عبارة عن فرع تابع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA"، وهي شركة تأمين بشكل تعاضدي مختصة في تأمين الأشخاص، أنشأت برأسمال أولي 800 مليون دينار، وتمت الموافقة عليها في 2012 من طرف وزارة المالية[4].

رابعا: التأمين البنكي

يعرف التأمين البنكي على أنه اتحاد بين البنكي والمؤمن في مجال توزيع المنتجات التأمينية، حيث ثبت المرسوم التنفيذي رقم 7-153 لـ 22 ماي 2007، شروط توزيع منتوجات التأمين عبر البنوك، الهيئات المالية وشبكات توزيع أخرى، وقد حدد المرسوم بأن توزيع المنتجات التأمينية عبر البنوك يكون من خلال اتفاقية بين شركة التأمين والبنوك أو هيئة مالية أخرى[5]. وقد تم إمضاء اتفاقيات التوزيع بين «BADR»و «BDL» مع «SAA»، «CPA» مع «CAAR»، «CNEP-BANQUE» مع «CARDIF EL-DJAZAIR» (فرع مختص من«BNP Paribas*» و «BEA» مع «AXA».[6]

[1] - طبايبية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] – برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] - **Les mutuelles d'assurance à la conquête du marché**, revue de l'assurance, op.cit. p 15.

[4] - **http://www.lemutualiste.dz** تمت زيارة الموقع يوم 2015.03.27.

[5] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, op.cit.p134.

[6] - Liberte du 010310, « **Quand les banques se lancent dans l'assurance »,** dossier de presse sur la bancassurance, éditée par le conseil national des assurances, Décembre 2013**.** p46.

تتمثل المنتجات التي يتم توزيعها عبر البنوك في[1]:

- تأمين الأشخاص؛
- تأمين القروض؛
- تأمين الأخطار العادية السكنية؛
- تأمين متعدد الأخطار السكنية؛
- التأمين الإجباري للأخطار الكارثية;
- تأمين القروض الفلاحية.

المطلب الثالث: الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

قدم المشرع إطار مؤسسي منظم في ثلاث هيئات: المجلس الوطني للتأمينات، "CNA* "، هيئة مركزية المخاطر ولجنة الإشراف على التأمينات "CSA* " وتترأسها وزارة المالية.

أولا: وزارة المالية

تتدخل في سوق التأمين بقيامها بعدة مهام، نذكر منها:

- منح الترخيص لفتح شركة تأمين أجنبية في السوق الجزائري للتأمين، ومن أجل فتح مكتب تمثيلي لشركة تأمين أو إعادة التأمين؛
- لا يمكن لأي شركة تأمين أو إعادة تأمين أن تزاول نشاطها، إلا بعد أخذ الاعتماد من وزارة المالية؛

ومن أجل تسيير مشاريع التعريفة، على الخصوص، من أجل إعداد التعريفات ودراسة تعريفات التأمين السارية المفعول وتحيينها، قامت وزارة المالية بإنشاء جهاز للتعريفة وهو مكتب مختص في التعريفات. وتتمثل العناصر المكونة لتعريفة الأخطار كما يلي:

- نوعية الخطر؛
- احتمالية وقوع الخطر؛
- نفقات اكتتاب وتسيير الخطر؛
- أي عنصر تقني آخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية من عمليات التأمين.

[1] - Guide des assurances en Algérie 2015, op.cit. p134.

* - **CNA**: Conseil National des Assurances

* - **CSA**: Commission de supervision des Assurances.

ثانيا: المجلس الوطني للتأمينات "Conseil National des Assurances"

جهاز استشاري ويرأسه الوزير المكلف بالمالية، تنظيماته، تركيباته ومهامه معرفة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 95-339، المعدل والمتمم عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 07-137 لـ 19 مارس 2007[1].
يستشار المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وتنظيمه وتطويره، وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه. كما يمكن أن يعد المجلس مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلة في مجال اختصاصه بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه.[2]

ثالثا: هيئة مركزية المخاطر

أنشأت الهيئة من قبل وزارة المالية، حيث أنه على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية إمدادها بكافة المعلومات الضرورية الخاصة باستكمال مهنهم.
حدد المرسوم التنفيذي رقم07-138 مهام هذه الهيئة والمتمثلة في تجميع المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية. وبالتالي على هذه الشركات التصريح لها بالعقود المكتتبة، وشكل ومدة التصريح محددة في أمر وزارة المالية. وهذه الهيئة تبلغهم في حالة تعدد الاكتتاب في نفس الطبيعة لنفس الخطر.

رابعا: لجنة الإشراف على التأمينات

مراقبة الدولة لعمليات التأمين وإعادة التأمين يكون عن طريق لجنة الإشراف على التأمين، والهدف من هذه اللجنة:

- حماية مصالح المؤمنين لهم والمستفيدين من عقد التأمين، بالسهر على شرعية عمليات التأمين، وعلى هذا الأساس تسهر على ملائة شركات التأمين.
- ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.[3]

إذا تبين أن تسيير شركة ما يعرض مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين للخطر، يمكن للجنة الإشراف على التأمينات أن تنشأ صندوق ضمان المؤمن لهم يكلف بتحمل حالة عجز شركات التأمين، كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين. وتتشكل موارد هذا الصندوق من

[1] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, op.cit. P 15.
[2] – مولود ديدان، **قانون التأمينات**، دون طبعة، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2010، ص 87.
[3] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit. p19.

اشتراك سنوي لشركات التأمين أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، وهذه الاشتراكات محددة بـ 0,25% من الأقساط الصادرة صافية من الإلغاءات.[1]

المبحث الثاني: منتجات سوق التأمين الجزائري

تقسم منتجات التأمين في الجزائر إلى فرعين: تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، ويقصد بتأمينات الأضرار، تأمين الخسارة التي تلحق ذمة الشخص المالية أو ربح فاته، عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر المؤمن منه، أي أن هذا الأخير مرتبط بمال وممتلكات المؤمن له وليس بشخصه[2]. ويتعلق هذا النوع من التأمين بتأمينات الممتلكات وتأمين المسؤولية. أما تأمينات الأشخاص فتتعلق بالشخص المؤمن له نفسه[3].

وقد نظم المشرع الجزائري التأمينات الإلزامية في الكتاب الثاني من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، وما يلاحظ أنه لم ينص على إلزامية التأمين في مجال التأمين على الأشياء إلا في ميدان التأمين من الحريق، أما في مجال التأمين على المسؤولية فقد نص المشرع على إلزامية التأمين في ميادين كثيرة[4].

ولهذا سيتم تخصيص العنصر الأول والثاني من هذا المطلب بتأمينات الأضرار، حيث يخصص العنصر الأول لتبيان أهم منتجات التأمين على الأشياء المنصوص عليها في قانون التأمين الجزائري، والعنصر الثاني يهتم بتأمينات المسؤولية، أما العنصر الثالث فسيولي اهتمام بتأمينات الأشخاص المتواجدة بسوق التأمين الجزائري والمنصوص كذلك عليها في قانون التأمين الجزائري.

المطلب الأول: التأمين على الأشياء

تأمين على الأشياء هو التأمين على الأضرار التي تصيب المال بصفة مباشرة، يعطي للمؤمن له الحق في التعويض في حالة حدوث الحادث المبين في العقد وحسب الشروط المتفق عليها في عقد التأمين، حيث أن هذا التعويض لا يتجاوز قيمة الشيء المؤمن ضده لحظة وقوع الحادث سواءا كان منقولا أو غير منقول[5].

وتوجد عدة أنواع من التأمينات على الأشياء، سيتم عرضها فيما يلي:

---

[1]- **Guide des assurances en Algérie 2015** publication éditée par KPMG ,op.cit. P 21.

[2] - صندرة لعور، **التأمين على أخطار المؤسسة**، مذكرة ماجيستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 42.

[3] - Notes statistiques du marché algérien des assurances, **le marché algérien des assurances en 2011**, publication éditée par CNA, p 7.

[4] - عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول التأمينات البرية**، الطبعة 3، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002، ص 218-219.

[5] – المادة 33 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 06-04 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات)

أولا: التأمين على السيارات

هذا النوع من التأمين ليس له علاقة بالمسؤولية المدنية، يعطي عدة ضمانات لمالك السيارة تتعلق بالسرقة أو الحريق، أو تلف أو فقدان السيارة وضمان خسارة الاصطدام[1]. لكن عادة ما يكون عقد تأمين السيارات عقد تأمين متعدد الأخطار، يؤمن به على عدة أخطار فيجمع بين تلك المتعلقة بالتأمين على الأشياء أو تلك المتعلقة بالمسؤولية المدنية[2].

أ. **التأمين على هيكل السيارة**

وتضمن الخسارة التي تلحق بالسيارة والناجمة عن تصادمها بجسم سواء كان ثابتا أو متحركا، إضافة إلى حالة الفيضانات...

ب. **ضمان خسارة الاصطدام**

في حالة حدوث اصطدام مع سيارة أو حيوان أو أحد الراجلين يتعهد المؤمن بتعويض الأضرار في حدود المبالغ المضمونة[3].

ج. **ضمان السرقة والحريق**

يضمن هذا النوع من التأمين في حالة تعرض السيارة للسرقة او الخسائر التي يتسبب فيها السارق إضافة إلى ضمان السيارة في حالة الحريق، انفجار أو اشتعال...

د. **ضمان انكسار الزجاج**

يتم تعويض الخسائر التي يمكن أن تلحق بزجاج السيارة سواء كان الزجاج الخلفي أو الأمامي أو الجانبي للسيارة المؤمن عليها[4].

ثانيا: التأمين ضد خطر الحريق والأخطار الملحقة به

سيتم التطرق إلى الضمانات التي يغطيها وثيقة التأمين ضد خطر الحريق وكافة الأضرار الملحقة به.

أ. **التأمين ضد خطر الحريق**

تغطي وثيقة التأمين ضد الحريق بصفته تأمينا على الشيء كافة الأضرار الناشئة بسبب النيران، كذلك يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار إذا لم تكن هناك بداية

---

[1] - Messaoud Boualem Tafiani, **Systèmes d'assurance comparés (Algérie-Europe de l'est),** office des publications universitaires, Place Centrale de Ben Aknoun (Alger), p 32.

[2]- **Guide des assurances en Algérie**, publication éditée par KPMG ,op.cit. p59 .

[3] - برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[4] – نفس المرجع السابق، ص 111.

حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي[1]. فهذا التأمين لا يغطي في أساسه إلا الأضرار المادية التي تصيب الشيء في هيكله وكيانه، والتي يكون فيها الحريق سببا مباشرا في حدوثها، لذلك إذا أراد المؤمن له أن يشمل الضمان الأضرار غير المادية والأضرار غير المباشرة، وجب أن يلجأ إلى ضمان تكميلي وهذا ضمن شروط خاصة تدرج في وثيقة التأمين باتفاق مع المؤمن[2].

والأضرار غير المباشرة هي التي لم تكن نتيجة مباشرة للحريق مثل الأضرار الناتجة عن قطع الكهرباء من طرف رجال الإسعاف والمطافئ كفساد البضائع التي تحويها غرف التبريد أو أجهزة التجميد. وكل ما هو ليس ضررا ماديا ولا ضررا جسمانيا يعتبر ضرر غير مادي. وعلى سبيل المثال لوكان الأمر يتعلق بمبنى، يمكن إدراج الأضرار غير المادية في الضمان بمقتضى شروط تكميلية ما يلي:

- إذا كان المؤمن له مالكا شاغلا للمبنى كان له أن يتفق على ضمان الحرمان من الانتفاع بالشيء لمدة معينة بصفة كلية أو جزئية. كما يمكن له أن يشترط إدخال نفقات أخرى في الضمان مثل نفقات الهدم ونفقات التزيين والمراقبة التقنية وغيرها من الأضرار غير المادية التي لا تدخل في الضمان الأساسي.
- إذا كان مالكا مؤجرا أمكنه أن يشترط ضمان فقد الأجرة التي يتلقاها من المستأجر.
- إذا كان المؤمن له مستأجرا، فإن احتراق العين المستأجرة سيفقده الانتفاع بها كليا أو انتفاعا جزئيا، وقد يضطر إلى التحول إلى محل آخر، وقد يكون ملزم بدفع أجرة أعلى من الأجرة السابقة. فهذه كلها عبارة عن أضرار غير مادية لا يضمنها المؤمن ويمكن إدراجها إذا اتفق الطرفان على ذلك.

كذلك التأمين على الحريق لا يشمل ضمان الأضرار التي تصيب الغير بسبب الحريق إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك.

ب. **الأخطار الملحقة بالتأمين من الحريق**

توجد عدة أخطار ملحقة بالحريق، سيتم عرضها فيما يلي:

1. ضياع الأشياء أثناء الحريق

تلحق المادة 47 من الأمر المتعلق بالتأمينات، الأضرار الناجمة مباشرة عن الحريق الأضرار التي تصيب المؤمن له بسبب ضياع وفقدان الأشياء المؤمن عليها أثناء الحريق.[3]

---

[1] – المادة 44 من الأمر 95–07 المتعلق بتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 06– 0 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات)

[2] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص195.

[3] - مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص19.

2. الانفجار والصواعق والكهرباء

طبقا للمادة 45 من الأمر المتعلق بالتأمينات، لا يتحمل المؤمن ولا يلزم بالتعويض إلا عن الأضرار المادية والمباشرة عند تحقق الخطر الناتج عن الحريق أو الانفجار أو الصواعق أو الكهرباء، أما الأضرار غير المباشرة والأضرار غير المادية الناجمة عنها فلا يشملها الضمان الأساسي، ولكن يمكن للطرفين الاتفاق على ضمانها[1].

3. التأمين من أخطار الملاحة الجوية

طبقا لما تقضي به المادة 45 في فقرتها الثانية، يمكن التأمين على الأضرار التي يتسبب فيها اصطدام أو سقوط أجهزة الملاحة الجوية أو أجزاء منها[2].

4. التأمين على هلاك الحيوانات

طبقا لما تقضي به المادة 49، يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية، أو عن حوادث أو أمراض، كما يشمل الضمان قتل الحيوانات بغرض الوقاية إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية[3].

5. التأمين من الأخطار المناخية

حسب ما تقضي به المادة 52 من الأمر المتعلق بالتأمينات، هو تأمين يضمن أخطار البرد والعاصفة والجليد وثقل الثلج والفيضانات وفق الشروط المنصوص عليها في عقد التأمين[4]. ويسميها المرسوم التنفيذي رقم 95-416 المؤرخ في 9ديسمبر 1995 بالأخطار الزراعية أو الأخطار الفلاحية. يضمن المؤمن في تأمينات البرد الأضرار التي تصيب المباني والهياكل والتجهيزات والعتاد والزجاج والسقوف والتي تكون مخصصة للزراعة وكذلك الخسائر التي تلحق النباتات المغروسة بسبب الأخطار المناخية أو بسبب أمراض النباتات والإصابات الحشرية[5].

6. التأمين من الأخطار الطبيعية الأخرى

أصدر المشرع الجزائري أمر متعلق بالتأمينات الإلزامية معلن عنه في الجريدة الرسمية رقم 52 لـ27 أوت 2003، أنه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي مالك لملك عقاري يقع في الجزائر ما عدا الدولة، أن

---

[1] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 200.

[3] – مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] – مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[5] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 201.

يكتتب عقد تأمين على الأضرار يضمن الأملاك من آثار الكوارث الطبيعية[1]. وحدد المرسوم رقم 4-268 لـ 29 أوت 2004، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 55 لـ 1 سبتمبر 2004، أربع ظواهر طبيعية يتم تغطيتها وذلك بإلزامية التأمين عليها وتتمثل في: الزلازل، الفيضانات، انزلاق التربة، والعواصف والرياح الشديدة. وحسب المرسوم الثاني (مرسوم رقم 4-269 لـ 29 أوت 2004) يكون مقدار التعويض عن الخسائر 80% من قيمة العقار المؤمن ضده. كما فرض أيضا على كل من يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا القيام بعملية اكتتاب عقد تأمين على الأضرار وهذا لحماية المنشآت الصناعية أو التجارية من الكوارث الطبيعية، ويكون مقدار التعويض عن الخسائر والأضرار المباشرة لا يفوق 50% من الأموال المؤمن عليها، ويبقى المالك المؤمن له يضمن 50 %.[2]

7. تأمين متعدد الأخطار

عادة ما تقترح شركات التأمين على طالبي التأمين نوعا من التأمين الشامل، ومن صوره التأمين المتعدد الأخطار السكنية "Assurance Multirisques Habitation"، وهو تأمين يجمع بين عدة أنواع من التأمين ويؤمن به على عدة أخطار ضمن وثيقة تأمين واحدة. فهو تأمين على الأشياء سواء ما أوضحها قانون التأمين أو ما اتفق عليه وهو أيضا تأمين من المسؤولية، لأنه يغطي النتائج المالية التي تترتب على قيام مسؤولية المؤمن له.[3] وفي هذا الصدد، قامت الجزائرية للتأمينات خلال الثلاثي الثاني لعام 2004، بطرح منتوج تأميني متعدد الأخطار موجه للجمعيات والتنظيمات الرياضية بالإضافة إلى منتوجها متعدد الأخطار الموجه للآلات الفلاحية[4]. كما توجد عدة أنواع أخرى لهذا التأمين[5] :

- تأمين متعدد أخطار موجه للتاجر الحرفي؛
- تأمين متعدد الأخطار موجه للسكن؛
- تأمين متعدد الأخطار موجه للعمارات؛
- تأمين متعدد الأخطار موجه للأخطار الصناعية.

[1] - **Le bulletin des assurances**, lettre d'information trimestrielle du conseil national des assurances,N°1, mars 2004, p4.

[2]- **Le bulletin des assurances**, , op.cit, p4.

[3] - Oubaziz Said, **Les reformes institutionnelles dans le secteur des assurances**, mémoire de magister, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Alger, 2012, p38.

[4]- **Le bulletin des assurances**, op.cit. P4

[5] - برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ثالثا: تأمينات النقل

يغطي هذا التأمين أساسا، التأمين البحري، ويضمن في آن واحد البضائع المنقولة والمسؤولية المدنية للناقل عبر الطريق العمومي بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية للنقل البري، كذلك التأمين عبر الطريق الجوي والنهري[1]. ويغطي تأمين البضائع المنقولة سواءا كان النقل بحرا، جوا أو برا حسب الشروط المبينة بوثيقة التأمين، كافة الخسائر والأضرار التي قد تلحق بالبضاعة سواءا عند الشحن أو التفريغ، وفي حالة السلع الخطيرة تحدد الشروط الخاصة للتأمين عليها في وثيقة التأمين[2].

أ. **تأمين الكفالة**

عقد يضمن من خلاله المؤمن للمؤسسة المالية أو المصرفية، تعويض مستحقاتها بشأن عملية تجارية أو مالية في حالة إعسار المدين، مقابل قسط تأمين[3]، وقد طرح لأول مرة في السوق خلال الثلاثي الثاني لعام 2004، من طرف التأمينات العامة المتوسطية "GAM"[4].

المطلب الثاني: التأمين من المسؤولية

التأمين من المسؤولية هو تأمين من الأضرار، ولكن الضرر المؤمن منه هنا لا يصيب المال مباشرة كما هو الحال في التأمين على الأشياء، بل ينشأ عن قيام دين في ذمة المؤمن له، والدائن هو الشخص الذي أصيب بالضرر بسبب خطأ المؤمن له، حيث يضمن المؤمن التبعات المالية على مسؤولية المؤمن له المدنية بسبب الأضرار اللاحقة بالغير (المادة 56 من قانون التأمينات)، ويتحمل المؤمن المصاريف القضائية الناجمة عن أية دعوى تعود مسؤولياتها إلى المؤمن له إثر وقوع حادث مضمون (المادة 57 من قانون التأمينات)[5]. وقد نص المشرع على إلزامية التأمين في مجال التأمين من المسؤولية في ميادين كثيرة، وسنقوم بعرضها في مجال حوادث المرور، في مجال البناء، وفي مجالات أخرى[6].

---

[1] – راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في 09 أوت 1980**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر، ص 177.

[2] – برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] - مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4]- **Le bulletin des assurances**, op.cit. p4.

[5] - مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[6] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 207.

أولا: في مجال المسؤولية عن حوادث المرور

يتوجب على كل من يملك سيارة اكتتاب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المادية والمعنوية التي يمكن أن يسببها للغير ويضمن هذا التأمين للسيارة في حالة تحركها أو أثناء توقفها[1]، حيث أنه يجب أن يكون هذا التأمين قبل إطلاق السيارة للسير، وإلزامية التأمين في هذا الأمر لا تشمل الأضرار التي تلحق على السيارة بسبب أخطار تدخل في الأصل ضمن التأمين على الأشياء[2]، ويستفيد من التعويض المتضرر من الحادث الذي تسببت فيه السيارة، وقد يكون الغير كالراجلين أو المارة أو الراكبين[3].

ثانيا: في مجال البناء

تلزم المادة 175 من الأمر المتعلق بالتأمينات، على كل مهندس معماري ومقاول ومراقب تقني، وأي متدخل، شخصا طبيعيا كان أو معنويا، أن يكتتب تأمينا لتغطية مسؤوليته المدنية المهنية التي قد يتعرض لها بسبب أشغال البناء وتجديد البناءات أو ترميمها[4]، ويتم تعويض مالك المشروع في حدود تكلفة إنجاز أشغال الإصلاح بسبب الأضرار التي لحقت البناء والتي يحددها الخبير[5].

ثالثا: في مجال المسؤولية المدنية لاستغلال مؤسسة

نميز بين المسؤولية المدنية للمؤمن له المترتبة بسبب استغلاله لمؤسسته والمسؤولية المدنية المترتبة بسبب منتوجاته[6].

أ. المسؤولية المدنية المترتبة عن الاستغلال

وهنا يميز المشرع بين المسؤولية المترتبة عن استغلال مؤسسة اقتصادية، عن استغلال قاعة أو محل، عن استغلال آليات المصاعد أو ميناء أو مطار أو تنظيم الرحلات ومسؤولية عن الاستغلال في القطاع الصحي.

---

[1] – المادة 191 من الأمر 95 –07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم بالقانون 06–04 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات)

[2] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 226.

[4] – مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[5] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[6] – نفس المرجع السابق، ص 234.

1. استغلال مؤسسة اقتصادية

يسعى المؤمن إلى تعويض المؤمن له عن الأضرار المادية والمعنوية التي يتعرض لها الغير، والتي تترتب من المسؤولية المدنية لمؤسسته[1].

2. استغلال قاعة أو محل

تلزم المادة 164 من قانون التأمينات، كل شخص طبيعي أو معنوي يستغل محلا أو قاعة أو مكان مخصص لاستقبال الجمهور و/ أو يكون هذا الاستغلال خاصا بالنشاطات التجارية أو الثقافية أو الرياضية أن يكتتب تأمينا لتغطية مسؤوليته المدنية تجاه المستعملين والغير.

3. استغلال آليات المصاعد أو ميناء أو مطار أو تنظيم الرحلات

تلزم المادة 165 من قانون التأمينات، كل هيئة تستغل مطار أو ميناء أن تؤمن من مسؤولياتها عن الأضرار التي تصيب المستعملين وغيرهم، ومن جهة أخرى، تلزم المادة 170 من قانون التأمينات، كل مستعمل لأي نوع من أنواع آليات المصاعد المستعملة لنقل الأشخاص أن يؤمن من مسؤوليته المدنية عن الأضرار التي تلحق المستعملين لها وغيرهم. وفي مجال الرحلات والسفر، تلزم المادة 171 من قانون التأمينات منزمي مراكز العطل والرحلات والسفر بما فيها الرحلات الدراسية التي يشرف عليها المربون والمنشطون في إطار نشاطهم العادي بأن يؤمنوا من مسؤوليته المدنية عن الأضرار التي يتعرض لها الأشخاص الذين يوضعون تحت رعايتهم وغيرهم.[2]

4. استغلال في القطاع الصحي

تلزم المادة 167 من قانون التأمينات، المؤسسات الصحية المدنية وكل أعضاء السلك الطبي وشبه الطبي والصيدلاني الذين يعملون لحسابهم الخاص بالتأمين من مسؤوليتهم المهنية عن الأضرار التي قد تلحق المرضى عند علاجهم وغيرهم. ومن جهة أخرى تلزم المادة 169 من نفس القانون المؤسسات التي تقوم بنزع الدم البشري و/ أو تغييره لغرض طبي بالتأمين ضد العواقب المضرة التي قد يتعرض لها المتبرعون بالدم والمتلقون له.

ب. المسؤولية المدنية عن المنتوجات

يتحمل فيه المؤمن الأضرار الجسمانية والمادية والمالية التي تتسبب فيها منتوجات المؤمن له وترتب مسؤوليته المدنية المهنية تجاه المستهلكين والمستعملين وغيرهم[3].

---

[1] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2] - مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

[3] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 238.

رابعا: المسؤولية في مجال الرياضة

توجب المادة 172 من الأمر المتعلق بالتأمينات على الجمعيات والرابطات والاتحاديات والتجمعات الرياضية التي يكون هدفها تحضير المسابقات والمنافسات الرياضية وتنظيمها، التأمين من مسؤولياتها عن الأضرار التي يتعرض لها الرياضيون واللاعبون والمدربون والمسيرون والطاقم التقني أثناء فترات التدريب والمنافسات وأثناء التنقلات الخاصة بالأنشطة الرياضية[1].

خامسا: المسؤولية في مجال الصيد

تلزم المادة 186 من قانون التأمينات كل صياد أن يؤمن من مسؤوليته عن الأضرار التي تصيب الغير أثناء ممارسة عملية الصيد أو بمناسبتها أو أثناء إبادة الحيوانات الضارة والمؤذية وفقا للتشريع المعمول به.

سادسا: المسؤولية في مجال النقل البري، البحري والجوي

في مجال النقل البري، تلزم المادة 166 من قانون التأمينات، الناقلين العموميين عن طريق البر أن يؤمنوا من مسؤوليتهم المدنية عن الأضرار التي يتعرض لها الأشخاص أو البضائع التي ينقلونها عبر الطريق أو عبر السكك الحديدية[2].

في مجال النقل البحري، يهدف التأمين على مسؤولية مالك السفينة إلى التعويض عن الأضرار المادية والجسمانية التي تلحقها السفينة بالغير أو التي تنتج من جراء استغلالها[3].

وفي مجال النقل الجوي، يهدف تأمين المسؤولية إلى ضمان التعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها المركبة الجوية مهما كان نوعها بمناسبة استغلالها وذلك وفق الشروط المحددة في العقد.[4]

المطلب الثالث: تأمينات الأشخاص والرسملة

تأمينات الأشخاص لها هدف حماية المؤمن له نفسه من الأخطار التي تهدد حياته، أو سلامة جسمه، أو صحته، أو قدرته على العمل، ويتم الاكتتاب فيها سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي[5]، يلتزم المؤمن من خلاله بدفع مبلغ محدد في شكل رأسمال أو ريع في حالة وقوع الحدث، أو عند وقوع الأجل المحدد بالعقد للمؤمن له أو المستفيد المعين (المادة 60 من قانون التأمينات).

---

[1] – عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 236.

[3] – مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] – نفس المرجع السابق، ص 46.

[5].- Notes statistiques du marché algérien des assurances,op.cit. p7.

الرسملة هي عملية ادخار يلتزم المؤمن من خلالها بدفع مبلغ محدد للمؤمن له أو المستفيد المعين، في شكل رأسمال أو ريع عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد مقابل دفع قسط التأمين حسب آجال استحقاق متفق عليها في العقد (المادة 61 من قانون التأمينات).[1]

توجد عدة أشكال من تأمينات الأشخاص[2]:

5. إذا كان التأمين على الحياة، على الوفاة أو الاكتتاب فيهما مع (التأمين المختلط)، فهي تأمينات تمثل عقود تأمين وفي نفس الوقت هي عقود ادخار.
6. إذا كان التأمين على المرض أو حادث جسماني، فهي تعتبر عقود تأمين كلاسيكية (تأمين المرض والحوادث).

أولا: تأمينات الحياة

سيتم عرض منتجات التأمين في حالة الحياة وفي حالة الوفاة.

أ. التأمين في حالة الحياة

في هذا النوع من التأمين، يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين مقابل التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين لهذا المؤمن على حياته أو المستفيد إذا بقي المؤمن له حيا إلى تاريخ معين[3]. وقد عرفته المادة 64 من قانون التأمينات الجزائري أنه " عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له، عند تاريخ معين، مقابل قسط، إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ"[4]. وينقسم هذا النوع إلى تأمين التقاعد وتأمينات الجماعة.

[1] – الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 12 مارس 2006، المادة 10. (تعدل المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995).

[2] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit. P100.

[3] – فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين على الحياة**، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 74.

[4] – مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

1. تأمين التقاعد

عبارة عن ادخار ويتم الاكتتاب فيه بشكل فردي أو من طرف مجموعة أعضاء، ومن خلاله يمكن للمؤمن له التنبأ بدفعات التقاعد الكامل لـ 60 سنة في شكل إيراد مدى الحياة، أو في شكل رأسمال.، وفي كلتا الحالتين يتضمن العقد التزام يجيز بتعويض الاشتراكات المدفوعة أو الادخار المكتتب أثناء وفاة المؤمن له[1].

2. التأمين الجماعي

يتم الاكتتاب في عقد تأمين المجموعة من طرف شخص معنوي، بهدف إضافة مجموعة من الأشخاص معرفون في العقد، من أجل تغطية خطر معين أو مجموعة من الأخطار لها علاقة بتأمينات الأشخاص.
تتمثل الضمانات الأساسية لهذا النوع من التأمين في:

- **الوفاة:** في حالة وفاة المؤمن له يتم سداد رأس المال المضمون إلى المستفيد المبرز في وثيقة التأمين.
- **العجز المؤقت أو الكلي:** يأخذ بعين الاعتبار الذي يعاني من عجز مؤقت أوكلي كلمن هو مدرج في الضمان الاجتماعي في فئة المجموعة الثالثة، وهنا تتولى شركة التأمين سداد رأس المال المضمون للمؤمن له.

أما الضمانات التكميلية فتتمثل في:

- **الوفاة نتيجة لحادث:** ضمان تكميلي ينتج عنه مضاعفة رأس المال إضافي متوازن، مع الضمانات الآتية:
- **إيرادات التعليم:** توالي وفاة المؤمن له، فهذه الإيرادات توجه من أجل رعاية اليتامى حتى سن 18 أو 21 سنة أو حتى نهاية الدراسة.
- **عدم القدرة عن العمل المؤقتة:** فهذا التأمين يضمن للمؤمن له دفع التعويضات الموافقة لمرض أو حادث ألزمه توقيف نشاطه.
- **العجز:** وهي حالة تمنع المؤمن له أن يمارس مجمل نشاطاته أو إحداها بصفة مؤقتة، فيصبح غير قادر أن يتحصل على دخل، ومن ثم هذا التأمين يضمن له إيراد عن هذا العجز.
- **المرض وعلاجه:** هذا التأمين يضمن تعويض نفقات الدواء بسبب معاناة المؤمن له من مرض أو حادث ما.[2]

[1] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG,op.cit, P 130.

[2]- **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit. p131

ب. التأمين في حالة الوفاة

عرفته المادة 65 من قانون التأمينات الجزائري، بأنه " عقد بتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ معين للمستفيد أو المستفيدين عند وفاة المؤمن له مقابل قسط وحيد أو دوري"[1].

ج. التأمين المختلط

عقد يلتزم من خلاله المؤمن، مقابل قسط معين، أن يدفع مبلغ التأمين، إما إلى المستأمن نفسه إذا بقي على قيد الحياة بعد مدة معينة تحدد في العقد، أو إلى المستفيد إذا توفي المستأمن قبل ذلك[2].

1. التأمين على الحوادث الجسمانية (على الإصابات)

التأمين من الحوادث هو عقد يلتزم بموجبه المؤمن مقابل قسط، بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له وذلك نتيجة تعرضه لإصابة في جسمه، أو المستفيد في حالة وفاة المؤمن له، إضافة إلى تعويض المصاريف الطبية والصيدلانية التي أنفقها المؤمن له. قد يكون الاكتتاب فيه فرديا، إذا أبرمه شخص معين لصالحه، وقد يكون جماعيا، إذا قصد به تغطية الحوادث والإصابات التي تحدث لمجموعة معينة[3].

2. تأمينات المرض

وفيه يقوم المؤمن بتأمين المؤمن له أو أفراد عائلته من الإمراض التي قد تصيبه والتي قد ينتج عنها عجز كلي أو جزئي أو وفاة، وبذلك يحصل المؤمن له على مبلغ التأمين أو مرتب مدى الحياة في حالة المرض أو المستفيد في حالة وفاة المؤمن له وذلك مقابل قسط يتحصل عليه.[4] كذلك قد يكون الاكتتاب فيه فرديا أو جماعيا[5].

3. تأمينات المساعدة

وتتمثل في تأمين السفر وتأمين نقل الجثامين

[1] - مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] - عبد الودود يحي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3] - فايز أحمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] - برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[5] - فايز أحمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- **تأمين السفر والمساعدة بالخارج (انفرادي)**

تتعلق بالتأمينات التي تغطي الوفاة، المرض والمساعدة بالخارج أثناء السفر سواءا كان سفرا خاصا أو من أجل العمل، ويكون عقد تأمين السفر محدود بمدة معينة[1]. وحسب أمر المجلس الأوروبي رقم 2004/17/CE، المؤرخ في 22 ديسمبر 2003، يلزم المستفيدين من تأشيرة السفر" Schengen "[*]، بضرورة إثبات وثيقة تأمين السفر التي تغطي نفقات النقل إلى المستشفيات بسبب المرض وعلاجه، وبتغطية حدها الأدنى 30000 أورو وهذا ما يعمل به في سوق التأمين الجزائري، حيث أنه يروج من قبل العديد من شركات التأمين، بعد ما كان في 2004 مروج من قبل ثلاث شركات تأمين: "SAA"، "CIAR"، "2A".[2]

تتمثل الضمانات الأساسية التي يوفرها المنتوج في[3]:

- **الوفاة:** في حالة وفاة المؤمن له بسبب حادث، سواءا حدثت الوفاة مباشرة، أو بعد مدة زمنية بعد حدوث الحادث، تقوم الشركة بدفع مبلغ التأمين للمستفيد الذي يعينه المكتتب في العقد.
- **العجز المؤقت:** إذا تسبب الحادث بعجز جزئي في 12 شهر الموالية للحادث، يدفع للمؤمن له التعويض حسب درجة العجز، أو حسب مقياس العجز المثبت في وثيقة التأمين.
- **نفقات النقل:** تضمن الشركة تغطية نفقات نقل جثمان المؤمن له المتوفى بسبب الحادث المغطى وفي الحدود المثبتة في العقد.

- **تأمين نقل الجثامين من الخارج والمساعدة بالخارج**

منتوج مقترح من طرف شركة تأمين، الاحتياط والصحة «SAPS»، حاجة للأفراد الجزائريين، وتغطية للمخاطر التي يواجهونها في الخارج، والهدف منه أنه يضمن للجزائريين المقيمين بالخارج في حالة وفاة تستهدفهم هناك، نقل جثمانهم إلى غاية موقع دفنهم بالجزائر، فيستفيد المكتتب في هذا العقد من استكمال كافة الإجراءات الإدارية الضرورية من تحمل مسؤولية الوفاة بما في ذلك طقوس الغسل، تكاليف النعش، ونقل الجثمان إلى غاية موقع الدفن في الجزائر، مع مرافقة الجثمان بقريب له، وذلك أن يوفر له تذكرة

[1] - **Guide des assurances en Algérie 2015**, op.cit.p132.

[2] - **Le bulletin des assurances**, lettre d'information trimestrielle du conseil national des assurances, N°2, mars 2004, P1.

*- **تأشيرة السفر** « **Schengen** »: تأشيرة موجهة للسفر إلى دولة من الأراضي الأوروبية، وتسمى هذه الأخيرة بفضاء « Schengen »، الذي يضم 26 دولة أوروبية، وقد تم توقيع الاتفاقية وتنفيذها في « Schengen » أي في « Luxemburg ». (visa-Schengen.info).

[3]- **Guide des assurances en Algérie 2015**,op.cit. p132.

الطائرة ذهابا وإيابا، ويمكن لأي شخص جزائري مقيم بالخارج وأيا كان موقع إقامته اكتتاب عقد تأمين نقل الجثامين، وحتى وإن لم يكن له رقم التعريفة القنصلية.[1]

المبحث الثالث: تقييم أهمية قطاع التأمين الجزائري ومدى فعاليته للأداء الاقتصادي

يهتم هذا المبحث بتبيان مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري باستخدام المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في الاقتصاد التي تم التطرق لها في الفصل الأول.

المطلب الأول: هيكلة الصناعة التأمينية بالجزائر وتحليلها

إن التعامل مع التأمين كصناعة هو التعامل مع المنتجات التأمينية كمنتجات صناعية تدر عائد، أما عن هيكل الصناعة التأمينية فتتعلق بخواص التركيب البنائي للأسواق التي تعمل في ظلها الصناعات في بلد معين، ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة، أي وزنها النسبي، من حيث رأس المال أو الإنتاج، أو عدد العمال وغيرها ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة.[2]

وعلى هذا الأساس سيتم التعرض في هذا العنصر إلى تطور الإنتاج في سوق التأمين الجزائري حسب شركات التأمين، وحسب فروع الإنتاج، والتعويضات، وكذلك التطرق إلى هيكلة إعادة التأمين في السوق الجزائري.

أولا: الإنتاج في سوق التأمين الجزائري

سيتم التعرض في هذا العنصر إلى تطور الإنتاج لسوق التأمينات منذ سنة 1997 إلى سنة 2017 والمستمد من تقارير المجلس الوطني للتأمينات

أ. تطور الإنتاج من سنة 1997 إلى 2017

يوضح الجدول الموالي تطور الإنتاج لسوق التأمينات منذ سنة 1997 إلى غاية 2017 والمستمد من تقارير مديرية التأمينات لوازرة المالية.

---

[1] - **L'assurance CAT-NAT**, Revue d'assurance, N3, édité par le Conseil National des assurances, 2013, p 8.

[2] - فاطمة محبوب، **واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين، تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص 4.

جدول رقم (09): تطور الإنتاج لسوق التأمين خلال الفترة 1997-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

	1997	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الانتاج	5615	6819	12532	81713	127900	129561	133685

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير مديرية التأمينات لوزارة المالية (1997-2017)

ومن أجل تفسير أكثر دقة لتطور الإنتاج، ندعم الجدول بالشكل رقم (08) الموالي:

الشكل رقم (08): تطور الانتاج لسوق التأمين خلال الفترة 1997-2017

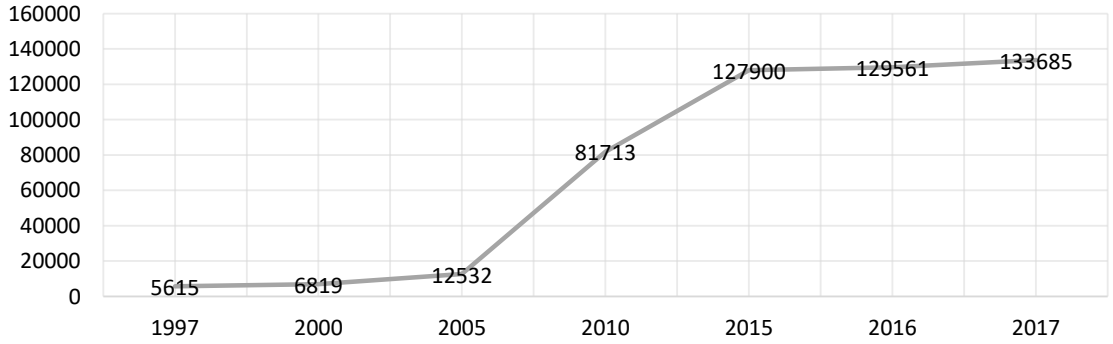

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول.

يوضح الجدول أعلاه، إنتاج سوق التأمينات في الجزائر منذ سنة 1997، ومن خلاله يتبين لنا أن الإنتاج التأميني في ارتفاع طيلة الفترة المدروسة، حيث ارتفع الحجم الإجمالي لأقساط التأمين المباشرة 95% من سنة 1997 إلى سنة 2017، وهذا ما يؤكده الشكل الموضح أعلاه، حيث أن النمو الحقيقي لأقساط التأمين في تحسن وزيادة، والذي قد بلغ 36% عام 2015 مقارنة بسنة 2010، وبلغ عام 2017، 133.3 مليار دينار جزائري، هذا بارتفاع بلغ 4 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2016، وهذا يرجع لتزايد الأقساط المكتتبة من قبل المؤمن لهم، نظرا لظهور أنواع جديدة من الأخطار المغطاة من قبل شركات التأمين وكذا فرض الدولة لبعض التأمينات الإجبارية.

ب. تطور الإنتاج في السوق الجزائري للتأمين حسب شركات التأمين

تساهم كل من المؤسسات العمومية والخاصة والتي إجمالها 24 شركة في تحقيق صافي الإنتاج في إطار متكامل من أجل الوصول للأهداف المرجوة، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة كل من المؤسسات العمومية والخاصة في تحقيق الإنتاج في السوق الجزائري.

جدول رقم **(10): الإنتاج من طرف شركات التأمين عام 2017**

الوحدة: مليون دينار جزائري

	أقساط التأمين المجمعة عام 2016	أقساط التأمين المجمعة عام 2017
SAA	26875	26527
CAAR	15082	15154
CAAT	22615	23128
CASH	9887	10761
GAM	3329	3464
SALAMA ASSURANCE	5019	4787
TRUST	2453	2746
ALLIANCE	4565	4802
CIAR	9182	9174
2A	3627	3629
AXA	2569	3066
CNMA	12649	13012
مجموع تأمينات الأضرار	**118321**	**120251**
MACIR VIE	1428	1434
TALA	2191	1850
SAPS	1691	2075
CAARAMA ASS	2069	2129
CARDIF	1768	2441
AXA VIE	1550	2469
LE MUTUALISTE	507	504
AGLIC	30	532
مجموع تأمينات الحياة	**11240**	**13434**
المجموع	**129561**	**133685**

SOURCE: **Activité des assurance en Algérie,** Rapport éditée par ministère des finance, direction générale du trésor, direction des assurance, 2017, p 8.

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكلين رقم (09) و (10) المواليين:

شكل رقم (09): إنتاج تأمينات الأضرار سنة2017

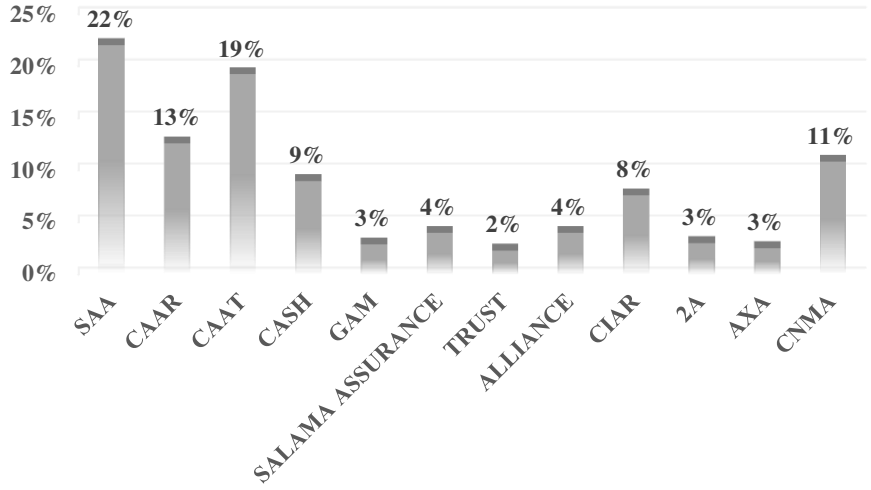

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

شكل رقم (10): إنتاج تأمينات الأشخاص سنة 2017

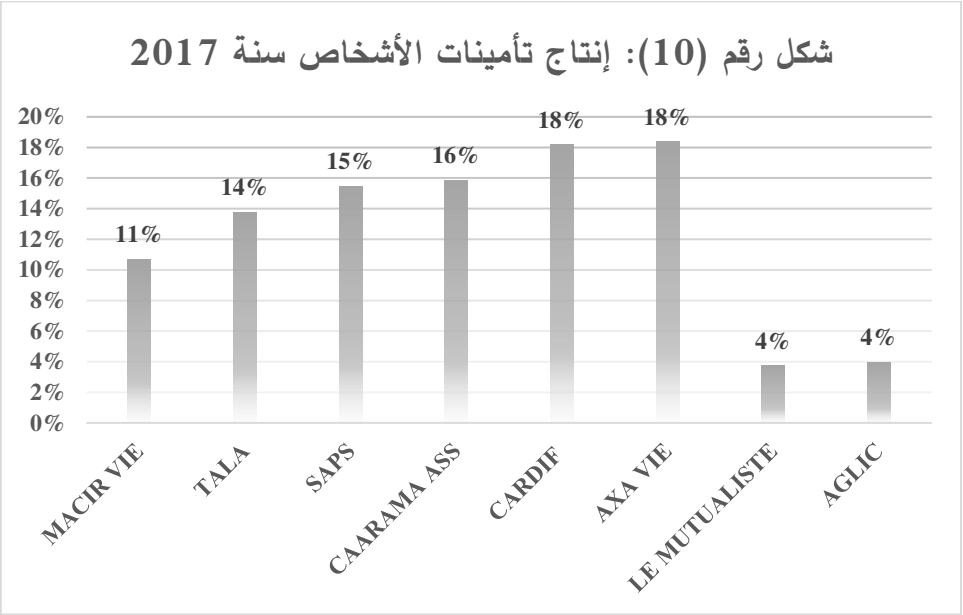

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

انطلاقا من الجدول الذي يمثل تطور إنتاج شركات التأمين خلال الفترة 2016-2017، والشكلان رقم (09) و(10) أعلاه، يتبين لنا أن سوق التأمين الجزائري محتكر من قبل المؤسسات العمومية، حيث أنه في عام 2017، بلغ الإنتاج المحقق من طرف شركات التأمين العمومية 95168 مليون دينار ما يقابله 63 % كحصة سوقية، نلاحظ أن الشركة الوطنية للتأمين "SAA" هي الشركة الرائدة في السوق بحصة سوقية 20%، ثم تليها CAAT، CAAR، CASH بهذا الترتيب، كما نلاحظ أن الشركة "CIAR" تحتل المرتبة الأولى من بين الشركات الخاصة بحصة سوقية 7%، ثم تليها " ALLIANCE" و شركة سلامة للتأمين

بحصة سوقية 4 %، أما بالنسبة لتعاضديات التأمين فنجد "CNMA" تحتل المرتبة الخامسة متجاوزة بذلك مختلف المؤسسات الخاصة بحصة سوقية 10%، حيث أنها تساهم بشكل متكامل في تحقيق رقم الأعمال في سوق التأمين الجزائري.

بالنسبة لإنتاج تأمينات الأضرار والأشخاص عام 2017، نجد أن الإنتاج المحقق من طرف شركات تأمين الأضرار بلغ 120 مليار دينار وهذا بارتفاع بنسبة 2% مقارنة بسنة 2016، وهذا المبلغ يمثل 90% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمينات. والإنتاج المحقق من طرف شركات تأمين الأشخاص عام 2017 بلغ 13 مليار دينار بارتفاع بنسبة 20% مقارنة بسنة 2016، وهذا المبلغ بمثل 10% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمينات.

ج. تطور الإنتاج في السوق الجزائري للتأمين حسب فروع الإنتاج

يمثل الجدول الموالي مدى مساهمة كل من تأمينات الأضرار والأشخاص في تشكيل إنتاج سوق التأمينات.

جدول رقم (11): تطور الإنتاج حسب فروع التأمين من 2011 إلى 2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأضرار	**86675**	**92340**	**105614**	**116671**	**117811**	**118321**	**120251**
تأمينات الأشخاص	**9761**	**7290**	**8168**	**85277**	**10075**	**11240**	**13434**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للسنوات (2011-2017).

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (11) الموالي:

الشكل رقم (11): تطور الإنتاج حسب فروع التأمين 2011-2017

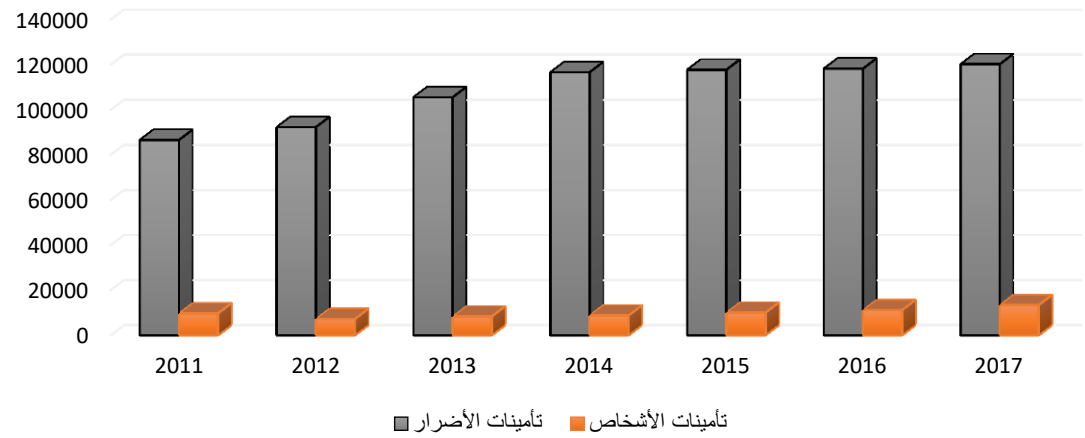

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم (11)، والشكل رقم (11)، اللذان يمثلان تطور الإنتاج في السوق حسب فروع التأمين خلال الفترة 2011-2017، يتبين أن الإنتاج في سوق التأمين في تطور ملحوظ، خاصة بعد سنة 2011، وهذا للفصل الذي حدث في أنشطة شركات التأمين بين تأمينات الأضرار والأشخاص عام 2011، فبالنسبة لتأمينات الأضرار فنلاحظ أنها هي التي تحتل سوق التأمين الجزائري، حيث تطور الإنتاج المحقق من طرف شركات التأمين في 2012 بـ 15 % في حين بلغ التطور 39% عام 2017. أما بالنسبة لتأمينات الأشخاص فنلاحظ أنها انخفضت عام 2012 بـ 5%، وهذا راجع لبداية نشاطها في تلك الفترة، الذي استرجعته عامي 2013 و2014، حيث بلغ التطور 19% عام 2014 مقارنة بـ 2011، وبلغ 38 %عام 2017.

والجدول الموالي يبين مدى مساهمة كل منتج تأميني في تشكيل تأمينات الأضرار، بعرضه للإنتاج المحقق من طرف شركات التأمين في السوق الجزائري للتأمين حسب كل منتج من منتجات التأمين.

جدول رقم (12): إنتاج تأمينات الأضرار خلال الفترة 2011-2017

الوحدة: مليون دج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين السيارات	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047
تأمين الممتلكات	29215	32559	37030	42850	42723	44242	47584
تأمين النقل	5679	5262	5749	6406	5652	6614	5840
التأمين الفلاحي	1047	1398	1758	2052	2591	2256	1628
ضمان الدين	14	3	4	3	3	50	152
المجموع	**79913**	**92340**	**105614**	**116671**	**117811**	**118321**	**120251**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للسنوات (2011-2017).

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (12) الآتي:

الشكل رقم (12): إنتاج تأمينات الأضرار خلال الفترة 2011-2017

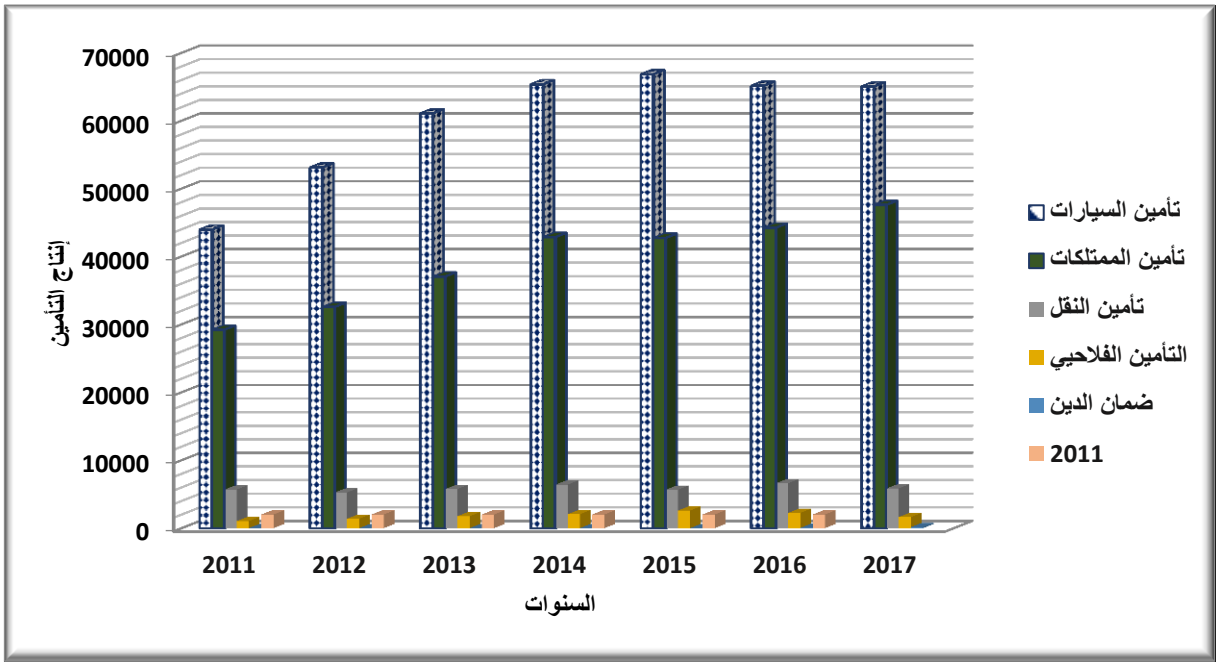

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يمثل الجدول رقم (12)، والشكل رقم (12) أعلاه، تطور إنتاج تأمينات الأضرار حسب كل فرع من فروع الإنتاج خلال الفترة 2011-2017.

بالنسبة لفرع تأمين السيارات، شهد انخفاض طفيف عامي 2016 و2017 بقيمة 111 مليون دينار جزائري وهذا من بين تداعيات انخفاض أسعار النفط على سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة إثر تقليص

الواردات كاستجابة الدولة للصدمة النفطية، وعلى العموم يبقى التأمين على السيارات النشاط الذي يحتل المرتبة الأولى عبر عدة سنوات مقارنة ببقية الفروع، ويمكن تفسير تزايد إنتاج فرع السيارات بكون الطلب على عقود التأمين في تزايد والمتزامن مع ارتفاع الاكتتاب في فرع المسؤولية المدنية للسيارات وذلك لإلزاميتها.

بالنسبة لفرع تأمين الحريق والأضرار الملحقة به، حقق تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، باستثناء عام 2015 الذي شهد انخفاض طفيف، سجل قيمة 47.5 مليار دينار جزائري كأقساط مباشرة بارتفاع 8% مقارنة بسنة 2016، وهذا لارتفاع الاكتتاب ضد أخطار الحريق والمباني التي تحتل ما يقارب 70% من محفظة الفرع وارتفاع التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية، والتي تمثل 6% من رقم أعمال الفرع ككل.

كذلك بالنسبة لتأمينات النقل نلاحظ تزايد مستمر خلال الفترة 2011–2014، إذ شهد انخفاض طفيف عام 2015 ليعاود الارتفاع عام 2016 ولينخفض مرة أخرى عام 2017 بـ 12% مقارنة بسنة 2016 ولكن تبقى تحتل المرتبة الثالثة في محفظة تأمينات الأضرار، ويرجع الانخفاض لانخفاض الاكتتاب في تأمينات المسؤولية المدنية للنقل البري وكذلك بالنسبة للفرع البحري والجوي لانخفاض واردات الجزائر إثر السياسة المتبعة عند الصدمة البترولية.

أما بالنسبة للتأمينات الفلاحية، نلاحظ أنها في تطور ملحوظ من سنة 2011 إلى 2014 بنسبة 67 %، وهذا راجع للأداء المحقق في كل من تأمينات الحيوانات والنباتات بـ 28% والتي تحتل نسبة 58 % من الفرع، تأمين الآلات الفلاحية بـ 28% مع حصة 28% من إجمالي إنتاج التأمينات الفلاحية، وتأمين المسؤولية المدنية للفلاحين وتأمين الحريق الفلاحي بـ 17% مع حصة 14%. كما نلاحظ أن هذا الفرع سجل انخفاض في رقم الأعمال حيث مر بـ 2.6 مليار دينار جزائري عام 2015 إلى 2.3 مليار عام 2016، ليكون في 1.6 مليار دينار جزائري عام 2016 وهذا بانخفاض قدره 28% مقارنة بسنة 2016.

كذلك بالنسبة لفرع تأمينات القروض عرفت تطور ملحوظ حيث وصل حجم أقساط التأمين في هذا الفرع 50 مليون دج عام 2016 إلى 152 مليون دج عام 2017 وهذا بارتفاع قدره 204%.

والجدول الموالي يبين مدى مساهمة كل منتج تأميني تابع للأشخاص في تشكيل تأمينات الأشخاص.

جدول رقم (13): إنتاج تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2013-2017

الوحدة: مليون دينار	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين الحوادث	1475	1462	1499	1596	1694
تأمين المرض	647	457	480	579	156
تأمينات المساعدة	1666	2211	2690	2819	2961
تأمين الحياة-الوفاة	2303	2360	3163	3974	5414
تأمينات الرسملة	-	-	19	-	-
معاش جماعي	2075	2011	2223	2270	3210
المجموع	**8168**	**85277**	**10075**	**11240**	**13434**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للسنوات (2013-2017).

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (13) الآتي:

الشكل رقم (13): إنتاج تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2013-20017

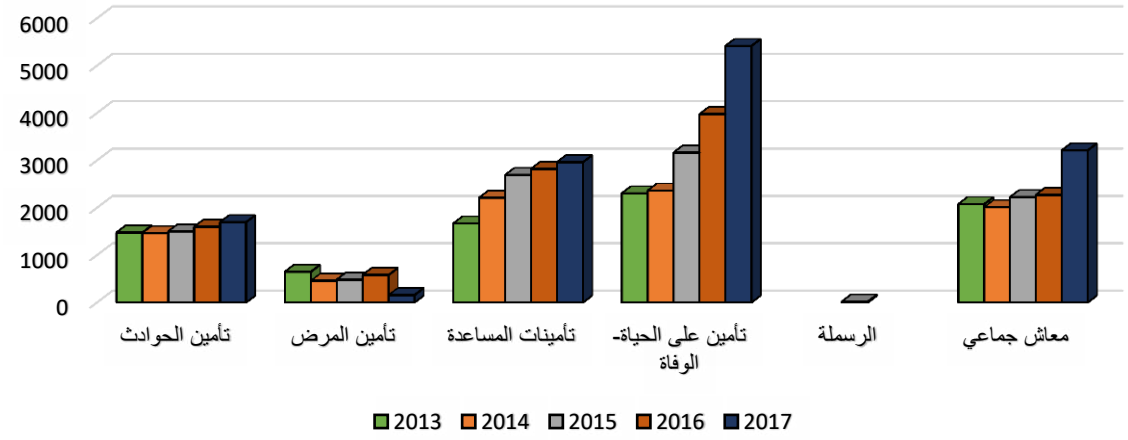

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول.

يمثل الجدول رقم (13)، والشكل رقم (13)، تطور إنتاج تأمينات الأشخاص خلال 2013-2017، حسب كل فرع من فروع التأمين، حيث أنه يمكن القول أن منذ أن تم الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات

الأضرار بموجب القانون 2011، ظلت تأمينات الأشخاص في اتجاه تطوري خاصة في ظل تأمينات الحياة–الوفاة.

بالنسبة لعام 2017، ارتفعت تأمينات الأشخاص بـ 20% مقابل 12 %عام 2016، وتأمينات الحياة–الوفاة ارتفعت بـ 36 %حيث مرت من 4 مليار دينار جزائري عام 2016 إلى 5.4 مليار عام 2017.

ثانيا: التعويضات في سوق التأمين الجزائري

سيتم التعرض في هذا العنصر إلى تعويضات تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص.

جدول رقم (14): تعويضات تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص خلال الفترة 2011–2017

الوحدة: مليون دينار	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين السيارات	30483	36417	40569	44769	47263	45956	46336
تأمين الممتلكات	7464	9880	8709	10483	16638	17141	14064
تأمين النقل	2010	1730	1799	2473	2363	2482	5390
التأمين الفلاحي	481	533	636	1092	1527	1237	994
تأمين الأشخاص	2502	2000	2234	2714	3277	2722	3837
ضمان الدين	236	144	111	301	47	23	19
المجموع	**43176**	**50706**	**54059**	**61832**	**71088**	**69562**	**70640**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقرير السنوي لوزارة التأمينات، المديرية العامة للخزينة، مديرية التأمينات، نشاط التأمين في الجزائر، (2011-2017)

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (14) الموالي:

الشكل رقم (14): تعويضات تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص

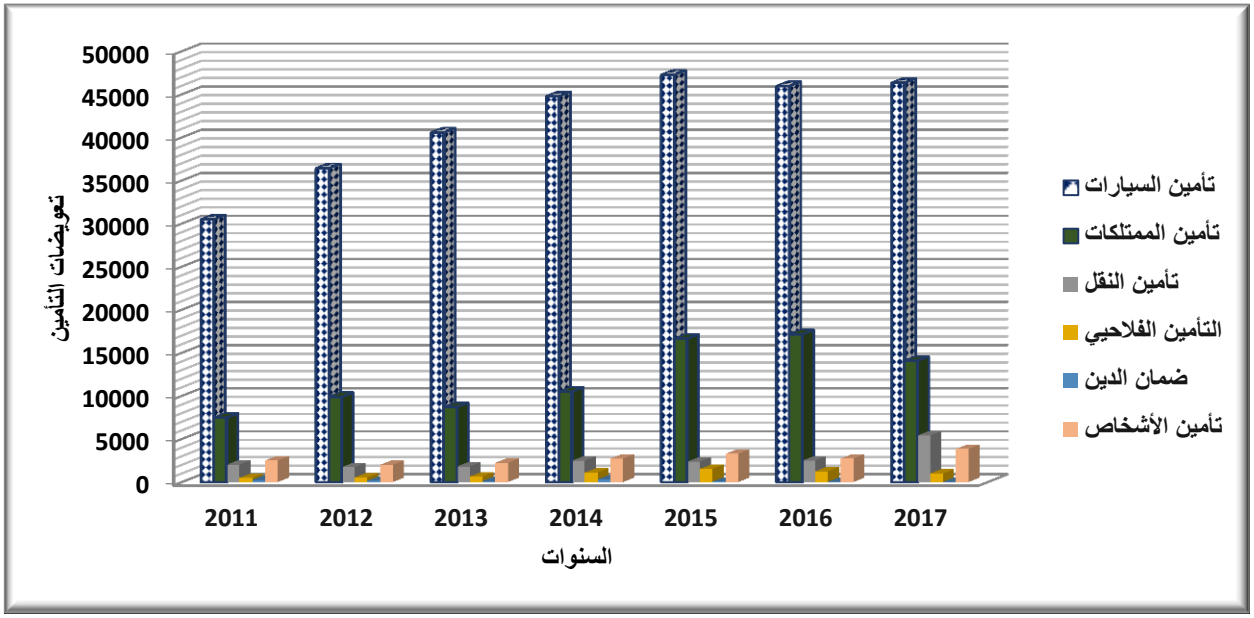

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم (14)، والشكل رقم (14) أعلاه، اللذان يمثلان تعويضات تأمينات الأضرار خلال 2011-2017، نجد أن التعويض الذي تم معالجته في عام 2017 بلغ 70.6 مليار دينار جزائري، حيث نلاحظ أن حجم المبالغ التي تم تعويضها في سنة 2015 أكبر من السنوات الأخرى.

والشكل رقم (15) سيبرز نسبة التعويضات في كل فرع لعام 2017.

الشكل رقم (15): تعويضات سوق التأمين الجزائري سنة 2017

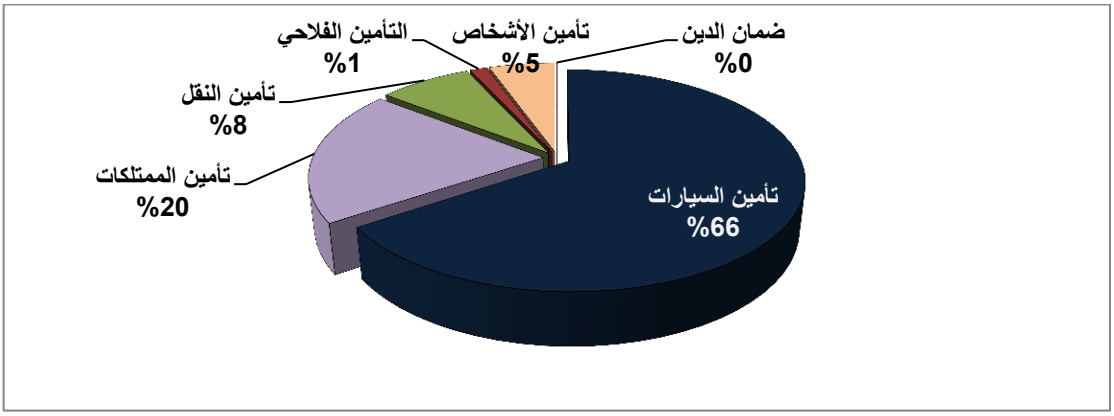

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يمثل الشكل رقم (15) أعلاه، تعويضات تأمينات الأضرار خلال سنة 2017، نلاحظ أن إجمالي التعويضات ممثل في فرع السيارات، حيث أنه تم تعويض 46.3 مليار دينار، وهذا ما يجعل التعويض في هذا الفرع يحتل نسبة 66% من إجمالي التعويضات، ثم التعويض في فرع الحريق والأضرار الملحقة به الذي سجل نسبة 20%، ثم تليها الفروع الأخرى تأمين النقل، والتأمين الفلاحي بهذا الترتيب، أما عن التعويض في فرع القروض فيكاد يكون منعدما. وبالنسبة لفرع تعويضات الأشخاص فسجل نسبة 5 % في هذه السنة.

ثالثا: سوق التأمين الجزائري وإعادة التأمين

فيما يلي سيتم معالجة تطور إعادة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017:

جدول رقم (15): هيكل سوق إعادة التأمين (2011-2017)

الوحدة: مليون دينار	2011	2013	2014	2017
	الأقساط			
عمليات في السوق الوطني (الأقساط المتنازل عنها من شركات التأمين)	15415	18444	22584	25860
عمليات في السوق الأجنبي	10095	13803	14095	15260
المجموع	25510	32246	36679	41120

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقرير السنوي لوزارة التأمينات، المديرية العامة للخزينة، مديرية التأمينات، نشاط التأمين في الجزائر، (2011-2017)

يمثل الجدول السابق هيكل سوق إعادة التأمين خلال الفترة 2011-2017، حيث يبين إجمالي الأقساط المقبولة المعاد تأمينها في السوق الوطني والأجنبي، والذي يوضح أن الحجم الإجمالي للأقساط المتنازل عنها لإعادة التأمين مر من 15415 مليون دينار في عام 2011، إلى 25860 مليون دينار عام 2017 بتطور قدر بـ 12%.

عمليات إعادة التأمين المقبولة في السوق الأجنبي مرت من 10095 مليون دينار في سنة 2011، إلى 15260 مليار دينار في سنة 2017، وبالتالي قد سجلت ارتفاع قوي قدر بـــ 51 %، وهذا ما يمكن شرحه عن طريق مردودية شروط التغطية من طرف معيد التأمين الوطني، ومختلف القوى التجارية الموردة من طرف هذا الأخير للتقرب من زبائن جدد[1].

المطلب الثاني: تحليل الترابط والتشابك بين النشاط التأميني وقطاعات الاقتصاد الوطني باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي TEE

نريد في هذا المبحث معرفة مكانة نشاط التأمين في الجزائر بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي لسنة 2018، لتبيان مكانة النشاط التأميني بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولهذا لابد من إعطاء لمحة حول مكونات هذا النموذج واستخداماته في التحليلات الاقتصادية.

أولا: الهيكل العام للجدول الاقتصادي الكلي Tableau économique d'ensemble

يرجع الفضل في صياغة وإعداد الجدول الاقتصادي الكلي للطبيب الفرنسي ورائد المدرسة الطبيعية فرونسوا كيسنيه – F.Quesnay- الذي نجح سنة 1758 في تمثيل وتحليل مصادر تشكيل وتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع في جدول مختصر وعرض ذلك وفق ما سماه بالجول الاقتصادي الكلي. وهو جدول تركيبي متقاطع يجمع الحسابات الاجمالية للقطاعات في أعمدة والعمليات التي قامت بها الأعوان الاقتصادية في الأسطر وكل ذلك خلال سنة محددة، ونتيجة لذلك فإن الجدول الاقتصادي الكلي يعطي صورة تركيبية للنشاط الاقتصادي خلال فترة محددة.

يتشكل الجدول الاقتصادي الكلي من ثلاث أجزاء أساسية وهي:

[1] - **Les assurances A L'HEURE des Tic**, revue de l'assurance, N°6. mai à Aout 2014, Revue éditée par le conseil National des Assurances. p52.

أ. **الجانب الأوسط أو المركزي:**

تسجل في هذا الجانب عناوين العمليات الاقتصادية المقامة في الوطن[1]، حيث تتميز العمليات التي تقوم بها الأعوان الاقتصادية بكونها متعددة، ونتيجة لذلك تلجأ المحاسبة الوطنية إلى تجميع مختلف العمليات المقامة في الوطن ضمن ثلاث مجموعات أساسية وهي العمليات على السلع والخدمات، العمليات الخاصة بالتوزيع، العمليات المالية، وذلك وفق ما يلي[2]:

- **العمليات على السلع والخدمات:**

ترتبط هذه العمليات بكل ما يتعلق بالإنتاج والتبادل واستخدام السلع والخدمات، وهي تتضمن أساسا كل من الإنتاج، الاستهلاك الوسيطي أو النهائي، التغير في المخزونات والصادرات والواردات.

- **عمليات التوزيع:**

ترتبط هذه العمليات بكيفية توزيع القيمة المضافة باعتبارها المصدر الرئيسي لتوزيع المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وتشمل العمليات المالية على كل من الأجور والاشتراكات الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية، الضرائب بمختلف أنواعها، التحويلات والإعانات، الفوائد وأرباح الأسهم...إلخ، كما تتضمن عمليات التحويلات المتعلقة بمداخيل الملكية المعنوية.

- **العمليات المالية:**

توضح العمليات المالية كل التغيرات التي تطرأ على حقوق وديون الأعوان الاقتصاديين وتتضمن أساسا كلا من وسائل الدفع المتمثلة في النقود السائلة، وتعتبر ديونا على مؤسسات الإصدار وحقوق للأعوان الاقتصادية التي تملكها، وسائل التوظيف التي تستعمل من أجل الادخار وتتكون من الودائع غير الجارية (ودائع التوفير والودائع لأجل، الأصول قصيرة الأجل، السندات والأصول طويلة الأجل الأسهم وحصص رأس المال)، وسائل التمويل (القروض قصيرة وطويلة الأجل)، حقوق العائلات المتعلقة بالتأمين على الحياة والمعاشات.

[1] - علام عثمان، **محاضرات في المحاسبة الوطنية مع أمثلة تطبيقية**، مطبوعة مقدمة لفائدة طلبة الليسانس والماستر، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة– 2014،2015، ص 85.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 40.

ب. **الجانب الأيمن:**

يتكون الجانب الأيمن من سبعة أعمدة، خصصت خمسة منها لتسجيل الموارد المحققة في قطاعات الاقتصاد الوطني، وهناك عمود خاص بالمجموع تسجل فيه مجموع موارد العملية المقابلة للقطاع الخاصة بكل سطر، وعمود آخر خاص بالسلع والخدمات BS وضع أساسا لتحقيق التوازن بالنسبة للعمليات التي لها قيد مزدوج.[1] وفي هذا الإطار يعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على معيارين أساسيين في تصنيفه للأعوان الاقتصادية، معيار قانوني ومعيار وظيفي، هذا الأخير يتم من خلاله تصنيف الأعوان الاقتصادية في فروع محددة على أساس تجانس المنتجات، أما المعيار القانوني فيصنف النظام وفقه الأعوان الاقتصادية إلى أربع قطاعات مؤسسية إضافة لشبه قطاع حسب مايلي[2]:

- **قطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية S.Q.S:**

يضم هذا القطاع كل الوحدات الاقتصادية المقيمة غير المالية التي تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج السلع والخدمات المسوقة. حيث نجد ضمن هذا القطاع المؤسسات وشبه المؤسسات العمومية أو الخاصة غير المالية مثل سوناطراك، سونلغاز وأوريدو...إلخ، كما نجد أشباه الشركات التي تشمل فروع الشركات الأجنبية في الجزائر، وبعض الإدارات العمومية التي لها ميزانيات ملحقة وتقدم خدمات مسوقة مثل مؤسسة البريد والمواصلات، إضافة لبعض المؤسسات الفردية التي يمسك أصحابها الدفاتر المحاسبية. ونشير إلى أن الوظيفة الأساسية لهذا القطا تتمثل في الإنتاج.

- **قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة M.E.I:**

يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين الذين يعيشون منفردين أو في مجموعات، فهو يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في الاستهلاك، كما يضم القطاع أيضا المؤسسات الفردية الصغيرة التي لا يملك أصحابها دفاتر محاسبية مثل الحرفيين والأطباء والمحامين...إلخ.

- **قطاع المؤسسات المالية I.F:**

تتمثل الوظيفة الأساسية لهذا القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني، وهو يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، مثل مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي التي تمول الاقتصاد الوطني كالبنك المركزي والبنوك التجارية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إضافة إلى شركات التأمين.

---

[1] - علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] - ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , les tableaux économiques d'ensemble2015- 2018, bultain N° 883, décembre 2019, P 20.

- **قطاع الإدارات العمومية A.P:**

يتكون هذا القطاع من كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في تقديم الخدمات غير المسوقة بصفة مجانية أو شبه مجانية للمواطنين كالتعليم، الصحة، الأمن...إلخ. كما تقوم مؤسسات القطاع بعمليات إعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب والإعانات والمساعدات، ومن أهم مؤسسات القطاع من الإدارات المركزية كالوزارات، رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية والإدارات المحلية كالبلديات، المنظمات الاجتماعية التي تعمل لمصلحة الأفراد وإدارة الضمان الاجتماعي.

- **قطاع العالم الخارجي R.D.M:**

هو شبه قطاع يشمل كل الوحدات غير المقيمة، ويوضح القطاع العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة، ونشير إلى أن الوحدات المكونة لهذا القطاع هي وحدات غير متجانسة.

ت. **الجانب الأيسر:**

يختص الجانب الأيسر بالاستخدامات حيث يتطابق تماما مع جانب الموارد، وتسجل فيه جميع العمليات المتعلقة باستخدامات قطاعات الاقتصاد الوطني بنفس الطريقة التي تعالج بها الموارد.[1]

من خلال الجدول الاقتصادي الكلي يتضح لنا أن كل عملية من العمليات التي تقوم بها الأعوان الاقتصادية متوازنة من خلال كونها موردا واستخداما في نفس الوقت.

والشكل العام للجدول الاقتصادي الكلي وفق ما يوضحه الجدول التالي:

[1] - علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الشكل رقم (16): الجدول الاقتصادي الكلي TEE

الاستخدامات المـــــوارد

MEI	AP	IF	RDM	BS	∑	العمليات	MEI	AP	IF	RDM	BS	∑
						ث. الصادرات ج. الواردات ح. الإنتاج الخام خ. الاستهلاك الوسيط						
						القيمة المضافة VAB						
						د. تعويضات الأجراء ذ. اعانات الاستغلال						
						فائض الاستغلال الخام EBE						
						ر. إجمالي الرسم على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد ز. الضرائب المباشرة س. أقساط التأمين ش. تعويضات التأمين ص.						
						الدخل المتاح الخام RDB						
						ض. الاستهلاك النهائي						
						ط. الادخار الخام EB						
						ظ. التراكم الخام للأصول الثابتة ع. التغير في المخزون غ. التحويلات الرأسمالية						
						ف. قدرة التمويل CAFI						
						ق. توازن السلع والخدمات						

المصدر: علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 85

ثانيا: استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي TEE

يستخدم الجدول الاقتصادي الكلي في مجالات متعددة ترتبط كلها بتحليل النشاط الاقتصادي المقام في الوطن والتنبؤ في الأجل القصير والمتوسط باتجاه مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، كما يمكننا من القيام بأهم الوظائف الأساسية والمتمثلة فيما يلي[1]:

أ. القراءة المباشرة وحساب أهم المجمعات الاقتصادية:

يتيح لنا الجدول الاقتصادي إمكانية القراءة المباشرة لأهم المجمعات الكلية التي يحتاجها الاقتصادي في عملية التحليل والتنبؤ. ومن أهم هذه المجمعات نجد: الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج، إجمالي القيمة المضافة، الاستهلاك الوسيط، الدخل المتاح الخام، التراكم الخام للأصول الثابتة، التغير في المخزون، فائض الاستغلال الخام...إلخ. كما نستطيع من خلال ما يوفره الجدول الاقتصادي الكلي من معطيات حساب مجمعات كلية أساسية كالإنتاج الداخلي الخام بسعر الإنتاج وسعر السوق، الدخل الداخلي...الخ.

ب. التنبؤ الاقتصادي:

يستخدم الجدول الاقتصادي الكلي في عملية التنبؤ انطلاقا مما يوفره لنا من معطيات وبيانات عن مختلف المجمعات الاقتصادية التي تعتبر كأساس في وضع السياسات التقديرية للوطن، والسياسات الاقتصادية في الأجل القصير المتوسط.

ت. حساب نسب السلوك الاقتصادي:

توضح نسب السلوك الاقتصادي، العلاقات الموجودة بين مختلف المجمعات الكلية وهي ذات أهمية بالغة في التحليل والتنبؤ، حيث تسمح بمقارنة السلوك الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد الوطني فيما يتعلق ببعض الوظائف الأساسية كالادخار والاستهلاك، كما تسمح بمقارنة أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، سيتم في العنصر القادم التطرق لأهم هذه النسب.

[1] - علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ثالثا: لمحة عامة عن النشاط التأميني بتحليل الجدول الاقتصادي الكلي

أولا يتوجب التأكيد على أن كل مؤسسات القطاعات الاقتصادية تدير أخطارها من خلال تفعيل سياسات إدارة الخطر، وأن أكبر الطرق فعالية في إنجاح استراتيجيات إدارة الخطر يكمن في التأمين بأنواعه المختلفة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال تحليل الجدول الاقتصادي الكلي.

بناءا على الجدول الاقتصادي الكلي للجزائر عام 2018، نجد صورة الموارد والاستخدامات العامة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وكافة العمليات التي تقوم بها الأعوان الاقتصادية، إذ أن كل عملية من عمليات التوزيع والعمليات المالية متوازنة من خلال كونها موردا واستخداما في نفس الوقت كما سبق وأن أشرنا. والجدول الموالي يوضح موارد واستخدامات القطاعات الاقتصادية المتأتية من عمليات النشاط التأميني

جدول رقم(16): موارد واستخدامات القطاعات الاقتصادية من النشاط التأميني عام 2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع	أقساط التأمين كمورد	أقساط التأمين كاستخدام	تعويضات ت. كمورد	تعويضات ت. كاستخدام
S.Q.S		55777.9	21995.4	
M.E.I		85817.4	50028.7	
I.F	176756.9	10265.5	4670.5	77670.5
R.D.M	3873.9	15887.0	3873.9	8000.7
A.P		12883.0	6941.9	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على

ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux économiques d'ensemble2015- 2018**, bultain N° 883, décembre 2019.

جدول رقم (17): الدخل الوطني المتاح الخام والادخار الخام لقطاعات الاقتصاد الوطني عام 2018

الوحدة: مليون دينار

القطاع	الادخار الخام	الدخل الوطني المتاح الخام
S.Q.S	2838279.1	2838279.1
M.E.I	3393457.9	11835012.8
I.F	430654.9	522290.5
R.D.M	1343792.9	1343792.9
A.P	1537733.3	2074050.4

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على

ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux économiques d'ensemble2015- 2018**, bultain N° 883, décembre 201

يوضح الجدول أعلاه، موارد واستخدامات القطاعات الاقتصادية المتأتية من العمليات التي تخص النشاط التأميني، حيث أن الخدمة التي تقدمها شركات التأمين تتمثل في تغطية الأخطار في حالة تحققها، وتمثل الأقساط التأمينية الجانب المهم في هذه التغطية وهي إيرادات شركات التأمين وفي نفس الوقت تمثل أعباء بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني وتسجل في جانب الاستخدامات، وتعتبر التعويضات المقدمة عن الأضرار الأعباء الأساسية لنشاط التأمين وإعادة التأمين وهي في نفس الوقت مورد مالي بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية.

دفع قطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية **S.Q.S** أقساط بقيمة 55777.9 مليون دينار جزائري، وتحصل على 21995.4 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 1.96%من الادخار الخام والدخل الوطني المتاح، ومن ثم نجد أن التعويضات التأمينية ساهمت بنسبة 0.28% من القيمة المضافة التي حققها القطاع عام 2018 حسب معطيات الجدول الاقتصادي الكلي للقيمة المضافة. وبالنسبة لقطاع المؤسسات المالية **IF**، نجد أنه دفع قيمة 10265.5مليون دينار جزائري، وتحصل على 4670.5مليون دينار جزائري كتعويضات تأمينية أي ما يقارب ضعف ما قد دفعته كأقساط تأمينية، وهو ما مثل نسبة 1.08% من الادخار الخام، ونسبة 0.89% من الدخل الوطني المتاح الخام، وبالمقابل نجد قيمة 176756.9 مليون دينار الموضحة في الجدول كموارد هي تمثل موارد شركات التأمين وقد دفعت قيمة 77670.5 كتعويض عام 2018، بالنسبة لقطاع العالم الخارجي **RDM**، نجد أنه دفع قيمة 15887.0 مليون دينار جزائري وتحصل على 3873.9 مليون دينار كتعويضات، بالمقابل نجد قيمة 3873.9 مليون دينار الموضحة في الجدول كموارد وهي موارد شركات إعادة التأمين، وقد دفعت قيمة 8000.7 كتعويض،

أما قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة **MEI**، دفع قيمة 85817.4 مليون دينار كأقساط تأمينية وتحصل على 50028.7 مليون دينار كتعويض لأخطار تأمينية التي تعرض لها خلال 2018، وهو ما مثل نسبة 0.62 % من القيمة المضافة التي حققها القطاع خلال نفس السنة.

من خلال ما سبق، نجد أن التأمين يؤثر ويتأثر بجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ أن التعويضات التأمينية تساهم في مواصلة مسير كافة المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في نسب الدخل الوطني المتاح الخام ونسب الادخار الخام المحققة ومن ثم تحقيق قيمة مضافة، إلا أن هذه النسب لا تزال في أدنى مستوياتها، إذ نجد أنها لا تتعدى 2 % من الدخل الوطني المتاح الخام الإجمالي والادخار الخام الإجمالي.

المطلب الثالث: التحليل الكلي لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر

يتناول هذا المبحث تقييم قطاع التأمين في الجزائر باستخدام المؤشرات الكلية المتعلقة بهذا النشاط، وهذا من خلال مقارنة أدائه بأداء قطاعات التأمين في كل من المغرب وتونس وقطر.

أولا: موقع قطاع التأمين ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2017

يوضح الجدول الموالي مقارنة لأداء قطاعات التأمين بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2017.

جدول رقم (18): مقارنة لأداء قطاعات التأمين بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	أقساط التأمين الصادرة				معدل الاختراق 2016			كثافة التأمين 2016		
	2016		2017							
البلدان	إجمالي	الحياة	غ.الحياة	إجمالي	الحياة	غ.الحياة	إجمالي	الحياة	غ.الحياة	إجمالي	الحياة	غ.الحياة
لبنان	1574	482	1092	1522	498	1024	3.32	1.02	2.3	268.6	82.2	186.4
المغرب	3561	1457	2103	3997	1752	2224	3.48	1.42	2.05	102.3	41.9	60.4
البحرين	–	–	–	715	139	575	–	–	–	–	–	–
الإمارات	10237	2448	7789	12204	2656	9548	2.87	0.69	2.18	1102.0	263.5	838.5
الأردن	803	92	711	836	112	724	2.05	0.23	1.82	104.1	11.9	92.2
تونس	824	150	674	856	183	674	1.97	0.36	1.61	72.5	13.2	59.3
عمان	1196	144	1052	1063	146	917	1.83	0.22	1.61	262.4	31.5	230.9
قطر	2935	47	2889	2941	–	2941	2.00	0.03	1.96	1288.3	20.5	1267.8
السعودية	9934	278	9656	9734	304	9430	1.55	0.04	1.51	309.4	8.6	300.8
الكويت	1115	183	932	1119	145	974	0.89	0.63	0.26	280.4	46.1	234.3
الجزائر	1209	102	1107	1223	123	1100	0.80	0.07	0.73	30.0	2.5	27.4
مصر	2130	1023		1618	687	931	0.64	0.31	0.33	22.8	11.0	11.9

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقرير(swiss Re, Sigma) للسنوات 2016-2017.

يمثل الجدول رقم (18) أعلاه، مقارنة لأداء قطاعات التأمين بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2016-2017.

من الجدول نلاحظ بأنه في سنة 2017 استحوذت كل من الإمارات العربية، السعودية، المغرب وقطر على نسبة 94% من سوق التأمين في المنطقة من حيث الأقساط الصادرة حيث ساهمت كل من المغرب، الجزائر وتونس على التوالي بـ 12.9%، 3.9% و 2.7% من سوق التأمين في المنطقة.

أما فيما يتعلق بمعدل الاختراق وبالمقارنة مع دول أخرى ضمن المنطقة، احتلت المغرب المرتبة الأولى عام 2016 بمعدل 3.48، أما تونس فاحتلت المرتبة الخامسة ضمن دول المنطقة، أما عن الجزائر فقدرت نسبة رقم معاملات قطاع التأمين فيها إلى الناتج المحلي الخام بـ 0.8%، لتشتغل بذلك المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا، حيث تضل هذه النسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بالمعدل العالمي الذي هو في حدود 6.23 حسب إحصائيات Swiss Re Sigma، وفيما يتعلق بكثافة التأمين، تضل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة من الدول المتقدمة من حيث ارتفاع مؤشر إنفاق الفرد على خدمات التأمين بمعدل 1288.3 و1102 دولار على التوالي، سواء ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويفسر ذلك بارتفاع معدل الدخل الفردي في هاتين الدولتين حيث احتلت قطر في تصنيف البنك الدولي لسنة 2015 من حيث نصيب الفرد من إجمالي

الناتج المحلي بالأسعار الجارية المرتبة الخامسة عالميا بـ 73653 دولار والإمارات العربية المرتبة 21 بـ 41439 دولار للفرد[1].

وعليه سيتم التركيز على تقييم أداء قطاع التأمين في الجزائر إقليميا وعالميا بالمقارنة مع الدول التي تنتمي إلى فضائها الإقليمي المغاربي وهما المغرب وتونس، من خلال عرض وتحليل بعض الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بهذا النشاط، كما تم إضافة معطيات أخرى تتعلق بقطاع التأمين في قطر.

والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي الأقساط المباشرة لنشاط التأمين للجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب وقطر خلال الفترة 2006-2018.

جدول رقم(19): تطور إجمالي الأقساط المباشرة لنشاط التأمين خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج عالمي	37047	41384	42013	40923	40923	45788	46203	46179	47772	45977	47028	49570	51932
الجزائر	625	776	1051	1065	1093	1188	1281	1395	1570	1278	1197	1223	1189
المغرب	1675	2153	2548	2604	2599	2954	3017	3180	3381	3104	3561	3997	4579
تونس	598	681	776	753	775	837	811	860	907	848	857	856	870
قطر	485	538	846	773	878	961	1300	1994	2183	-	2953	2941	3038

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المجلة sigma swiss Re (2006-2018)

يوضح الجدول رقم (19) أعلاه تطور إجمالي الأقساط المباشرة لنشاط التأمين خلال الفترة (2006-2018) في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر، حيث سجلت شركات التأمين في العالم، 51392.25 مليار دولار كأقساط مباشرة عام 2018، إذ شهدت الفترة ارتفاعا متزايدا في جميع أسواق التأمين المدروسة، إلا أن النمو الحقيقي لأقساط التأمين مضاعف ثلاث أضعاف في سوق التأمين القطري، حيث ارتفعت بـ 3160 مليون دولار خلال العشر سنوات الأخيرة في قطر وبـ 1625 مليون دولار في المغرب في حين نجد أنها لم ترتفع إلا بـ 95 مليون دولار في كل من تونس والجزائر.

[1] - نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، اعتمادا على موقع البنك الدولي: **http://data.albankadalwli.org**

ثانيا: قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر

أ. قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين باستخدام الأدوات التقليدية

يوضح الجدول الموالي قياس الأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين باستخدام معدل الاختراق وكثافة التأمين في الفترة 2007-2018.

جدول رقم (20): معدل الاختراق خلال الفترة 2010-2018

الوحدة (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	6.3	6.1	6.1	5.9	5.9	6.1	6.28	6.13
قطر	0.8	0.5	0.6	0.7	1.0	1.54	2.0	-
الجزائر	0.68	0.59	0.61	0.68	0.73	0.78	0.8	0.72
تونس	1.76	1.83	1.83	1.88	1.93	1.98	1.97	2.04
المغرب	2.85	2.96	3.05	2.96	3.05	3.06	3.48	3.49

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المجلة sigma swiss Re (2010-2017)

جدول رقم(21): كثافة التأمين خلال الفترة 2010-2018

الوحدة ألف دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	627.3	661	656	652	662	621.2	638.3	650
قطر	618.8	530	696	697	979	1267.6	1288.3	-
المغرب	80.0	89	88	97	102	90.8	102.3	104
تونس	74.8	77	76	77.0	80	73.1	72.5	71
الجزائر	32.8	33	34	39.0	40.0	31.8	30.0	29

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المجلة sigma swiss Re (2010-2017)

يوضح الجدولان (20) و (21) اعلاه، معدل الاختراق وكثافة التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر، حيث بدت أهمية التأمين واضحة في قطر، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد في التأمين في هذه الأخيرة إلى 1288.3 عام 2016 ألف دولار لكل فرد، وتعد قطر من بين أقوى الدول إنفاقا على خدمات التأمين على المستوى العالمي وهذا ما يفسر ارتفاع الناتج المحلي. أما فيما يتعلق بمقارنة هذا المؤشر بين

الدول المختارة فالملاحظ أن الفرد الجزائري يعد الأضعف إنفاقا على خدمات التأمين سواء على المستوى المغاربي أو العالمي، إذ لم تتجاوز كثافة التأمين 40 ألف دولا في أكبر قيمة لها في سنة 2014.

تجدر الإشارة إلى أن اعتماد مؤشر كثافة التأمين المقدر بالدولار الأمريكي كعملة موحدة من أجل المقارنة بين البلدان بمعدل انفاق الفرد على خدمات التأمين يشوبه العديد من النقائص وذلك بسبب اختلاف أنظمة الصرف المعتمدة في كل هذه الدول محل المقارنة فضلا عن التقلبات الخاصة في أسعار صرف العملات.

ب. قياس الدور المالي لنشاط التأمين في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر خلال الفترة 2007-2018

يمكن تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب المالي من خلال النقاط التالية:

- دوره الأساسي المرتبط بدفع التعويضات في حالة حدوث خطر
- دوره كمدخر مؤسساتي المرتبط بتعبئة الموارد الداخلية من خلال تكوين الاحتياطات التقنية
- دوره كمستثمر مؤسساتي المرتبط بتمويل الاقتصاد الوطني من خلال أشكال الاستثمار المالي المختلفة.

1. تقييم دور قطاع التأمين الجزائري في دفع التعويضات بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر خلال الفترة 2007-2018

نستخدم في قياس وتقييم الدور الأساسي لقطاع التأمين الجزائري المتمثل في دفع التعويضات عن الأضرار المتحققة إلى المستأمنين، بنسبة مجموعها (التعويضات المدفوعة) في كل سنة إلى الناتج الداخلي الخام ومقارنتها مع دول أخرى، وهذا بهدف معرفة مدى مساهمته في تعويض الأضرار التي لحقت بالثروة الوطنية، وكفاءة شركاته التأمينية في تسوية التعويضات المستحقة، وذلك من خلال تخفيض آجال دفعها، وبالتالي المحافظة على صورتها ومصداقيتها

جدول رقم (22): دور قطاع التأمين الجزائري في دفع التعويضات

الوحدة: (%)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطر	–	3.38	4.59	4.39	9.7	6.74	9.06	12.4	5.43
المغرب	1.47	1.54	1.69	1.78	1.73	1.79	1.8	–	–
تونس	0.92	0.94	1.10	1.03	1.13	1.04	1.12	–	–
الجزائر	0.27	0.30	0.30	0.31	0.32	0.36	0.43	0.39	0.38

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من الجدول رقم (1) و (2) و (3) و (4) الواردة في الملاحق

ندعم الجدول بالشكل رقم (17) الموالي:

الشكل رقم (17): دور قطاع التأمين في دفع التعويضات

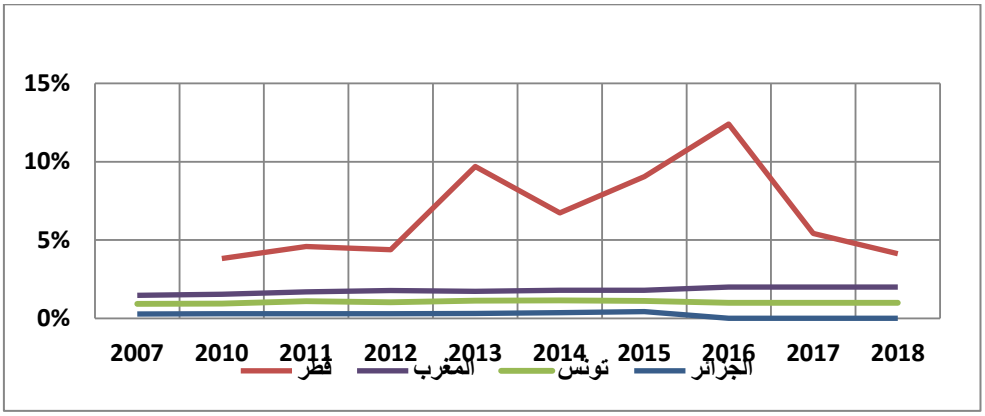

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يظهر الجدول رقم (22) المكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين في الاقتصاد القطري ودرجة الكفاءة والمصداقية التي تتحلى بها مؤسساته تجاه مستأمنيها، من خلال الوفاء بتعهداتها وتعويضهم عن الأضرار المتحققة سواء في شخصهم أو ممتلكاتهم، حيث نجد أن نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى الناتج الداخلي الخام، والتي كانت في متوسط 6.65%. أما فيما يتعلق بتقييم أداء مؤسسات التأمين في الجزائر من ناحية التزامها بالوفاء بتعويض الأضرار المتحققة فنجد أنها الأضعف من بين الدول المختارة حيث لم يتعد متوسط نسبة التعويضات إلى الناتج الداخلي الخام 0.5 % في جميع سنوات الدراسة مقارنة بـ 1 % في تونس و1.5% في المغرب ما يعبر عن عدم مصداقية شركات التأمين فالأغلب أن شركات التأمين تتماطل في تسليم تعويضاتها للزبائن وهذا ملاحظ طول فترة الدراسة وهذا يحول دون الوقوف على الدور الأساسي

للتأمين، نظرا لعدم وجود قوانين تلزم شركات التأمين بتعويض زبائنها في الآجال المحددة في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، وهو ما يدعو إلى تدخل السلطات المالية، وإعادة تنظيم السوق ووضع حد للتلاعبات المرتكبة من قبل شركات التأمين.

2. تقييم دور قطاع التأمين الجزائري في تعبئة الادخار بالمقارنة مع المغرب وتونس وقطر خلال الفترة 2007-2017

من بين أشكال مساهمة نشاط التأمين في تطوير الاقتصاد الوطني إلى جانب توفير عامل الحماية للأفراد والممتلكات هي جمع الادخار، ذلك أن شركات التأمين تتميز بدورتها الانتاجية المعكوسة التي توفر لها درجة من النقود السائلة وقدرا من الادخار الذي تتم إدارته من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

من أجل إجراء تقييم لأداء قطاع التأمين الجزائري من ناحية تعبئة الادخار المحلي الذي يعد موردا ضروريا لاستقلالية تمويل التنمية عن الموارد الخارجية وتحقيق معدلات نمو قوية ودائمة لاقتصاد البلد، قمنا لكل سنة بحساب المبالغ الجديدة وليست التراكمية التي تم تقييدها من قبل شركات التأمين المباشرة في شكل احتياطات تقنية، والتي يتم تكوينها عادة بهدف مواجهة المطالبات التي قد تنشأ عن تحقق الأضرار المؤمن منها، ثم قمنا بنسبة هذه المبالغ إلى إجمالي الادخار الداخلي الخام المحقق في كل سنة.

جدول رقم (23): دور قطاع التأمين في تعبئة الادخار المحلي

الوحدة: (%)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطر		-	12.35		18.87	7.45	11.71	7.37	8.08
المغرب	4.9	2.8	3	2.4	2.6	3.4	2.4	2.15	2.23
تونس	1.6	1.8	3.5	2.2	1.6	3.1	2.5	-	-
الجزائر	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من الجدول رقم (1) و (2) و (3) و (4) الواردة في الملاحق

ندعم الجدول بالشكل رقم (18) الموالي:

الشكل رقم (18): دور قطاع التأمين في تعبئة الادخار المحلي

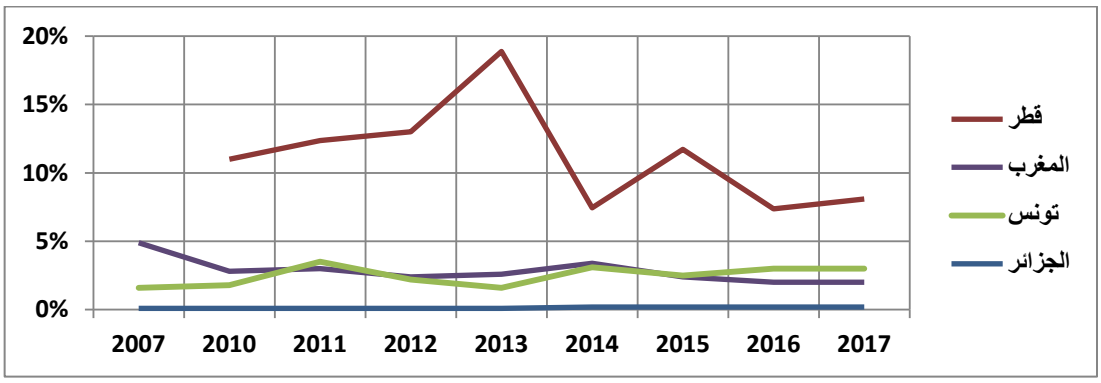

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يظهر الجدول بوضوح كيف أن قوة وتطور قطاع التأمين في أي بلد يجعله عنصرا حيويا في تعبئة الموارد المالية وهو الحال بالنسبة لقطاع التأمين القطري، حيث نلاحظ بأنه حقق مساهمة معتبرة في تعبئة الادخار الداخلي في فترة الدراسة بمعدل متوسط قارب 11%، أما عن قطاع التأمين الجزائري، وبالمقارنة مع قطاعات التأمين في قطر والمغرب وتونس وفق ما يظهره الجدول تعد مساهمته في تعبئة الادخار الداخلي ضئيلة جدا، حيث لم تتعد متوسط 0.13 % خلال فترة الدراسة.

3. تقييم مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع المغرب، تونس وقطر خلال الفترة 2007-2017

أشرنا في المحور أعلاه إلى أهمية قطاع التأمين في تعبئة الادخار الوطني من خلال تكوين شركات التأمين لاحتياطات تقنية من أجل مواجهة المطالبات المحتملة التي تنشأ عن تحقق الأضرار المؤمن منها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قطاع التأمين يساهم في تمويل الاستثمار عن طريق الأقساط المجمعة في شكل ودائع لدى البنوك، وتوظيفات في السوق المالي كالسندات والأسهم، ومساهمات في شركات، إضافة إلى التوظيفات العقارية...الخ. ومن أجل تقييم مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع دول أخرى، تم في هذا المحور استخدام قيم المتغير المتمثل في اجمالي تكوين رأس المال الثابت لفترة الدراسة باعتباره استثمارا وطنيا بمفهوم المحاسبة الوطنية.

جدول رقم(24): تطور مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع دول أخرى خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: (%)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطر	3.46	8.74	9.41	8.84	9.94	15.36	24.56	18.49	4.01
المغرب	6.56	2.88	2.34	1.33	1.75	2.31	2.31	-	-
تونس	2.19	2.61	1.96	1.87	1.59	2.11	2.57	-	-
الجزائر	0.33	0.68	0.48	0.6	0.4	0.34	0.45	0.17	0.18

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من الجدول رقم (1) و (2) و (3) و (4) الواردة في الملاحق

ومن أجل تفسير أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (19) الموالي:

شكل رقم (19): مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني

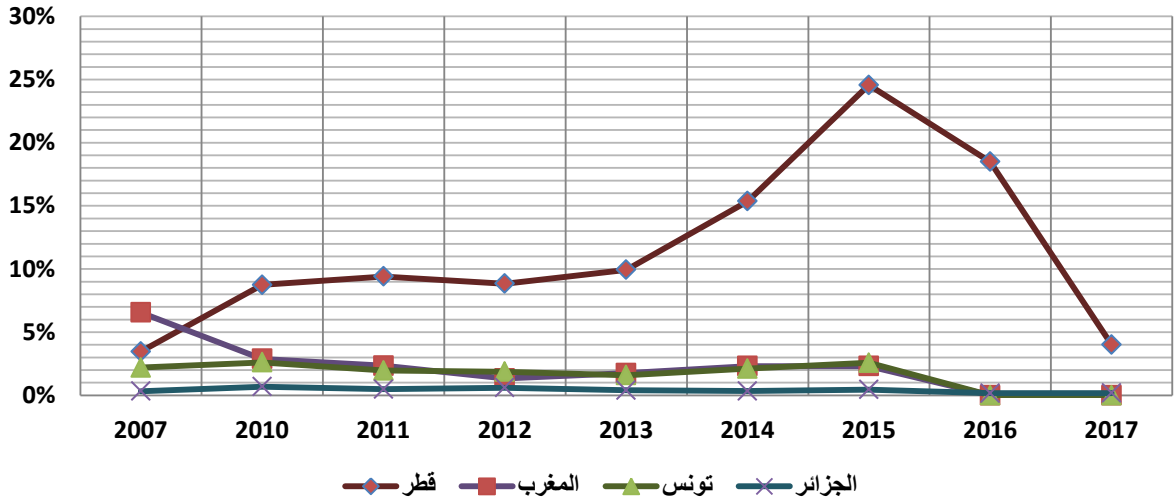

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من الجدول رقم (1) و (2) و (3) و (4) الواردة في الملاحق

يبرز الجدول الارتباط الكبير بين نمو الادخار المؤسساتي من جانب قطاع التأمين ومساهمة هذا الأخير في الاستثمار الوطني، وهو ما ينطبق على قطر. حيث نلاحظ المكانة الكبيرة التي يشغلها نشاط التأمين لهذا البلد ضمن نسيجه الاقتصادي من خلال قدرته على تعبئة موارد معتبرة من الادخار المحلي التي يعاد توظيفها في تمويل الاقتصاد، حيث نجد أن متوسط مساهمة هذا القطاع في الاستثمار الوطني خلال فترة الدراسة تعادل أو تفوق 11 % ، إذ بلغت ذروتها عام 2015 بمساهمة قدرها 24.56%.

أما فيما يتعلق بقطاع التأمين بالجزائر فيعد الأضعف من بين الدول المختارة للمقارنة من ناحية المساهمة في الاستثمار الوطني حيث لم يتعد متوسطها 0.40% مقارنة بـ 2 % في كل من تونس والمغرب. هذه الوضعية تعبر عن اختلال كبير وعميق في أداء هذا القطاع الحيوي.

المطلب الرابع: المشاكل التنظيمية والهيكلية التي تعترض قطاع التأمين الجزائري

يرمي هذا العنصر إلى مناقشة أهم الصعوبات والمعوقات التي تعيق تقدم سوق التأمين الجزائري حيث يعود تقدم أسواق التأمين العالمية على غيرها إلى مجموعة شروط اقتصادية وميكانيزمات تقنية تحكم عملها وتسهم في هذا التفوق والتفاوت فهي الأقرب للسوق النموذجية، فاستقراء الشواهد الميدانية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك.

يعزو خبراء صناعة التأمين المحلي أهم أسباب تأخر وتباطؤ وتيرة نمو القطاع إلى عدة نقاط منها ماهو داخلي متعلق بمؤسسات التأمين ومنها ماهو خارجي يتعلق بالمحيط والمجتمع وهيئات الإشراف على القطاع.

أولا: عوامل خارجية تعترض قطاع التأمين الجزائري

يمكن حصر هذه النقاط في تسع نقاط أساسية، وهي كما يلي:

أ. **ضعف الوعي التأميني:** يعد ضعف الوعي التأميني أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الجزائر، ويعرف الوعي التأميني: "بأنه إدراك الفرد للأخطار التي يتعرض لها في حياته وحاجته للحماية التأمينية التي توفرها شركات التأمين من خلال ما تقدمه من منتجات لتغطية الخسائر التي يتعرض لها في أمواله ممتلكاته وحياته". حيث أن الحماية التي كانت تقدمها الدولة للأفراد في السابق بحكم أن الاقتصاد كان اشتراكي، ولد لدى الأفراد ثقافة الاتكال على الدولة وعدم الاحتياط[1].

ب. **سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية السائدة في المجتمع الجزائري:** تعرف بمشكلة الاعتقاد الديني، والنظرة التحريمية لدى شرائح واسعة إذ يعتقد الفرد أن الخطر الذي يهدد حياته وممتلكاته قضاء وقدر، والتعامل معه يتم بهذا المنطق، وتزداد ثقافة عدم الجواز الراسخة في أذهان المواطنين خصوصا في أذهان المواطنين باعتبار أنها من البيوع المخالفة للمعتقد. لاشتمالها على الغرر الفاحش والربا والقمار، خصوصا في اتجاهات الطلب على تأمينات الأشخاص.

ج. **ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات:** من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الريعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور والرواتب) والتضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقر (انخفاض مستوى الدخل الفردي)

د. **عدم نجاعة الجهات الرقابية في إرساء مناخ استثمار وفق مبادئ الحوكمة:**

تظهر العديد من الثغرات في مهام وأدوار أجهزة الإشراف والتنظيم الفني، لأن المحك يكمن في تقييم نجاعتها في تقييم دعائم المساءلة والشفافية والائتمان، تحت مظلة القواعد التنظيمية، وتوفير جو سليم للتباري بين العارضين، لا يكبح من حريتهم في التصرف، فمثلا الأسعار غير محررة كليا بل تحددها السلطات، إضافة إلى ذلك، يرى خبراء التأمين في الجزائر بأن غياب الرقابة الصارمة يسهم في

[1] – حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**، دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2012، ص 131.

التستر على جزء معتبر من الأقساط المحولة إلى الخارج، أو عدم التصريح بها تهربا من الضرائب أو لأسباب تنافسية.

هـ. **الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين:** تفشي ثقافة الاتكال والاعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية إلا أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إقناعهم بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة، فوجهة نظر الأسرة أنه لا داعي لدفع المال فيما يتصل بالتأمينات الاختيارية، بما أن الحكومة تتكفل بترميم السكنات، وتعويض الفلاحين والمصانع عن الخسائر في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده.

و. **ضعف الدخل الفردي والقدرة الشرائية:** تواجه شركات التأمين تحدي آخر يتمثل في ضعف الدخل الفردي، حيث يعاني المجتمع الجزائري من ضعف القدرة الشرائية الناتجة عن قلة الدخل لدى شريحة كبيرة منه، وارتفاع معدلات التضخم خاصة خلال السنوات الأخيرة، مما يخفض حجم الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تآكل القدرة الشرائية للأجور والرواتب، وهذا يحد من الهامش المتوفر لديهم لتكوين ادخار طويل المدى وبالتالي من قدرته على اكتتاب عقود تأمين ذات طابع ادخاري، مما يجعل المجتمع ينظر للتأمين كنوع من الخدمات الثانوية التي يمكن الاستغناء عنها أمام الاحتياجات الأساسية الأخرى.

ثانيا: عوامل داخلية تعترض قطاع التأمين الجزائري

أ. **نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية:** عدم الاستفادة من مئات الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية، كما أن انعدام سياسة واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة.

ب. **غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع:** فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أن النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفاؤها بصورة صحيحة ومنتظمة في سوق التأمين الجزائري والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى (التسويقية، الفنية والمالية).[1]

ج. **غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الاستثمار:** لا تلعب بورصة القيم المنقولة دورها في الجزائر كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات واشتراكات زبائنها المتعاقدين معها كأسهم في

[1] - طارق قندوز، **واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، 2014، ص 136.

البورصة والبنوك، كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية.

د. **طول مدة تسوية المتضررين:** إذ يعتبر التعويض في عقد التأمين أهم التزامات التأمين المؤمن اتجاه المؤمن لهم، وبالتالي فإن التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التأمين. وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين.

هـ. **ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار:** ويتمثل ذلك في نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

و. **نقص الابتكار في المنتجات التأمينية:** إذ لا يوجد الكثير من المنتجات التي تتلائم مع رغبات المؤمن لهم، وعدم ترويج هذه المنتجات بالشكل المناسب في حال وجدت[1].

[1] - حورية حميدوش، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1995-2010)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص ص 206-207.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النقاط التالية:

- عرف نظام التأمين الجزائري تطورات عديدة بدءا من الوجود الفرنسي إلى غاية التوجه نحو اقتصاد السوق الذي أوجب التغيير بإصدار الأمر 95-07، والأمر المعدل والمتمم له 06-04 لـ 20 فيفري 2006، ومن أهم ما جاء به هذا الأخير فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص.
- توجد في الجزائر 23 شركة تأمين، عشر منها عمومية، عشر خاصة وثلاث تعاضديات.
- توجد في الجزائر ثلاث هيئات مراقبة لقطاع التأمين: المجلس الوطني للتأمينات وهيئة مركزية المخاطر ولجنة الإشراف والرقابة على التأمينات وتترأسهم وزارة المالية.
- قطاع التأمين يتميز بهيمنة المؤسسات العمومية، حيث تعتبر الشركة الوطنية للتأمين هي الشركة الرائدة في السوق.
- قطاع التأمين يتميز بضعف فرع تأمينات الأشخاص مقارنة بتأمينات الأضرار.
- بين الجدول الاقتصادي الكلي TEE أن قطاع التأمين يؤثر ويتأثر بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن التعويضات التأمينية تساهم في مواصلة مسير كافة المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في نسب الدخل الوطني المتاح الخام ونسب الادخار الخام المحققة ومن تثم تحقيق قيمة مضافة إلا أن هذه النسب لا تزال في أدنى مستوياتها، إذ نجد أنها لا تتعدى 2% من الدخل الوطني المتاح والادخار الخام الإجمالي.
- تدني مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام التي لم تبلغ في أحسن السنوات 0.8% مقارنة بـ 6.28% كمعدل عالمي.
- ضعف إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين، وهذا ما أظهره معدل كثافة التأمين الذي لم يتعد أعلى معدل له خلال فترة 2007-2017، 40 دولار مقارنة بـ 1228دولار للفرد في قطر و59 دولار في قطر و55 دولار في تونس.
- أما عن مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تعبئة الادخار الداخلي فتعد هي الأخرى ضعيفة جدا، حيث لم يتعد متوسطها خلال فترة الدراسة نسبة 0.13 مقارنة بـ 11% في قطر و 3.65%في المغرب و 1.61% في تونس، ويفسر ذلك بالضعف الكبير في فرع التأمين على الأشخاص باعتباره أحد الروافد الأساسية للادخار طويل الأجل.
- فيما يتعلق بتقييم أداء قطاع التأمين الجزائري من ناحية درجة الوفاء بتعويض المستأمنين عن الأضرار التي لحقت شخصهم أو ممتلكاتهم، فإنه يسجل ضعفا مزمنا من هذا الجانب، حيث لم يتعد متوسط نسبة التعويضات المدفوعة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2017، 0.5 %

مقارنة بـ 6.65% في قطر و 1.5% في المغرب و 1% في تونس وهو ما يؤثر بشكل سلبي على صورة ومصداقية شركات التأمين لدى جمهور المستأمنين.

- انعكس ضعف الدور الادخاري لقطاع التأمين الجزائري على مساهمته في الاستثمار الوطني، حيث قدر متوسط هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2007-2017، بـ 0.40%مقارنة بـ 11% في قطر و2 % في كل من تونس والمغرب، ويرجع ذلك أساسا كما تم الإشارة إليه سابقا إلى ضعف نشاط التأمين على الأشخاص.
- توجد عدة تحديات وأسباب ساهمت في تأخر وتباطؤ وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر من أهمها: غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الاستثمار، نقص الابتكار في المنتجات التأمينية، العامل الديني، طول مدة تسوية المتضررين...

هذه أهم النقاط التي تم التوصل إليها في هذا الفصل، وسيهتم الفصل الثالث بدراسة مختلف الآليات والفرص الممكن اعتمادها واستغلالها لتفعيل دور التأمين في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

آليات تفعيل دور التأمين للنهوض بالاقتصاد الوطني، عرض لبعض التجارب الدولية، آفاق 2025

المبحث الأول: تفعيل دور التأمين في الجزائر كمستثمر مؤسسي

المطلب الأول: مسار التوظيفات المالية لشركات التأمين في الجزائر

المطلب الثاني: متطلبات تطوير السياسة الاستثمارية لدى شركات التأمين في الجزائر، دراسة مقارنة الجزائر – قطر

المبحث الثاني: الابتكار في مجال التأمين كمحرك للنمو في أسواق التأمين

المطلب الأول: نماذج ابتكار منتجات التأمين في العالم

المطلب الثاني: الابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري

المطلب الثالث: متطلبات تطوير التأمين التكافلي في الجزائر

المبحث الثالث: استكشاف فرص التأمين في التكنلوجيا كمستقبل لصناعة التأمين: آفاق 2025

المطلب الأول: تكنلوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين

المطلب الثاني: التأمين التكنلوجي : دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر – قطر

المطلب الثالث: فرص التأمين الإلكتروني: آفاق 2025

خلاصة الفصل

تمهيد

بعد أن تم تبيان مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري، وتم التوصل إلى أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني ضعف مزمن ولا يزال في أدنى مستوياته ما انعكس على ضعف مساهمته في معدلات الادخار والاستثمار الوطني، سيتم دراسة مختلف الآليات والفرص الممكن استغلالها والتي من شأنها ترقية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري، وسنحاول الاستفادة من صيغ نشاط شركات التأمين في دولة قطر نظرا للمكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجة الاقتصادي، وهذا بالتركيز على سياسة الاستثمار في شركات التأمين القطرية وتكنلوجيا التأمين وكذا آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين من تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني بشكل واسع وفي جميع مجالات التأمين، وتثمين جهود لتجارب الاقتصاديات الصاعدة وكذا بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتها وجوانب قوتها في مجال الابتكار في التأمين التكافلي باعتبارهما رائدان في هذا المجال على مستوى العالم.

ولإنجاز هذه الدراسة سنعتمد المنهجية التالية:

- في **المبحث الأول:** تفعيل دور التأمين في الجزائر كمستثمر مؤسسي
- **في المبحث الثاني:** الابتكار في مجال التأمين كمحرك للنمو في أسواق التأمين
- في **المبحث الثالث:** استكشاف فرص التأمين في التكنولوجيا كمستقبل لصناعة التأمين: آفاق 2025

المبحث الأول: تفعيل دور التأمين في الجزائر كمستثمر مؤسسي

من خلال تحليلنا لمساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني بالمقارنة مع دول أخرى وجدنا أن قطاع التأمين في الجزائر يعد الأضعف من بين الدول المختارة من ناحية المساهمة في الاستثمار الوطني ما يعني أن قطاع التأمين بالجزائر لا يقوم بدوره كمستثمر مؤسسي، في حين ظهر لنا جليا المكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجة الاقتصادي من خلال قدرته على تعبئة موارد معتبرة من الادخار المحلي التي يعاد توظيفها في تمويل الاقتصاد، حيث كان متوسط مساهمة هذا القطاع في الاستثمار الوطني طول فترة 2007-2017 يفوق 11% .[1]

وعلى هذا الأساس، نريد في هذا العنصر معرفة السياسات الاستثمارية بشركات التأمين القطرية من أجل استنتاج أهم النقاط التي من شأنها تفعيل دور التأمين كمستثمر مؤسسي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مسار التوظيفات المالية لشركات التأمين في الجزائر

في هذا المطلب سيتم تبيان السياسات الاستثمارية في شركات التأمين الجزائرية في العنصر الأول، ثم عرض لمسار التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من سنة 2015 إلى سنة 2017 في العنصر الثاني.

أولا: السياسات الاستثمارية في شركات التأمين الجزائرية

قبل سنة 1995، لم يكن هناك اختيار في توظيف التزامات شركات التأمين، حيث كانت الخزينة العامة هي الطريق الوحيد لذلك، أما بعد سنة 1995، تم تحرير نشاط التأمين والسماح للشركات الخاصة بممارسة النشاط التأميني ودخول السوق وكان ذلك من خلال الأمر 07/95، المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات، وأصبح بإمكان شركات التأمين تنويع توظيفاتها، وحددت نسبة التوظيف بـ 50% على الأقل توظف في شكل سندات خزينة، والباقي يوزع على عناصر الأصول وعلى أن لا تتعدى نسبة العقارات 10%، في سنة 1996 حددت تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات والذي نص على تخصيص 65% على الأقل للقيم الحكومية والباقي يوزع على عناصر الأصول حسب الفرص المتاحة في السوق.[2]

---

[1] – أنظر الفصل الثاني ص 115.

[2] - صالحي عبد القادر، سالم راضية، **الوساطة المالية لشركات التأمين وأثرها على تفعيل السوق المالي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي،عنابة العدد التاسع، المجلد الثالث، ص 59.

في سنة 2002، أصبح توظيف التزامات شركات التأمين الجزائرية يسير وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13_114، حيث يلزم القانون في الجزائر شركات التأمين بالقيام باستثمارات بشكل أساسي على أربعة مستويات: الخزينة العمومية، البنوك (العمومية والخاصة)، الاستثمار في الأسهم (شراء الأوراق المالية) وشراء العقارات، يجبر هذا القانون شركة التأمين بتوظيف ما لا يقل عن 50% من مدخراتها حصرا لشراء سندات الخزينة العمومية، كذلك حددت بـ 20% الحد الأقصى الممكن تخصيصه للمساهمات في الشركة غير المصنفة في البورصة[1]، وذلك عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 13_114 الصادر في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين، فحسب المادة الثانية (2) من هذا المرسوم:

"يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازناتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط التي يحددها هذا المرسوم."

تهدف الأرصدة المقننة إلى تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء، وعلى ذلك يجب على شركات التأمين أن تكوّن وتسجل في خصوم موازنتها مختلف عناصر الأرصدة المقننة (رصيد الضمان، رصيد أخطار الكوارث الطبيعية، الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها).

أما الأرصدة التقنية، فهي عبارة عن رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المتخذة حسب الحالة، تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في إعادة التأمين المسماة "الشركات المتنازلة"، وتطبيقا لقاعدة القيد المزدوج في المحاسبة، ينص المرسوم التنفيذي 114/13 على أن ترد الالتزامات المقننة بما فيها من أرصدة تقنية وأرصدة مقننة في جانب

خصوم ميزانية شركة التأمين، وتمثيلها بما يعادلها في جانب الأصول من العناصر الآتية[2]:

- **قيم الدولة:** وهي تتمثل في كل من: سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، إضافة الى السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها. علما ان تمثيل الالتزامات المقننة من قيم الدولة يجب أن يساوي نسبة 50% على الأقل على أن يكون نصفها ممثلا بقيم متوسطة وطويلة الأجل.

[1] - Conseil national des assurances, **Contribution des Assurance a l'économie,** revue de l'assurance N° 8, Janvier à Mars 2015**,** P 26.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

- **القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:** تتشكل من كل من السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛ السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية، عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر؛ السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **الأصول العقارية:** نجد ضمنها كل من العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.
- **توظيفات أخرى:** تتمثل في كل من: السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع الى أجل لدى البنوك، وأي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا: عرض لمسار التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من سنة 2015 الى سنة 2017

يوضح الجدول الموالي إجمالي الالتزامات المقننة لشركات التأمين الجزائرية حسب نوعيها

جدول رقم(25): إجمالي الالتزامات المقننة حسب نوعيها

وحدة: مليون دج	سنة 2015		سنة 2016		سنة 2017	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
الأرصدة التقنية	124718	**92.27**	124536	**92**	137569	**92**
الأرصدة المقننة	10454	**7.73**	11056	**8**	1137	**8**
اجمالي الالتزامات المقننة	**135172**	**100**	**135592**	**100**	**138706**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances, direction des assurances, ministère des finances, les anneés (2015, 2016,2017).

من خلال الجدول يتضح أن الأرصدة التقنية تمثل حصة الأسد من اجمالي الالتزامات المقننة خلال السنوات الثلاثة بنسبة تفوق 90%، في حين نسبة الأرصدة المقننة من اجمالي الالتزامات المقننة لا تتعدى 8% في كل سنوات الدراسة. ويرجع سبب ذلك الى أن الأرصدة التقنية عبارة عن مخصصات تهدف الى مواجهة مختلف الالتزامات المتوقعة والناجمة عن عقود التأمين وإعادة التأمين. في حين تهدف الأرصدة المقننة الى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها في حالة عدم كفاية الأرصدة التقنية بسبب نقص في تقييمها، أو عن تصريحات لخسائر بعد اقفال السنة المالية، أو نقص في قيمة الأصول الممثلة للالتزامات المقننة.

والجدول الموالي يوضح التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها.

جدول رقم (26): التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: مليون دينار

التوظيفات	سنة 2015		سنة 2016		سنة 2017	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
قيم الدولة	113431	**45**	138959	**52**	149981	**55**
القيم المنقولة	20915	**8**	24356	**9**	22647	**8**
ودائع لأجل	69960	**28**	46454	**18**	45804	**17**
ودائع لدى المتنازلين	12514	**5**	12673	**5**	12411	**5**
مجموع التوظيفات المالية	**216820**	**86**	**222442**	**84**	**230843**	**84**
أصول ثابتة (عقارات)	35447	**14**	42918	**16**	43032	**16**
المجموع	**252267**	**100**	**265360**	**100**	**273875**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances, direction des assurances, ministère des finances, les anneés (2015, 2016,2017).

يوضح الجدول رقم (26) أعلاه، التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها، حيث نجد أن أغلب التوظيفات وجهت في شكل قيم الدولة والتي كانت في ارتفاع طول فترة الدراسة من 45% عام 2015 إلى 55% عام 2015، وهذا راجع إلى إجبارية التوظيف في هذا الصنف حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 13-114 والذي حدد أن تكون 50% من التوظيفات المالية لشركات التأمين ممثلة في قيم الدولة، وهذه النسبة لا تعبر إلا عن ادخار شركات التأمين في الاقتصاد المحلي، والذي يوجه لخدمة مختلف المشاريع الاقتصادية، ونجد أنه بالنسبة لتوظيف الأموال في شكل ودائع لأجل يحتل المرتبة الثانية نظرا لأنها مضمونة وتدر إلى التاريخ المحدد لاسترجاعها فوائد بنسبة معينة، كما تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، كما يبين الجدول أن شركات التأمين تقوم بتوظيف جزء معتبر من أموالها في شكل عقارات بنسبة تتراوح ما بين 14 و16 % طول سنوات الدراسة، وهذا نظرا لأهمية الاستثمار في العقار وما تدره من عوائد مالية. وتبقى التوظيفات المالية الموجهة في شكل قيم منقولة وودائع لدى المتنازلين هي التي تقل عن باقي التوظيفات، وهذا راجع أولا بالنسبة للقيم المنقولة لما له انعكاس على واقع البورصة الجزائرية، حيث أن نسبة التوظيفات الموجهة في شكل قيم منقولة الموضحة في الجدول راجع إلى نشاط شركة أليانس للتأمين الوحيدة المدرجة في البورصة ما ينعكس على قلة توجيه التوظيفات في هذا الصنف، وبالنسبة للودائع لدى المتنازلين فهي تعبر

عن ودائع تودعها شركات التأمين بصفتها معيد التأمين لدى شركات تأمين أخرى لمواجهة الالتزامات التي تترتب عن العقود المتنازل عنها.

المطلب الثاني: متطلبات تطوير السياسة الاستثمارية لدى شركات التأمين في الجزائر، دراسة مقارنة الجزائر – قطر

يهدف هذا المطلب إلى إعطاء صورة واضحة عن العوامل التي تؤثر في بناء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين القطرية وتزويد شركات التأمين الجزائرية بالمعلومات الصحيحة، والعمل على معالجة الاختلالات من أجل تحسين وتطوير مستوى الأداء في المحافظ الاستثمارية في هذه الشركات.

أولا: السياسات الاستثمارية في شركات التأمين القطرية

يتسم قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي بالتنوع، كما يتواجد عدد كبير من الشركات الوطنية والأجنبية، مع ازدياد الحاجة إلى السلامة والحماية من الخسائر والاضرار غير المتوقعة، اكتسب قطاع التأمين أهمية قصوى، توسع قطاع التأمين الخاضع لرقابة مصرف قطر المركزي خلال العام 2019، ويتألف من أربعة عشرة شركة خلال هذا العام، منها عشر شركات محلية وأربعة فروع لشركات دولية ، تسع منها شركات تقليدية خمس شركات تكافل ومن بين الشركات المحلية هناك خمس شركات مدرجة في بورصة قطر، لا يشمل قطاع التأمين السماسرة والوسطاء وشركات إعادة التأمين.[1]

أ. متطلبات السياسة الاستثمارية في شركات التأمين القطرية

حدد مصرف قطر المركزي لإدارة استثمارات شركات التأمين وفق جملة من المتطلبات من أهمها[2]:

- يجب على شركة التأمين أن تضع وتحتفظ بسياسة استثمار تبين طبيعة ودور أنشطتها الاستثمارية.
- يجوز أن تكون سياسة الاستثمار متوافقة مع سياسات وإجراءات مخاطر الاستثمار الخاصة بها، حيث تتألف متطلبات مخاطر استثمار شركة التأمين من مجموع ثلاث عناصر، مخاطر الأصول، ومخاطر الأصول خارج الميزانية ومخاطر الخصوم خارج الميزانية. تتضمن مخاطر الأصول تخلف شركات التأمين عن تحصيل أقساط التأمين المستحقة من أصحاب الوثائق، وتخلف شركة إعادة التأمين عن تنفيذ التزامها المالي بإعادة الدفع إلى شركة التأمين عند تقديم مطالبة، والغرض من عنصر مخاطر الأصول هو إلزام شركة التأمين بالاحتفاظ برأس مال مقابل تلك المخاطر والخسائر

[1] – تقرير الاستقرار المالي، مصرف قطر المركزي، 2019، ص 100.(www.qcb.gov.qa).

[2] – التعليمات التنفيذية لشركات التأمين، مصرف قطر المركزي، الطبعة الأولى، 2018، ص 323.(www.qcb.gov.qa)

غير المتوقعة المحتملة، واحتسابه يكون بضرب قيمة كل أصل من أصولها في نسبة مئوية لمخاطر الأصل المنطبقة والتي يحددها مصرف قطر المركزي، أما مخاطر الخصوم فهي كذلك جزء من متطلبات مخاطر استثمار شركة التأمين، حيث تكون شركة التأمين معرضة لمخاطر استثمار مختلفة من خلال معاملات أو صفقات غير تلك المعكوسة في ميزانياتها العمومية، والغرض من عنصر مخاطر الخصوم هو إلزام شركة التأمين بأن تحتفظ برأس مال مقابل تلك المخاطر.

- يجب أن تتسم الأصول بخصائص الأمان والربحية والقابلية للتسويق، ويجب أن تكون منوعة وموزعة بشكل كاف، كما يجب أن تكون بمبلغ كاف وبعملة مناسبة وفي فترة مناسبة لضمان تطابق التدفقات النقدية الداخلة الناشئة عنها مع التدفقات الخارجة المتوقعة من خصوم التأمين الصافية عند استحقاق الخصوم.

ب. ماهي الأصول والاستثمارات

- يجوز لشركة التأمين أن تستثمر في أي أصل أي أداة استثمارية فقط إذا تمكنت من تحديد وقياس ومراقبة وإدارة والتبليغ عن المخاطر الناشئة عن الأصل أو الأداة، وتمكنت من أخذ تلك المخاطر في عين الاعتبار عند تقييم احتياجاتها من الملاءة.
- يجب على شركة التأمين أن تجري استثمارات بطريقة تضمن أن الأصول الموجودة في محفظتها آمنة وسائلة ومربحة وذات نوعية جيدة وأنها تتفادى الاعتماد المفرط أو التركز على فئة أصل أو منطقة أو مصدر أو مجموعة مصادر وأن تتفادى التراكم الفائض للمخاطر في المحفظة.
- في كل الأحوال يجب على شركة التأمين استثمار 5% على الأقل من أصولها المنطبقة في النقد/الودائع لدى البنوك أو ما يعادل النقد داخل قطر.
- يجب على شركة التأمين أن تحتفظ بمستويات احترازية لاستثماراتها في الأصول والأوراق المالية غير المقبولة للاتجار بها في سوق مالية منظمة.
- يجب على شركة التأمين أن تستثمر أصولا تملكها لتغطية مخصصات فنية تناسب طبيعة وفترة خصوم التأمين الخاصة بها وتعود بالمنفعة على كافة أصحاب الوثائق والمستفيدين، مع مراعاة أي أهداف للسياسة تم الإفصاح عنها من قبل شركة التأمين.[1]
- من بين صور الأشكال التي يتوقعها المصرف على سبيل المثال للاستثمارات التي يتم امتلاكها لتغطية المخصصات الفنية بشكل أصول سائلة ما يلي[2] :
  - النقد وأدوات النقد المعادل

[1] – التعليمات التنفيذية لشركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 325.

- ودائع لأجل
- أوراق مالية قابلة للاتجار على الفور
- أسهم في شركات مدرجة علنا
- سندات سائلة لشركات أو لدولة.

ج. توزيع وتخصيص الموجودات المستثمرة المسموح بها من قبل شركات التأمين في دولة قطر

يوضح الجدول الموالي توزيع وتخصيص الموجودات المستثمرة المسموح بها من قبل شركات التأمين في دولة قطر.

جدول رقم (27): الموجودات المستثمرة المسموح بها من قبل شركات التأمين في دولة قطر

نوع الأصول المستثمرة	العمود أ الحد الأعلى لفئة أصول معينة	العمود ب الحد الأعلى لجهة واحدة أو لمجموعة من الجهات
النقد، الودائع لدى البنوك وما يعادلها داخل قطر	%100	%50
النقد، الودائع لدى البنوك وما يعادلها خارج قطر	%50	%25
الأوراق المالية والسندات السيادية الصادرة عن دولة قطر أو كيان في القطاع الحكومي	%95	%25
السندات السيادية الأخرى ذات التصنيف 1و2	%80	%25
السندات والصكوك ذات التصنيف 1و2 باستثناء الديون الحكومية	%30	%20
السندات والصكوك ذات التصنيف 4 أو 5 باستثناء الديون الثانوية	%10	%5
الاستثمار في الأسهم المدرجة في بورصة قطر بما في ذلك أسهم الامتياز والصناديق الاستئمانية	%30	%15
الاستثمار في الأسهم غير المدرجة بما في ذلك أسهم الامتياز والصناديق الاستئمانية (خارج قطر)	%10	-
صناديق إدارة النقد مصنفة في الفئة 1 أو 2 أو 3	%20	%10
صناديق إدارة النقد مصنفة في الفئة 4 أو 5	%10	%5
القروض بما في ذلك تلك المضمونة بوثائق التأمين على الأشخاص	%30	%15
الدين الثانوي المدرج أو غير المدرج	%5	-
ملكية العقارات المباشرة	%20	-
الأصول غير أصول إعادة التأمين المستثمرة الأخرى	%10	-

المصدر: التعليمات التنفيذية لشركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 327.

ثانيا: الأوعية الاستثمارية المختلفة لشركات التأمين القطرية خلال الفترة 2015-2019

يوضح الجدول الموالي عرض لمسار استثمارات شركات التأمين حسب صنفها في دولة قطر خلال الفترة 2015-2019.

جدول رقم (28): مسار استثمارات شركات التأمين في دولة قطر خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليون ريال قطري

	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الموجودات	39.709	44.511	49.963	55.182	57.289
إجمالي الاستثمارات	18.362	22.685	24665	25.835	26.672
أوراق مالية مضمونة العائد	2.058	8.589	11.207	13.487	13.112
استثمارات الأسهم	8.743	6.218	5.751	4.606	5.676
العقارات	7.078	7.365	6.361	6.437	6.455
استثمارات أخرى	482	512	1.448	1.304	1.326

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقرير الاستقرار المالي، مصرف قطر المركزي، للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019). أنظر: (www.qcb.gov.qa)

ولتحليل أكثر دقة ندعم الجدول بالشكل رقم (20) الموالي:

الشكل رقم (20): استثمارات شركات التأمين في دولة قطر عام 2019

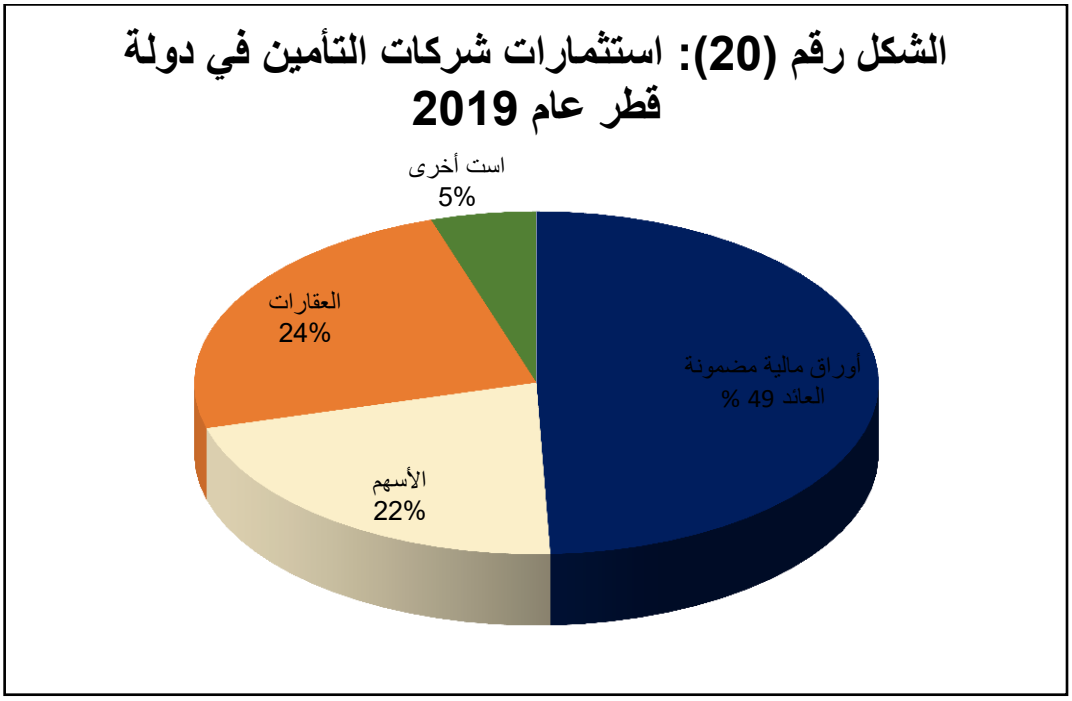

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول

يعرض الجدول رقم (28) أعلاه، مسار استثمارات شركات التأمين بدولة قطر خلال الفترة 2015-2019، ونظرا لقلة المعلومات يقتصر التحليل على شركات التأمين الخمس المدرجة في البورصة العاملة في قطر، حيث تشارك هذه الشركات بصفة رئيسية في التأمينات العامة وليس التأمين على الحياة مثل التأمين على الممتلكات، التأمين ضد الكوارث، التأمين الهندسي، تأمين السيارات والتأمين الصحي، حسب احصائيات تقرير الاستقرار المالي لمصرف قطر المركزي عام 2019، بلغ إجمالي موجوداتها في عام 2019 نحو 57.2 مليار ريال قطري، حيث تصل حصة أكبر شركتين إلى ما يقارب 80%.

من خلال تحليلنا للجدول، نلاحظ ارتفاع في حصة موجودات شركات التأمين طول الفترة الدراسة، فحسب تقرير الاستقرار المالي لمصرف قطر المركزي لعام 2019، استمرت موجودات شركات التأمين في تشكيل ثلاث أرباع إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة مصرف قطر المركزي، كما استمرت حصة استثمارات شركات التأمين في الارتفاع طول فترة الدراسة، كما نلاحظ أن محفظة الاستثمارات التأمينية لشركات التأمين القطرية، تتميز بالتنويع ومما يعكس الأمان، كما نلاحظ أن الجزء الأكبر من استثمارات شركات التأمين القطري موجهة للسوق المالي القطري، والمتمثلة في الأوراق المالية بمختلف أنواعها، حيث نجد الاستثمارات في الأدوات ذات الاستحقاق الثابتة تمثل ما يقارب نصف المحفظة

الاستثمارية حسب ما يوضحه الجدول والشكل رقم أعلاه، واستمر الاستثمار في العقار والأسهم في الاعتدال طول فترة الدراسة، ولتنظيم تقييم الاستثمارات في العقارات والأسهم في شركات التأمين، أصدر مصرف قطر المركزي تعميما يحدد مبادئ وضوابط التقييم، وآلية الاعتراف بالأرباح غير المحققة، ومن المتوقع أن يضمن ذلك التحوط الأفضل لشركات التأمين من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار الموجودات المستثمر فيها، كذلك إن كبر استثمار أموال شركات التأمين في السوق المالي القطري فهذا يدل على أن هذا الأخير نشط ويتسم بالتطور.

وبالتالي يمكننا القول أن شركات التأمين القطرية تفضل البيئة الاستثمارية المستقرة التي تضمن تدفق عائد استثماري منتظم مع أقل قدر من المخاطر الاستثمارية التي سوف تتعرف لها وبذلك تفضل السياسة المتحفظة لاحتوائها على أدوات استثمارية تمتاز بدخلها الثابت كأذونات الخزينة والأسهم الممتازة، وكما تعتمد على مبدأ تنويع الاستثمارات في محافظها الاستثمارية الذي يتمثل في تنويع وتشكيل الأدوات الاستثمارية (أسهم، سندات، أوراق مالية أخرى، قروض أرصدة لدى البنك وعقارات)، حيث أن انخفاض سعر بعض هذه الأدوات قد يعوضه ارتفاع سعر بعضها الآخر.

ثالثا: النتائج والدروس المستفادة من السياسة الاستثمارية لشركات التأمين القطرية

من بين أهم النقاط المستخلصة من السياسة الاستثمارية لشركات التأمين القطرية والواجب أخذها بعين الاعتبار لتفعيل الدور الاستثماري لشركات التأمين الجزائرية ما يلي:

أ. **القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الجهات الرسمية والرقابية:**

حيث أن استقرار هذه التشريعات وملاءمتها له أكبر الأثر في تشكيل المحافظ الاستثمارية في قطاع التأمين، إذ نجد أن المشرع الجزائري يلزم شركات التأمين توظيف ما لا يقل عن 50% من مدخراتها حصرا لشراء سندات الخزينة العمومية، في حين لا توجد سياسات معينة تحكم تكوين هذه المحافظ، في شركات التأمين القطرية على اعتبار أن ميول المستثمر واتجاهاته هو الشخص المسؤول عن تكوين هذه المحافظ وإدارتها في شركات التأمين القطرية، آخذا بعين الاعتبار سياسات وإجراءات مخاطر الاستثمار الخاصة بها وهذا من أجل تغطية مجموعة المخصصات الفنية.

ب. **المخاطرة والعائد المتوقع:**

إن من أكثر العوامل أهمية في نظر مديري الاستثمار في شركات التأمين، هو حجم المخاطرة الاستثمارية التي سوف تتعرض لها محافظهم الاستثمارية باختلاف أنواع هذه المخاطر، فالغالبية يسعون للحصول على أكبر عائد ممكن من خلال محافظهم بأقل مستوى من المخاطر، فمعظمهم يفضلون اتباع السياسة المتحفظة لاحتوائها على أدوات استثمارية تمتاز بدخلها الثابت كأذونات الخزينة والأسهم الممتازة.[1]

وهذا ما ظهر في تشكيل المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين القطرية، حيث نجد أن المشرع القطري ألزم شركات التأمين بأن تتسم محفظتها الاستثمارية بخصائص الأمان والربحية ويجب أن تكون موزعة ومنوعة بالشكل الكاف وهذا ما يؤمن لهم الاستقرار النسبي لمحافظهم الاستثمارية بما يضمن لهم تحقيق عوائد معقولة يصاحبها مستويات معقولة من المخاطرة.

ج. **ضرورة التكامل بين شركات التأمين والبنوك والأسواق المالية:**

تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دور غير مباشر كواحدة من أهم مؤسسات الوساطة المالية، حيث تقوم هذه الشركات بتجميع فوائض الوحدات ذات الفائض في صورة أسهم وأقساط تأمين، وتقوم بنقلها إلى الوحدات ذات العجز من المشروعات، وفي هذا السياق وجدنا أن المشرع القطري يلزم شركات التأمين في كل الأحوال إيداع ما لا يقل عن 5% من أصولها المنطبقة في النقد / الودائع لدى البنوك أو ما يعادل النقد داخل قطر حماية للمدخرات الوطنية ومنع تسريبها إلى الخارج وأيضا نظرا لأنها مضمونة وتدر إلى التاريخ المحدد لاسترجاعها فوائد بنسبة معينة، كما تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، ومن خلال تحليلنا لمسار التوظيفات المالية لشركات التأمين القطرية، فوجدنا أنه إن كبر استثمار أموال شركات التأمين في السوق المالي القطري فهذا يدل على أن هذا الأخير نشط ويتسم بالتطور، ويمكننا القول أن للمحافظ التأمينية في قطر دور في تطوير وتنشيط السوق المالي القطري وهذا من خلال ما تقدمه من فرص استثمارية تتناسب وأوضاع السوق المالي، خاصية التنويع التي تتميز بها هذه المحافظ وما يترتب عليها من تخفيض للمخاطر من شأنها تشجيع المستثمرين على استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية، وكذا توفير السيولة اللازمة للسوق المالي مما يشجع المستثمرين على التوجه للسوق المالي لتمويل نشاطاتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك فقط.

[1] – عبد المعطي رضا أرشيد، **العوامل المؤثرة على بناء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين الأردنية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الأردن، العدد التاسع، المجلد الثاني، ص 27.

المبحث الثاني: الابتكار في مجال التأمين كمحرك للنمو في أسواق التأمين

إن جل الدول العربية تتبنى منتجات مقلدة من العالم الغربي لا تتناسب مع خصائص المستهلك العربي عاداته، تقاليده، دينه وثقافته، لذا وجدنا أن سوق التأمين في الجزائر يعرف نقص في الطلب على المنتجات التأمينية لاسيما منتجات التأمين على الأشخاص مثله مثل باقي بلدان الوطن العربي حيث أن المستهلك الجزائري لا يشتري سوى منتجات التأمين الإجبارية واحتكار منتج تأمين السيارات بسوق التأمين الجزائري كونه إجباري كما بيناه سابقا.[1]

لذا لا بد لشركات التأمين الجزائرية أن تشجع الابتكار لاعتباره أهم عامل محرك للنمو في أسواق التأمين من ذلك مثلا تجربة البلدان الصاعدة.

من هذا المنطلق نريد تقديم أهم نماذج ابتكار منتجات التأمين التي من شأنها تفعيل دوره في نمو الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نماذج ابتكار منتجات التأمين في العالم

سيتم التطرق لأهم نماذج الابتكار في البلدان الصاعدة باعتبار التأمين المحرك الرئيسي للنمو في هذه الدول مع أخذ أمثلة لنماذج الابتكار في إفريقيا.

أولا: تجربة البلدان الصاعدة

حسب دراسة قامت بها المجلة السويسرية للتأمين وإعادة التأمين « sigma swiss re » على البلدان الصاعدة، "يعتبر التأمين المحرك الرئيسي للنمو في البلدان الصاعدة"، ويرجع السبب لاعتبار التأمين المحرك الوحيد للنمو في هاته الدول هو الاستقرار السياسي وخصوبة البيئة الاقتصادية لتلك الدول بالإضافة إلى التطور في المجال القانوني وفي آليات الرقابة والإشراف على القطاع التأميني وظهور منتجات تأمينية جديدة أو ما يعرف بالابتكار، وفي الاستخدام الفعال لقنوات التوزيع البديلة للمنتجات التأمينية، وهو ما ساعد على التطور والنمو للأقساط المتعلقة بالتأمين.[2]

---

[1] – أنظر الفصل الثاني ص 93.

[2] – عمر موساوي، **الإبداع في المنتجات التأمينية ودوره في تحريك النمو في الأسواق الصاعدة**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير – تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012، ص 12.

أ. البيئة الاقتصادية الملائمة

إن الشروط الاقتصادية المقبولة هي التي تخلق تأثير قوي على النمو المتعلق بالأقساط التأمينية في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية و بالتالي فإن الترابط الإيجابي بين التوسع الاقتصادي والتطور المتعلق بالأقساط التأمينية. وهما يدعمان بعضهما البعض "فالتوسع الاقتصادي يترجم في الزيادة في الاستهلاك و كذلك الزيادة في الاستثمار والقيام بالإنتاج وتطوير وتحسين البنية التحتية بالإضافة إلى الارتفاع المتعلق بالمداخيل و الثروة، هو ما يؤدي الزيادة في الطلب على التأمين على المدى الطويل وبالتالي زيادة حجم الأقساط وبالتالي فان قطاع التأمين هو وسيلة للادخار والذي يقود إلى الاستثمار و يساعد على الاستهلاك و تعزيز الروح المقاولتية بفضل تحويل الخطر.

ب. التطور في المجال القانوني وفي آليات الرقابة والاشراف على القطاع التأميني

ففي البلدان التي أسواقها تكون صاعدة نجد أن الأطر التنظيمية والقانونية هي التي تحفز المؤمنين بشكل حيوي سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات على التأمين ودفع الأقساط و تسديدها وبذلك يحدث النمو في قطاع التأمين، بينما نجد أن تحطيم كل الأطر التنظيمية المتعلقة بكل آليات الرقابة من طرف الهيئات المكلفة بالإشراف والرقابة على التسعيرات المتعلقة بالمنتجات التأمينية وكذلك نوعية المنتجات لأجل السماح بابتكار منتجات جديدة. هناك عدة وسائل رقابية مستحدثة تتيح من خلال تبنيها وتطبيقها لأجل تقوية المزيد من القواعد المتعلقة بالملاءة والحفاظ على ذو الطبيعية الإجبارية نظرا لأهميته، ومنه فإن كل الخواص و المؤسسات يبقوا مسؤولين من الناحية القانونية والضحايا من هذه الناحية يمكنهم الحصول على التعويضات بطريقة مناسبة، بينما الحكومة يمكنها أن تتدخل لأجل الوقاية المتعلقة بالخواص الذين لا يملكون التأمين الصحي والتأمين ضد الشيخوخة.[1]

إن الإصلاحات تساعد قطاع التأمين في بعض الأسواق الصاعدة لخلق منافسة سليمة، ونمو مرتفع وبعض الاستقرار، وعليه فإن الرقابة والإشراف المتعلقة بقطاع التأمين تسهم في حماية المستهلكين وكذلك قطاع التأمين، ففي الهند وهي إحدى اقتصاديات البلدان الصاعدة قامت بالتحضير وإعداد قوانين وتشريعات منظمة للقطاع متعلقة بالتأمين المتناهي الصغر وتحديد شروط خاصة للاعتماد الإجباري للمؤمنين" الشركات التأمينية المعتمدة " الذي يستقوا أعمالهم من القطاع الريفي القروي والطبقات الاجتماعية الضعيفة جدا، وبالتالي فإن التأمين المتناهي الصغر الذي تقدمه هاته الشركات يوجه إلى الطبقات الاجتماعية المحرومة وذات الدخل الضعيف وهو ما جعل السوق الهندية في المجال التأميني تعرف نموا سريعا في المجال

[1] – عمر موساوي، مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

التأميني ونموا في رقم أعماله و مداخيله وأكثر حماية للأفراد المؤمنين، بينما الكبيرة أو ذات الحجم الكبير فإنها تقدم من طرف الدولة مثل البرامج المتعلقة بالصحة، كما نجد أن الحكومة الهندية قامت بالترخيص للبنوك لتقديم منتجات تأمينية مثل طريقة بنوك التأمين، بينما تحطيم كل الأطر التنظيمية المتعلقة بالرقابة والإشراف على التسعيرات و يتمثل ذلك في إلغاء التسعيرات التي وضعتها الدولة كقيمة للمنتجات التأمينية وهو ما يحفز على التمييز ما بين المنتجات التأمينية المتعددة لخلق منافسة بينما التسعيرات تكون مقابلة للخطر المقدر كقيمة فقط. وهو ما يشجع ليس على الوقاية فقط من الحوادث بالنسبة للشركات الخاصة وبإعادة المقاصة بالسعر الأدنى في حالة وقوع الخطر ولكن يولد طلب على التأمين تكميلي من منظور الخطر الممتاز من ناحية العرض المنتج التأميني ذو الوقاية الممتازة، إن الأطر التنظيمية والتشريعية يجب أن تكون لها عدة أهداف منها: رفع القدرة المتعلقة بحماية المستهلكين والالتزام بقاعدة الشفافية وتجنب الوقوع في نتائج تقنية سلبية، كما نجد التغطية التأمينية الإجبارية المتعلقة بالمسؤولية المدنية للحوادث المتعلقة بالسيارات وضمان التعويض المعتبر لضحايا الحوادث يتيح اختراق للتأمين والتوسع لنمو القطاع، والتأمين الفردي وتأمين حوادث العمل والتأمين على الحياة الجماعي وهو ساهم في ارتفاع حجم الأقساط التأمينية في البلدان الصاعدة .

ج. ظهور منتجات تأمينية جديدة أو ما يعرف بالابتكار في المجال التأميني:

هناك عدة مؤمنين في أسواق البلدان الصاعدة يركزون على منتجات تقليدية مع تغيير بسيط في طبيعتها، وبالتوجه دائما لإعادة إنتاج منتجات جديدة للصناعة التأمينية والهدف هو التغيير في السوق المتعلقة بالبلدان الصاعدة، وهناك عدة علامات متعلقة بالتأمين على الحياة وبالتالي العمل على تقديم منتجات حسب ما يحتاجه العملاء من مختلف أشكالهم،[1] وبالتالي فإن التجديد في هذا الوقت يعتبر عامل مهم ومفتاح التمايز بالنسبة للشركات المؤمنة، وعليه فإن الابتكار أو ما يعرف بالتجديد يعتبر عامل مهم بالنسبة للشركة المؤمنة المبتكرة في تحقيق للنمو السريع في بعض أقسام السوق، فعلى سبيل المثال: الابتكار المتعلق بالمنتج في الأسواق الصاعدة، نأخذ في الحسبان التأمين المرتكز على مؤشر الظروف المناخية، منتج تأمين التكافلي، التأمين المتناهي الصغر، منتجات تأمينية بسيطة واسعة الانتشار وسهلة الاقتناء وذات سعر في المتناول.

أ. المنتج التأميني المتعلق بالجانب الفلاحي "الحلول التأمينية المرتكزة على التغيرات المناخية":

أول مثال على هذا النوع من المنتج المبتكر فيما يخص الفلاحة الذي يجوز على حصة مهمة في الأسواق الصاعدة ويهدف هذا المنتج المبتكر إلى الوقاية ضد المخاطر التي يتعرض لها المنتج الزراعي من أثر التغييرات المناخية فعلى سبيل المثال: الجفاف، البرد، الفيضانات، بالإضافة الى الآفات المتعلقة

[1] - عمر موساوي، مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

بالأمراض التي تصيب الزراعة وكذلك كل ما يتعلق بالجانب الحيواني والمحاصيل وكذلك التطورات الاقتصادية غير محفزة والسلبية مثل: التقلب في الأسعار والتقلبات في معدلات الفائدة والتعديلات المتعلقة في الطلب. بينما في الهند و المكسيك فإن الحلول المتعلقة بالتأمين المرتكزة على مؤشرات بيئية وهو مقدم لحماية المنتجات الفلاحية من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها. وعليه فإن الوثيقة التأمينية لها إمكانية في دفع التعويضات بعد جني المحاصيل لأن الأمطار ودرجات الحرارة لها انحرافات ذات معايير مناخية وعليه فإنه في الهند نجد أن سوق التأمين الفلاحي ونموه يكون بمساعدة الشركاء من معيدي التأمين ومع إعانة الحكومة.

ب. منتج التأمين التكافلي

التكافل هو منتج تأميني ذو شكل موافق للشريعة الإسلامية، وعلى سبيل المثال: الابتكار المتعلق بالمنتجات المتطابقة مع الشريعة موجودة في أسواق البلدان الصاعدة مثل ماليزيا وإندونيسيا ، وذلك بسبب الأخذ في الحسبان القوة البشرية الإسلامية في تلك البلدان، وعليه التكافل يعتبر من بين أهم أشكال التأمين[1]. وقد عرفه حسين حامد حسان على أنه : "عبارة عن تعامل مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين، يتعرضون لأخطار معينة على تلافي أثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضعف الناتج عن وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين التكافلي إدارة العمليات التأمينية واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا، أو مبلغا معلوما مقدما باعتباره وكيلا أو هما معا."[2]

ج. منتج التأمين متناهي الصغر

باشرت الحكومات والوكالات في الاستجابة لحاجات السكان في تلك المناطق ذو الدخول الضعيفة والذين يحتاجون لهذا النوع من التأمين.

يهدف التأمين الأصغر إلى تأمين حياة وحماية أصول ذوي الدخل المحدود والأسر من الكوارث الطبيعية أو المرض أو الوفاة أو الحوادث أو المحاصيل السيئة، وبالتالي فإنه يمكن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من إدارة مخاطرهم بشكل أفضل من خلال تزويدهم بشبكة أمان قادرة على منعهم من الوقوع مرة أخرى في براثن

[1] - عمر موساوي، مصعب بالي، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2] – ناصر عبد الحميد، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، 2009، ص 6.

الفقر، يشير المصطلح بشكل عام إلى مجموعة فرعية من منتجات التأمين التي تتميز بانخفاض أقساط التأمين ومبالغ التأمين، على أساس افتراض أن هذه تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.[1]

تعرف الرابطة الدولية لمشرفي التأمين الأصغر على أنه "حماية ذوي الدخل المنخفض ضد مخاطر محددة مقابل سداد أقساط منتظمة تتناسب مع احتمالية وتكلفة تلك المخاطر." [2]

د. استخدام أحدث قنوات التوزيع المتعدد لأجل دفع النمو في قطاع التأمين:

إن الاستخدام الفعال للقنوات التوزيع البديل أو ما يعرف بالتوزيع المتعدد يساعد المؤمنين على الوصول إلى تشكيلة واسعة من الناس في عدة أسواق وهم السماسرة و الوكلاء وهم من أهم القنوات والأكثر أهمية، وهناك عدة قنوات تتمثل في الانترنت والتوزيع الجزئي ومكاتب البريد وشركات الخدمات العمومية ومجموعات متعددة أكثر ملائمة للكسب والأكثر استخداما في الأسواق الصاعدة لتكملة البيع عبر القنوات التقليدية، وهناك قنوات توزيع أخرى أو "ما يعرف بالبنوك التأمينية" والملاحظ أن له من الأهمية في عدة دول وخصوصا في ميدان توزيع التأمين على الحياة، والملاحظ أنه لم يكن هذا النوع من المنتجات موجودا قبل سنة 2000، وعليه فإن بنوك التأمين بدأت تنمو بسرعة في كل من آسيا الصاعدة والتي تمثل حاليا حصة مهمة لبيع المنتجات التأمينية، خصوصا في المنتجات التأمينية على الحياة، والنمو السريع للبنوك التأمينية يفسر بالإصلاحات التي قامت بها كل من الصين ضمن الأطر التنظيمية والتشريعية وكذلك الهند، ومقدمي المنتجات التأمينية يريدون البحث عن المزيد من القنوات التوزيعية الأقل تكلفة، بينما نجد أن البنوك تقوم بتقديم المنتجات التأمينية وذلك لما تحصل عليه من مزايا من خلال تنويع مداخيلها. وتعتبر ماليزيا أن تقديم المنتجات التأمينية عن طريق بنوك التأمين إحدى القنوات الأساسية للتوزيع، حيث 50% من رقم أعمالها الحديث تم تحقيقه في قطاع التأمين على الحياة بواسطة قناة التوزيع المتمثلة في البنوك التأمينية، وعليه فماليزيا سجلت ثاني معدل اختراق لبنوك التأمين في آسيا الصاعدة بعد الصين.

هـ. المنتجات التأمينية المباعة بواسطة قنوات التوزيع التقليدية

إن تبني الطرق الحديثة في توزيع المنتجات التأمينية ساعد على زيادة الطلب على المنتج التأميني من خلال استغلال فجوات كانت غير مغطاة من السوق، وهذا لأنها كانت مهملة من قنوات التوزيع التقليدية

[1] - camilo téllez, **les pratiques émergentes dans le secteur de la micro-assurance mobile**, gsma publication, london, p 1.

[2] - عمر موساوي، مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وكذلك البنوك ومع ذلك يبقى المؤمنين " الشركات التأمينية" يولون أهمية كبيرة للوكالات التقليدية حيث يبقى الدور المنوط بها " كالوكالات والسماسرة" نقطة التقاء مع الزبائن.[1]

ثانيا: نماذج الابتكار في افريقيا

وفي هذا الصدد نأخذ أمثلة عن الابتكار في منتجات التأمين في إفريقيا بالتركيز على منتجات التأمين الأصغر الناجحة في إفريقيا.

أ. **التأمين الأصغر في أوغندا:**

في عام 1999 أبرمت المجموعة الأمريكية الدولية اتفاقية مع احدى مؤسسات التمويل الأصغر المعروفة باسم finca أوغندا، لتقديم منتجات التأمين إلى عملاء القروض لدى مؤسسة finca، وقد تمثل منتج الحوادث الشخصية الناتج في واحدة من قصص النجاح الأولى، حيث اثبتت إحدى شركات التأمين الكبرى أن التأمين الأصغر يمكن أن يحقق الربحية في سوق الدخل المنخفض، وبعد ست سنوات من استحداث المنتج عام 1998 أصبحت معظم مؤسسات التمويل الأصغر الأوغندية توفر التأمين الأصغر لعملائها. أدى ذلك إلى تغطية 1.6 مليون شخص في ثلاثة بلدان وبحلول عام 2003 أصبح المنتج يساهم ب18 % من أرباح أوغندا.

اجتذب هذا النموذج اهتماما كبيرا في قطاع التأمين الأصغر في العديد من البلدان الأخرى و أصبحت أوغندا جزءا من مؤسسة chartis عام 2009.[2]

يتمثل مفتاح فهم التأمين الأصغر في كلمة واحدة البساطة و نظرا للأقساط والمطالبات الصغيرة نسبيا، ينبغي ان تكون تكلفة المعاملات منخفضة لكل من شركات التأمين و المؤمن عليهم، ويتطلب ذلك منتجات وسياسات ومطالبات ذات فاعلية كبيرة وعمليات معالجة تتجنب سوء الفهم، قد تؤدي الحاجة إلى البساطة إلى استبعاد ممارسات مثل تسعير المعدل حسب المخاطر وقد يعني ذلك أنه يتعين على شركات التأمين تعديل ممارسات العمل الطبيعية الخاصة بها ودراسة استخدام آليات غير التقليدية للرقابة على مجازفة سوء النية والاختيار السلبي والاحتيال وعلى سبيل المثال تخفف مراجعة إجراءات السلامة والسياسات الجماعية وفترات الانتظار من حدة الاختيار السلبي، ومن المهم للغاية أن يتم تقديم تأثير كل قرار وعلى سبيل المثال تحض شركات التأمين في المعتاد بمجموعة محددة من الاستثناءات للحد من التكاليف التي تتحملها ومن

[1] – عمر موساوي، مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] – تقرير لويدز، **التأمين في البلدان النامية: استكشاف فرص التأمين الأصغر**، مركز التأمين الأصغر، 2009، ص 8.

حجم تعرضها للمخاطر ويثبت عدم الحاجة الى العديد من هذه الاستثناءات في مجال التأمين الأصغر، رغم كونها ذات تكلفة كبيرة وفقا لما توضحه دراسة حالة تأمين ماديسون أدناه.

ب. تأمين ماديسون:

وفرت شركة ماديسون للتأمين في زامبيا التغطية الأساسية للتأمين على الحياة، باستثناء حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية متلازمة نقص المناعة المكتسبة، و قامت ببيعها من خلال مؤسسات التمويل الأصغر، وقد أدى استبعاد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية متلازمة نقص المناعة المكتسبة الى حدوث مشكلات وارتفاع التكلفة من البداية، فقد وجد وكلاء المبيعات أولا أن توضيح الاستثناءات يؤدي إلى تضييع الكثير من الوقت وأدى ذلك إلى الحد من المبيعات للغاية، وثانيا حينما كانت تحدث حالات الوفاة، كان يتعين على المنتفع تقديم مستندات إضافية لإثبات أن الوفاة لم تكن ناتجة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية متلازمة نقص مناعة المكتسبة ومن ثم قررت شركة ماديسون بعد نحو عامين من النمو المحدود و المطالبات المكلفة إلغاء الاستثناء الخاص بحالات الإصابة بفيروس نفص المناعة الطبيعية المكتسبة وذكرت أن التأمين الأصغر بدون تلك الحالات لا يزال يحقق ربحية هائلة لهم.

المطلب الثاني: الابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري

في هذا المطلب سنقوم بدراسة واقع ومجالات التجديد والابتكار في قطاع التأمين في الجزائر

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي

لا تستطيع شركات التأمين أن تمارس نشاطها إلا في حدود الإطار التنظيمي والقانوني المسموح به، وعليه تبقى عملية الابتكار مرهونة بمواكبة المشرع الجزائري لرغبة وتطلعات شركات التأمين في الجزائر، حيث لا يجب أن يمارس دور المقيد دون إهمال دور المراقب، وفي هذا الإطار نجد أن القانون 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995، والذي تم تعديله بإصدار القانون 06-04، الصادر في 20 فيفري 2006، والذي يعتبر من أهم وأبرز القوانين التي شهدها قطاع التأمين في الجزائر بإلغاء مبدأ التخصيص وفتح سوق المنافسة ووضع بعض الآليات الجديدة لضمان تنظيم ومراقبة أفضل.[1]

[1] – حبار عبد الرزاق، **واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 55، جامعة شلف، 2018، ص 364.

ثانيا: مجالات التجديد والابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري

شركات التأمين في الجزائر مدركة بأهمية الابتكار ودوره في تحصيل مخرجات معلوماتية أساسية لاستعمالها كمدخلات في عملية البحث والتطوير، إلا أن واقع الحال يشير إلى التأخر الكبير للابتكار في قطاع التأمين بالجزائر، حيث تحتل الجزائر مراتب متدنية في تصنيف الدول حسب مؤشر الابتكار العالمي، حيث احتلت سنة 2018 المرتبة 110 عالميا من أصل 126 بلد مصنف.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الابتكار العالمي تم إطلاقه في إطار مشروع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال سنة 2007، بهدف تحديد المقاييس والمناهج التي تساعد على زيادة الابتكار في المجتمعات. [1]

أ. التأمين البنكي

سجل قطاع التأمين البنكي عام 2017 تحسن في توزيع منتجات التأمين المختلفة عبر البنوك بنسبة 85% مقارنة بعام 2016، كما تم تسجيل تباين إيجابي من قبل معظم الشركات التي استحوذت هذا النوع من الوساطة.

يعتبر التأمين البنكي مجال مهم في تطوير منتجات التأمين في الجزائر ويدعم بشكل مباشر عملية الابتكار، وهذا بالنظر لحداثة هذا الفرع في القطاع والفرص الكبيرة الممكن استغلالها بين شركات التأمين والبنوك، هاته الأخيرة تمتلك شبكة توزيع أكبر وأهم من نظيرتها في التأمين من جهة، ومن جهة أخرى لكلا الوسيطين الماليين خبرة في تخصصهما في خلق ديناميكية أكبر في القطاع المالي، ولقد اعتمدت فكرة التأمين البنكي في الجزائر بهدف تطوير فرع تأمينات الأشخاص، خصوصا أن البنوك تملك خبرة واسعة في التعامل مع الزبائن.[2]

ب. شبكة التوزيع

يحصي قطاع التأمين في الجزائر 1133 وكالة مباشرة و1090 عون تأمين عام و 38 وسيط تأمين و750 وكالة للتأمين البنكي وقد ساهم وسطاء التأمين في تحقيق تطور بـ 6 % عام 2017 مقارنة بسنة 2016، ما يكافئ قيمة 2 مليار دينار جزائري. حيث أن الأرقام المسجلة من طرف وسطاء التأمين في قطاع التأمين تساهم في تنويع منتجات التأمين.[3]

[1] – حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 355.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 360.

[3]– direction des assurances, op-cit, p 15.

ج. المنتجات التأمينية الجديدة – المبتكرة:

تم تبيان سابقا أن المستهلك الجزائري لا يشتري سوى منتجات التأمين الإجبارية واحتكار منتج تأمين السيارات بسوق التأمين الجزائري كونه إجباري[1]، وحسب دراسة استقصائية قام بها المجلس الوطني للتأمين (CNA) سنة 2016 على مستوى مجموعة من شركات التأمين العمومية والخاصة في الجزائر خصصت لموضوع الابتكار في قطاع التأمين (مقابلات مع مدراء ومسؤولي هاته الشركات)، أبرزت اهتمام شركات التأمين الناشطة في القطاع بعملية الابتكار ودورها في الرفع من مستويات الأداء كما ونوعا، كما خلصت أن عوامل النجاح تتوقف على العنصر البشري والرقمنة وأنظمة المعلومات والاتصال والإدارة والتسيير[2].

والجدول الموالي يوضح منتجات التأمين المبتكرة في قطاع التأمين في الجزائر

[1] – أنظر الفصل الثاني ص 93.

[2] – حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 362.

جدول رقم (29): منتجات التأمين الجديدة –المبتكرة– في قطاع التأمين في الجزائر

الشركات	المنتجات الجديدة – المبتكرة
الشركة الجزائرية للتأمين SAA	عرض "كفالة"، "الوفاء"، "حرفي مهني"، تأمين فقدا الانتفاع"، "جميع الأخطار المحدد"، " أفضل تصليح "شراء قيمة القدم والاقتطاع"
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCARR	عرض "المساعدة الطرقية"
شركة تأمين المحروقات CASH	عرض "المساعدة الطرقية"
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	تأمين "قرض بيع السيارة" "تأمين السفر" "التأمين الصحي الوطني والدولي" تأمين "العودة في حالة الطوارئ"
الجزائرية للتأمينات 2A	"التأمين الصحي" "منتجات أخرى لتأمينات الأشخاص"
أكسا لتأمينات الأضرار AXA	عرض خاص "التأمين على السيارات" "تأمين الاحتياط الجماعي والصحي"
تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة MAATEC	عرض "المساعدة الطرقية"
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	عرض "دار الفلاح"
مصير للحياة MASIR VIE	خدمة "التأمين الصحي للمجموعة" تأمين "حج–عمرة" تأمين "الصحة المحلية"

المصدر: حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 362.

تسعى العديد من شركات التأمين في الجزائر سواء العمومية أو الخاصة إلى إعادة هيكلة محافظها التي لا يزال منتج تأمين السيارات يهيمن على حساب منتجات مهمة أخرى على غرار تأمينات الأشخاص، علما أن عدد المنتجات المعروضة من طرف شركات التأمين كان في حدود 85 منتج سنة 2006 ليصل حاليا إلى

أكثر من 100 منتج، ولعل أبرز المنتجات الواعدة في قطاع التأمين في الجزائر التي يمكن التعويل عليها في خلق صورة مبتكرة للقطاع تتمثل في[1]:

- التأمين المدرسي
- تأمين نقل الجثامين
- الحماية القانونية
- المساعدة الطرقية
- التأمين التكافلي

المطلب الثالث: متطلبات تطوير التأمين التكافلي في الجزائر

لا يمكن أن نغفل عن فئة مهمة من الزبائن التي تجد في شركات التأمين التقليدي سببا في عزوفها عن اقتناء المنتجات التأمينية بشكل عام وهذا بسبب المحاذير الشرعية ، وعليه ستمثل المحاذير الشرعية مخرجا مهما للسعي لتطوير منتجات التأمين في الجزائر من خلال اعتماد عملية الابتكار، بل يمكن أن يكون فرعا واعدا لتطوير وتنويع نشاط التأمين في الجزائر.

تعد شركة سلامة للتأمين الوحيدة على مستوى قطاع التأمين في الجزائر من تسوق هذا المنتج، ويمثل التأمين التكافلي فرصة حقيقية لتقديم منتجات تأمينية جديدة، كما أن منتج التأمين التكافلي يعتبر مشروع قيد التطوير حتى على الصعيد العربي والعالمي، فالمنتج يحمل صورة أو نظرة شرعية لنشاط التأمين عموما للمجتمعات الإسلامية من جهة، ويمثل نمطا مختلفا في المعالجة والتعامل لنشاط التأمين بالنسبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

ما نسعى إليه في هذا العنصر هو التوصل إلى أهم الأفكار التي من شأنها تطوير التأمين التكافلي في الجزائر، من خلال تثمين جهود لتجارب بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتهما وجوانب قوتهما باعتبارهما رائدان في مجال التكافل على مستوى العالم.

أولا: عموميات في التأمين التكافلي

سيتم التطرق إلى صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي وأهميته

[1] – حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 363.

أ. صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي

تطبيقات العلاقة بين المشتركين وشركات التكافل يكون وفق الأنواع التالية[1]:

- **التكافل على أساس الوكالة الخالصة:**

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع للتعاون على تفتيت الأخطار.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات، ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر.
- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.

- **التكافل على أساس الوكالة المعدلة:**

الفرق الرئيسي بين الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك شركة التكافل مع المشتركين في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز، أو ما يسمى بمكافأة الأداء.

- **التكافل على أساس الوكالة والمضاربة**

هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان.

- **التكافل على أساس الوديعة**

يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقات التعاقدية الآتية[2]:

- يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع ويكون للصندوق شخصية اعتبارية.

[1] – فلاق صليحة، **متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 83.

[2] – محمد أكرم لال الدين، **صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح ومكامن التطور**، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا، المجلد 10، العدد 01، 2013، ص 07-11.

- تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما عد التعويضات وأجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق.
- لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات شركات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة قد تتعرض لها الشركة.
- يعود الفائض التأميني بكامله إلى المشتركين، إلا إذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط، أو المشاركة في إعادة التكافل.

- **التكافل باستخدام صيغة الوقف**

تقترح شركة التعاون الإسلامي بالسودان أسس لتطوير التكافل باستخدام صيغة الوقف وهذه الأخيرة طبقتها شركة تكافل جنوب إفريقيا بنجاح وتتمثل أسسه فيما يلي[1] :

- تنشئ شركة التأمين الإسلامي صندوقا للوقف وتعزل جزءاً معلوما من رأس مالها يكون وقفاً على المتضررين من المشتركين في الصندوق حسب لوائح الصندوق، وعلى الجهات الخيرية في الِنهاية، فيبقى هذا الجزء المعلوم من النقود مستثمراً بالمضاربة، وتدخل الأرباح في الصندوق لأغراض الوقف.
- ملكية صندوق الوقف «إن صندوق الوقف لا يملكه أحد، وتكون له شخصَية معنوية يتمكن بها من أن يتملك الأموال ويستثمرها ويملكها حسب اللوائح المنظمة لذلك».
- التبرع لصندوق الوقِف: «الراغبين في التأمين يشتركون في عضوية الصندوق بالتبرع إليه حسب اللوائح».
- خروج التبرع من ملك المشتركين: «ما يتبرع به المشتركون يخرج من ملكهم ويدخل في ملك الصندوق الوقفي، وبماَ أنه ليس وقفا، وإنما هو مملوك للوقف كمبدأ من مبادئ الوقف، فلا يجب الاحتفاظ بمبالغ الَتبرع كما يجب في الُنقود الموقوفة، وإنما تستثمر لصالح الصندوق، وتصرف مع أرباحها لدفع التعويضات ولأغراض الوقف الأخرى».
- التعويضات: «تنص لائحة الصندوق على شروط استحقاق المشتركين للتعويضات، ومبالغ التبرع التي يتم بها الاشتراك في كل نوع من أنواع التأمين، ويجوز أُن يتم تعيين ذلك على الحساب الاكتواري المعمول به في شركات التأمين التقليدية».

[1] – حامد حسن محمد، **تطبيقات صيغة الوقف في التأمين الإسلامي**، مداخلة في مجلة التكافل والتأمين، العدد 4، أكتوبر 2015، ص 48.

- التعويض ليسِ عَوض وإنما عطاء: «ما يحصل عليه المشتركون من التعويضات ليسِ عَوضاً عما تبرعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف كما سبق أن الواقف يجوز له الانتفاع بوقفه إن كان داخلا في جملة الموقوف عليهم، وهذا الانتفاع ليسِ عَوضاً عن الوقف الذي تقدم به».
- الفائض: «حيث أن الصندوق الوقفي مالك لجميع أمواله بما فيه أرباح النقود الوقفية والتبرعات التي قدمها المشتركون مع ما كسبت من الأرباح بالاستثمار، فإن للصندوق التصرف المطلق في هذه الأموال حسب الشروط المنصوص عليها في لوائحه، فللصندوق أن يشترط على نفسه بما شاء بشأن ما يسمى الفائض التأميني، فيجوز أن يمسكه في الصندوق كاحتياطي لما قد يحدث من النقص في السنوات المقبلة، ويجوز أن يشترط على نفسه في اللوائح أن يوزعه كله، أو جزء منه على المشتركين، ومن شروط هذا الوقف أنه يعوض أضرار المشتركين حسب لوائحه، وأن الشركة المنشئة للوقف تأخذ 10 % من التبرعات نظير إدارتها للصندوق، وإذا وقع نقص في الصندوق بحيث أن المبالغ الموجودة فيه لم تكف للتعويضات، فإن الشركة تقدم قرض بلا فائدة إلى الصندوق الذي يسدد القرض بالفائض في المستقبل، أما إذا حصل الفائض فإن 10% منه تدفع في وجوه البر لإبراز الصفة الوقفية للصندوق كل سنة، و75% يوزع على المشتركين، والباقي يحتفظ به في الصندوق على أساس كونه احتياطيا.

ثانيا: النتائج والدروس المستفادة من التأمين التكافلي في السودان والسعودية

في هذا المحور، سيتم عرض التجربة السعودية والسودانية والجزائرية للتأمين التكافلي، وهذا من أجل التعرف على متطلبات تفعيل التأمين التكافلي في الجزائر

أ. التجربة السودانية في التأمين التكافلي

تعتبر تجربة التأمين التكافلي في السودان هي التجربة الرائدة، إذ أنشئت أول شركة تأمين إسلامية في العالم عام 1979م وسميت الشركة التعاونية للتأمين، وكان لنجاح هذه التجربة أن قامت على أساسها تجارب أخرى في كل من المملكة العربية السعودية ثم ماليزيا ثم انداحت التجربة لتغطي معظم دول العالم.

بدايات التأمين الإسلامي في السودان كانت تقف واراءها المصارف الإسلامية، كانت الشركة السودانية الأولى للتأمين التكافلي تابعة لمصارف إسلامية، وبمجيء العام 1992 تحولت جميع المصارف وشركات التأمين التقليدية لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

[1] – موقع الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، مجلة التكافل والتأمين، العدد 4، أكتوبر 2005، ص 25.

أنشئت بعدها شركة البركة وهي شركة تعاونية تكافلية تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية في عام 1985، ويعتبر إنشائها وفق هذا النظام في سوق التأمين السوداني والذي يعمل وفق النظام التعاوني الاسلامي، بناء على قرار الهيئة الرقابية لشركات التأمين وفق المنهج التعاوني الإسلامي، ومنع كل المعاملات الاقتصادية غير الإسلامية.

وقد أثبتت التجربة نجاحها وهذا ما تؤكده الأرقام وإحصاءات السوق التي تشير إلى معدلات نمو عالية في كل عام ، وتكمن قوة سوق التأمين السوداني في أن جميع الشركات تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهي بالتالي تكمل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها في تقديم الخدمة الممتازة لجمهور المستأمنين. وتحتل شركة "شيكان للتأمين وإعادة التأمين" المرتبة الأولى في سوق التأمين السوداني، وتمتلك كل المقومات التي تؤهلها لأن تتبوأ موقعا متقدما بين شركات التأمين العالمية وظلت تتبوأ مركزا متقدما بين أفضل150 شركة تأمين من الشركات العاملة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأهلها أدائها في أن تنال جوائز عالمية خلال عامي 2014 و 2015 وتمثلت في: جائزة التميز في الأعمال –مدريد– 2014، جائزة أفضل شركة تكافل في السودان–لندن 2015، وجائزة أفضل فريق للحلول التأمينية، كما حصل العضو المنتدب والمدير العام للشركة على جائزة أفضل رئيس تنفيذي للتكافل _ لندن 2015.[1]

تتمثل الناحية التعاونية في أن الأقساط تدفع من قبل الأفراد وفي نهاية العام أرباح الفائض ترجع لحملة الوثائق، العملية عملية تبرع في الأساس وما يثبت ذلك أن الشركة في حالة التصفية تسدد الالتزامات والباقي يوزع في أعمال البر والخير.

في عام 2004، تم إدخال نظام إضافي يكون فيه أصحاب رأس مالهم مضاربين لحملة الوثائق في الأموال الموجودة يستثمرونها ويأخذون نسبة من الأرباح، ويديرون صندوق للأرباح ويتولون إدارته، والعائد من هذا الاستثمار يقسم 50% ما بين الطرفين خمسين في المئة تذهب لحملة الوثائق ولصندوقهم وخمسين في المئة لأصحاب رأس المال.[2]

1. منتجات الشركة التعاونية للتأمين في السودان

تقدم الشركة التعاونية للتأمين في السودان كافة الخدمات التأمينية بكل أنواعها للجمهور وتسعى لتقديمها وتطويرها على حسب حاجة الأفراد لها، لذلك توجت الشركة التعاونية للتأمين خلال عام 2008 بشهادة الايزو في الجودة والتميز من مركز "ALBERK.QATECH"الكائن بمدينة ميونيخ بألمانيا عبر المركز

[1] – موقع الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، مجلة التكافل والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 22.

الاستشاري للجودة الخرطوم، حيث أن هذه الشهادة لم تأت من فراغ، ولكن نتاج عمل دؤوب ومتواصل من جميع الادارات والفروع والموظفين بالشركة.

تطرح الشركة لشعار (عراقة –حداثة –تميز) يعبر عن الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها وتسعى لتحقيقها منذ العام 2011حيث أن عراقة الشركة تتمثل في عمرها الذي تجاوز ال25 عاما، وان حداثتها تكمن في منتجاتها الجديدة والفريدة بهدف الوصول إلى المجتمع وما يواكب الحاجة اليومية والتطور العالمي في قطاع التأمين، أما التميز فيتمثل في خدماتها وطرحها للمنتجات وعلاقتها مع العملاء، تتميز الشركة التعاونية عن الآخرين بأن عملها الداخلي مؤسس بصورة طيبة ويتم بمراجعة فنية محكمة تتيح اتمام العملية اليومية (ادارية ، فنية ، مالية) بصورة ممتازة تحقق متطلبات الأداء الجيد، وتعد شهادة (الايزو) ثمرة للنجاحات التي خطتها الشركة التعاونية للتأمين في خدماتها وعملائها الذين تضاعفت أعدادهم بصورة كبيرة الأمر الذي انعكس على نماء أقساط التأمين، موضحا اهتمام الشركة بإصلاح بيئة العمل الداخلية.

2. استراتيجية الشركة

اتخذت الشركة استراتيجية هدفها تطوير عدد من القطاعات ومست قطاعات التطوير قطاع المنتجات التأمينية وذلك لحاجة المجتمع الضرورية لهذه الخدمات مثل التأمين الاصغر، والتكافل، والتأمين الزراعي والذي حقق للمزارعين مزيدا من التغطية وتقليل المخاطر التي كان يواجهها المزارع مع تقليل التكلفة التأمينية وابتداع الدخل للمزارع، تطلق الشركة منتجات جديدة مميزة وتلبي طموحات الجميع، كما تم حوسبة جميع العمليات المالية والادارية والفنية بالشركة ضمن برامج الجودة والتطوير التي تنتهجها الشركة في مسيرتها الحافلة ابتدعت الشركة وثيقة تأمين الحج والعمرة، أما عن الخطط المستقبلية للشركة فهي تعمل على مزيد من التطور والتميز ولن تكتفى بشهادة (الايزو) وإنما ستعمل على ابتكار مزيدا من المنتجات التأمينية الجديدة التي تلبي حاجة المواطنين.[1]

وتتمثل أهم المنتجات المبتكرة في السودان فيما يلي[2]:

- **وثيقة رحماء للتكافل المعاشي**

تقدم الشركة وثيقة رحماء للتكافل المعاشي وهي وثيقة تكافلية لتغطية المعاش بعد أن تمت إجازتها من هيئة الرقابة الشرعية العليا للتأمين وتعتبر الوثيقة الاولى للمعاش والمخاطر الاخرى في السودان مجازة من الناحية الشرعية حيث تقدم تغطيات المعاش لجميع القطاعات المنظمة و غير المنظمة مثل(الحرفيين

[1] – موقع الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 43.

والسائقين، والمزارعين والمحامين والاطباء وغيرهم) اسوة بالجهات الحكومية والخاصة، و يستفيد منها الافراد عندما يبلغوا سن المعاش حيث أن الشركة تقدم عددا من وثائق التأمين مثل الحريق والحوادث المتنوعة ومخاطر المصارف والتامين الاصغر وتأمين السيارات واصابات العمل والتامين الهندسي وتأمين مخاطر الاستثمار والتامين الحيواني والزراعي والبيع بالتقسيط والتمويل الاصغر وتغطيات الأسرة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها.

وبالتالي فإن شركات التأمين التكافل في السودان تركز على منتجات تقليدية مع تغيير بسيط في طبيعتها، وبالتوجه دائما لإعادة إنتاج منتجات جديدة للصناعة التأمينية التكافلية، والهدف هو التغيير في سوق التأمين التكافلي بالسودان وإقبال الأفراد للطلب عليه، وبالتالي العمل على تقديم منتجات حسب ما يحتاجه العملاء من مختلف أشكالهم. وعليه يعتبر التجديد في الوقت عامل مهم ومفتاح التمايز بالنسبة للشركات المؤمنة وزيادة النمو في سوق التأمين التكافلي.

ب. التجربة السعودية في التأمين التكافلي

تعد المملكة العربية من أهم الدول التي اهتمت بالتأمين التكافلي، فنجد أنه تطور وانتشر فيها انتشارا كبيرا، حيث يعتبر سوق التأمين السعودي من أكبر أسواق التأمين التكافلي نموا، وهذا إدراكا من متخذي القرار لأهمية خدمات شركات التأمين، ونظرا لعدم توافق نظام عمل شركات التأمين التجاري العاملة في المملكة مع الشريعة الإسلامية، فكان من الضروري إيجاد نظام بديل متوافق مع الشريعة الإسلامية وقابل للتطبيق، حيث ناقش مجلس هيئة كبار العلماء المنعقد بمدينة الرياض سنة 1977 م، ما أعده جماعة من الخبراء فيما يصلح أن يكون بديلا شرعيا عن التأمين التجاري والأسس التي يقوم عليها لتحقيق الأهداف التعاونية الشرعية التي أنشئ من أجلها وصلاحيته أن يكون بديلا شرعيا للتأمين التجاري بجميع أنواعه. وقد أقر المجلس جوازه، فتم إنشاء أول شركة تأمين سعودية مسجلة بمرسوم ملكي وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني سنة 1985م، والتي سميت فيما بعد بالتعاونية للتأمين، نتيجة لإدراك الدولة إلى الحاجة إلى وجود شركة للتأمين التعاوني بهدف التأمين على المشاريع الحكومية على الأخطار للقطاع الخاص والمشاريع، مثل مصافي البترول والصناعات البتروكيمياوية، لضمان بقاء أكبر قدر من أقساط التأمين داخل الاقتصاد المحلي.

وبغرض وضع إطار تنظيمي يضمن نجاح شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، تم إصدار المرسوم الملكي بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني 01 أوت 2003، الأمر الذي نتج عنه اتساع خدمات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي أولت اهتماما كبيرا خلال العقد الأخير، ويعتبر السوق السعودي من أكبر الأسوق نموا في مجال التأمين التكافلي بين دول الخليج، وذلك بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، وقد أسند نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة، حيث تحرص على تفعيل سياسة الدولة لمواكبة التطورات العالمية في مجال التأمين.[1]

ج. التجربة الجزائرية في التأمين التكافلي

تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر، الشركة الوحيدة من بين جميع شركات التأمين في السوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التقليدي.

1. التعريف بشركة سلامة للتأمين بالجزائر

شركة سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية للتأمين الإماراتية، ومقرها السعودية، ولقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006م من قبل وزارة المالية وتوفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية، وتنفرد بخدمات التأمين التكافلي، فهي الوحيدة على المستوى الوطني التي تتعامل بالتأمين التكافلي.

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية، وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد: نموذج المضاربة، الوكالة والمختلط.

2. منتجات شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

تتنوع حصيلة منتجات شركة سلامة، والتي نوردها فيما يلي:

- التأمين على السيارات؛
- التأمين على الحرائق والمخاطر الملحقة؛
- التأمين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات..؛
- تأمين الحوادث الشخصية: تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم والعجز الجزئي الناتج عن حادث؛
- تأمين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمل يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء العمل؛
- تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات؛

[1] – فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص261–266

- تأمين المسؤولية العامة، والتلف والضرر الناجم عن إهمال في أداء الأعمال؛
- تأمين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

وتتمثل منتجات التكافل في شركة سلامة فيما يلي:

- **التأمين التكافلي وتراكم رأس المال:** ويتضمن توفير ودفع رأس مال معلوم عند التقاعد.
- **التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية:** في حالة الوفاة أو العجز المطلق أو النهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين في شكل تأمين على الحياة.
- **التأمين التكافلي والائتمان:** يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه المخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

كما وقع بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتأمينات على اتفاقية تفتح المجال لتقديم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي في شبابيك بوكالات تابعة لبنك البركة.[1]

3. متطلبات تفعيل التأمين التكافلي كصناعة في الجزائر

من خلال ما سبق نجد أن التأمين التكافلي في الجزائر لا يزال في بداياته الأولى، بل وحتى لم يكتسب السمعة المحلية، بينما نجد السعودية والسودان حققتا نجاحات في الصناعة، وأكسبتهما سمعة محلية وعالمية، وجلبت لهما رؤوس أموال نوعية، ويمكن تلخيص عوائق التأمين التكافلي في الجزائر ومكامن التطوير في الآتي[2]:

- **ضعف البنية التحتية وتداخل البعد التجاري والتكافلي**

فالبنية التحتية هي الهياكل المادية والتنظيمية الأساسية اللازمة لتسيير المجتمع أو المؤسسة، فعلى صعيد الهياكل التنظيمية، اتخذت كل من السعودية والسودان بنية تحتية متين للتأمين التكافلي، وهذا راجع أساسا إلى تحويل كافة المصارف وشركات التأمين التقليدية لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، في حين نجد شركة سلامة للتأمينات الجزائر أسست على أنها تكافلية في محيط تسوده المصارف وشركات التأمين التقليدية بأعمالها التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبهذا نجد أن الشركة ستكون ملزمة للتعامل مع البنوك وغيرها من شركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية، كما أن القانون الجزائري يفرض على كل المؤسسات المالية بإيداع نسبة معينة في البنك المركزي كاحتياط من الأضرار المادية المحتمل حدوثها في المستقبل، كما توجه الشركة الجزء المتبقي إلى الاستثمار وعادة ما يكون عبارة عن

---

[1] – بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر–الواقع والآفاق،** الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 13.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 14.

إيداعات في بنك البركة باعتباره بنك إسلامي، والذي بدوره يتعامل مع البنك المركزي، ما يجعل أعمالها مشوبة بالأعمال الربوية المخالفة للشريعة الإسلامية.

كذلك من أهم النقاط التي ساعدت نجاح تجربة التأمين التكافلي في السعودية أنها قامت بتأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية. أما على مستوى الهياكل المادية فقد توفرت شركات التكافل السودانية على أحدث الأنظمة الخدمية.

- **عدم ظهور منتجات جديدة تأمينية**

فنجد أن سبب نجاح وتمايز لتجربة السودانية في التأمين التكافلي هو تركيزها على الإبداع والابتكار في مجال المنتجات التأمين التكافلي، وتسعى دائما لتقديم منتجات تأمينية جديدة سهلة وبسيطة الاقتناء وواسعة الانتشار حاجة لأفراد المجتمع لها، ما يؤدي بالضرورة لإقبال الأفراد للطلب عليها.

المبحث الثالث: استكشاف فرص التأمين في التكنلوجيا كمستقبل لصناعة التأمين: آفاق 2025

في هذا المبحث سيتم دراسة الجاهزية الإلكترونية لشركات التأمين الجزائرية والقطرية مع استكشاف فرص التأمين الإلكتروني وآفاقه، وهذا يكون بعد إلقاء نظرة حول كافة المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا التأمين.

المطلب الأول: تكنلوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين

في ظل تطور شركات التكنلوجيا المالية، نريد معرفة كيف يمكن لتكنلوجيا التأمين أن تغير من مستقبل قطاع التأمين؟؟

أولا: ماهية تكنولوجيا التأمين

سنتطرق في هذا العنصر إلى كافة المفاهيم المتعلقة بتكنلوجيا التأمين.

1. تعريف تكنلوجيا التأمين

تتفق بعض التقارير المعالجة لموضوع تكنلوجيا التأمين على أنه أصبح مصطلح واسع الانتشار للغاية، وقد ظهر كقطاع ناتج عن استخدام الشركات الناشئة للتكنلوجيا المالية.[1]

[1] – وهيبة عبد الرحيم، **تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد08، العدد 01، 2019، ص 465

وبالرغم من استخدام التكنلوجيا في قطاع التأمين منذ عقود إلا أن بدأ استخدام مصطلح تكنلوجيا التأمين في سنة 2011، وأصبح مصطلح أساسي في سنة 2015 أين تم إطلاق أول مسرع لتكنلوجيا التأمين العالمي بلندن وعلى مدار سنة 2016 زاد الاهتمام العالمي بتكنلوجيا التأمين بشكل لا رجعة فيه من قبل المتخصصين والمستثمرين في مجال التأمين وقد اجتهدت هذه التقارير محاولة تعريف التكنلوجيا المالية كما يلي:

- في تقرير (ACTUARIAL CAREERS, INS) شرحت مفهوم تكنلوجيا التأمين بأنها فئة من التكنلوجيا المالية ترتكز على الاستفادة من التكنلوجيا الجديدة في جوهرها تعمل على تحويل نموذج أعمال التأمين التقليدي، والسمة المميزة لها كيفية حلها للمشاكل المتعلقة بالتسويق، المالية، العمليات وحتى الامتثال من خلال البرمجيات ومهندسي التوظيف في شركات تكنلوجية.
- في تقرير (IBM Institute for Business Value) تكنلوجيا التأمين هي عادة التكنلوجيا التي تتوجه لها الشركات الناشئة التي تستخدم حلول تقنية مبتكرة لتزويد نماذج أعمال تأمين جديدة، فهم يستفيدون من عدم كفاءة، استبدال جزء أو كل من سلسلة قيمة التأمين، وغالبا ما تحصل بين مسيري الصناعة التقليدية والعملاء وبين مخاطرهم.
- في تقرير آخر للمنظمة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) عرفت تكنلوجيا التأمين بأنها مجموعة متنوعة من التقنيات الناشئة والنماذج التجارية المبتكرة التي لديها القدرة على تحويل أعمال التأمين.
- أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فعرفت تكنلوجيا التأمين بأنها مصطلح يستخدم لوصف التقنيات الجديدة مع إمكانية جلب الابتكار إلى قطاع التأمين والتأثير على الممارسات التنظيمية لأسواق التأمين.

من خلال ما سبق يمكن تعريف تكنلوجيا التأمين بأنها استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنلوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين.[1]

2. العوامل الدافعة لابتكار تكنلوجيا التأمين

سبب ابتكار تكنلوجيا التأمين مجموعة من العوامل التي تهدف لتوفير تكنلوجيا جديدة متاحة لشركات التأمين والعملاء الذين يطلبون منتجات جديدة، أهمها ما يلي:

[1] – وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 466.

- ارتفاع الاستثمار والاستفادة من النظام البيئي المتوفر على التكنلوجيا المالية التي ركزت على القطاع المصرفي واستثمرت أعمالها في الخدمات المالية الكبرى، أين توجه جزء من هذا الابتكار نحو قطاع التأمين، ومع ذلك فقد نشأ مستوى مرتفع من مشاركة شركات الاستثمار وشركات التكنلوجيا لاستخدام التقنيات الجديدة مما زاد مستوى الاستثمار الرأسمالي في قطاع التأمين بصورة عامة.
- زيادة القوة الفكرية لرجال الأعمال الذين يسعون إلى توسيع فرصهم فقد تم تأسيس الشركات الناشئة في نظام التأمين البيئي من قبل رجال الأعمال لإيجاد فرص تجارية مربحة لابتكاراتهم، وقد استغلوا ما يعتبرونه نقاط ضعف في نماذج الأعمال التجارية القائمة حاليا.
- زيادة توافر البيانات والأدوات التحليلية أين سمحت الأنترنيت للشركات التقاط المزيد من المعلومات حول الأفراد أكثر من أي وقت مضى، هذا العامل إلى جانب زيادة قوة الحوسبة والخوارزميات الذكية بشكل متزايد سمح للشركات بتوسيع قدرتها التنبؤية لمجموعة واسعة من التطبيقات بما في ذلك التأمين.
- التغييرات المجتمعية التي تؤثر على نوع المنتج وكيفية استهلاكه، فتقديم الطعام لجيل الألفية يتطلب زيادة شهيته عبر استخدام الأنترنت، تقاسم الاقتصاد، الإدارة الذاتية.
- الميزة التنافسية أين تتجه الكثير من الشركات إلى التكنلوجيا كوسيلة لتوسيع نطاق تفاعل المستهلك أين تطلب مرة في السنة تجديد طلباتهم للتأكد من ولائهم، كما يتم التأكد من استخدام التقنيات الجديدة التي تساعد على تحسين السعر ، تخفيض المخاطر والكشف عن الاحتيال في طلبات التسوية.
- كفاءة المكتب الخلفي، فقطاع التأمين يعتبر صناعة ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي، لذلك العديد من المستثمرين في القطاع يبحثون عن تخفيض تكاليفهم، كرقمنة عمليات معينة لتقليل المشاركة البشرية.[1]

3. التكنلوجيا التي تعتمد عليها شركات تكنلوجيا التأمين:

هناك العديد من التطورات والابتكارات التكنلوجية الأوسع نطاقا تدعم تكنلوجيا التأمين أهمها:

- **تكنلوجيا الهاتف النقال وتطبيقاته**

سمحت شبكة الهواتف النقالة وتطبيقاتها المختلفة للعديد من الشركات للوصل إلى أكبر عدد من العملاء مقارنة بالسابق، وقد تساعد تقنيات الهاتف النقال في مجال تكنلوجيا التأمين بطرق مختلفة، فهي تتيح الوصول إلى شبكة الانترنت كما تعمل بالرسائل القصيرة التي لها القدرة على إخطار الأفراد حول التغطية

[1] – وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 467.

التأمينية أو تذكيرهم بقرب انتهاء صلاحية العقد أو بدفع الأقساط، كذلك عملية نقل البيانات الكبيرة كله مهم بشكل كبير في الأسواق الناشئة بقطاع التأمين والتي لا تمتلك شبكة توزيع.

- **الذكاء الاصطناعي، الخوارزميات والمشورة الروبوتية**

الذكاء الاصطناعي هو ذكاء تعرضه الآلات عندما تأخذ بعين الاعتبار بيئتها وتتخذ إجراءات لتحقيق أقصى قدر ممكن لبلوغ أهدافها، تستخدم على نطاق واسع عندما يتم وضع برامج الكمبيوتر لممارسة وظائف المعرفة كالتعلم وحل المشاكل، أما الخوارزميات فهي جزء من الذكاء الاصطناعي، حيث تستخدم في القطاع المالي خوارزميات التجارة أين تتبع مجموعة من الإرشادات الشرطية لتنفيذ الأوامر التجارية بأقصى سرعة ممكنة والتي لا يقوى على مجاراتها التاجر البشري. أما المشورة التلقائية عبر الانترنت بالنسبة لقطاع التأمين يتم تطويره لإدارة الاستثمار واستخدامه في تزايد مستمر لأنه أكثر فعالية من حيث التكلفة، يقدم النصائح ويوجه تلقائيا دون ضرورة اللقاء وجها لوجه، كما تناسب هذه التقنية أصحاب الدخول المحدودة الذين لا يستطيعون الحصول على المشورة المالية البشرية.[1]

- **العقود الذكية**

العقود الذكية تشير إلى أي عقد قادر على تنفيذ نفسه، تكتب على شكل برامج مشفرة والتي يمكن تشغيلها عبر أجهزة الكمبيوتر أو شبكاته، بدلا من العقود القانونية المكتوبة على المستندات التقليدي، يمكن أن يحدد هذا العقد القواعد الصارمة والنتائج التي تحاكي وثيقة قانونية تقليدية تنص على الالتزامات والفوائد والعقوبات المستحقة للطرفين، تستخدم هذه العقود في الأعمال التجارية مع الغرباء باستخدام الانترنت دون الحادة إلى سلطة مركزية كوسيط، وغالبا ما تعمل هذه العقود بسلسلة الكتل.

- **تكنولوجية سلسلة الكتل أو تكنلوجية دفتر الأستاذ**

هو بروتوكول لتبادل القيم أو البيانات عبر الانترنت التي لا تتطلب وسيطا، فهي تقنية إنشاء بيانات مشتركة ومشفرة للمعاملات والمعلومات، حيث يتم إنشاء سلسلة مطولة من كتل البيانات وكل كتلة فيها سجل مضغوط من الصفقة التي تم التحقق من صحتها من قبل كل المشاركين في سلسلة الكتل. تساعد هذه التقنيات الحد من العمليات الاحتيالية والمخاطر وتسهل عملية التحقق من الهويات والوثائق التأمينية.

[1] - وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 468.

- **التأمين الرقمي**

هو تقديم خدمات التأمين من خلال منصات رقمية كشبكة الانترنت، الهاتف المحمول، أجهزة انترنت، أشياء متضمنة مواقع التواصل الاجتماعي. تعددت القنوات الإلكترونية التي تعتمد عليها شركات التأمين لتسويق وعرض الخدمة التأمينية بطرق رقمية إلكترونية وفيما يلي عرض لأهم هذه القنوات:

- خدمة التأمين أون لاين: تتيح هذه الخدمة للمتعاملين مع شركة التأمين تنفيذ العديد من تعاملاتهم عبر شركة الانترنت بدلا من التنقل إلى مبنى الشركة.
- خدمة هاتف التأمينات: إن هذه الخدمة موجهة لأصحاب العمل من الأفراد (مشتركين ومتقاعدين). توفر هذه الخدمة القناة العديد من الخدمات الذاتية التي يمكن الوصول إليها على مدار الساعة، ويمكن من خلال هذه الأخيرة الاستماع إلى بعض المعلومات المسجلة عن نظام التأمينات والخدمات الإلكترونية، كما تتيح هذه الخدمة إمكانية التحدث مع موظف التأمينات للإجابة عن الاستفسارات وطلب الدعم للخدمات الإلكترونية، ويمكن الوصول إلى هذه الخدمة عبر رقم مجاني خاص بكل بلد.
- الرسائل النصية: لتوفير وسيلة سريعة ومناسبة في الوصول إلى العملاء فيتم عبر هذه الخدمة إشعار "sms" استحدثت التأمينات خدمة الرسائل النصية القصيرة للمشتركين عن أي تغيير في سجلاتهم مثل إضافة مدة تأمينية وتاريخ بدايتها ومقدار الأجر وغيرها من الإشعارات.

- **انترنت الأشياء**

عرف الاتحاد الأوروبي اتصالات انترنت الأشياء بوصفها بنية تحتية عالمية لمجتمع المعلومات تمكن من تقديم الخدمات المتقدمة عن طريق الربط المادي والفعلي بين الأشياء، استنادا إلى تقنية المعلومات والاتصالات الحالية والمتطورة القابلة للتشغيل البيني، فكلمة الأشياء تمثل أي جهاز إلكتروني يمكن تعريفه على شبكة الانترنت من خلال تخصيص عنوان انترنت له، حيث أصبح من الممكن اليوم ربط الاشياء التي نستخدمها في حياتنا اليومية في شبكة الانترنت مثل السيارة، الغسالة، الثلاجة، التلفزيون وغيرها، من الممكن كذلك أن يصبح الإنسان نفسه شيئا إذا ما خصص له أو بمحيطه عنوان أنترنت معين، كأن يخصص عنوان انترنت لنظراته أن لساعته أو لسواره[1] أو لملابسه أو لأجهزة أو لمعدات طبية أو داخل جسمه، كما تتوسع الأشياء التي يمكن ربطها بالشبكات لتشمل أطواق الحيوانات وحتى الأشجار والقائمة تطول لتشمل كل الأشياء من الأشياء الأخرى، تعمل العديد من شركات تكنلوجيا المعلومات اليوم على تطوير بيئات دعم متكاملة لتمكن الأشياء من قدرة الربط بشبكة انترنت الأشياء، فيمكن ربط الأشياء بشبكة الانترنت من خلال استخدام إحدى التقنيات الحديثة للربط بالشبكات كتقنية البلوتوث، تقنية wifi أو غيرها، حيث يمكن أن

[1] - وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 469.

تتفاعل الأشياء مع بعضها البعض من جهة ومع الإنسان من جهة أخرى لتتيح بذلك العديد من التطبيقات الجديدة في المجالات الطبية، والصناعية، والاقتصادية والتربوية، والرياضية وحتى على مستوى الحياة اليومية للفرد. فأساس الموضوع يعتمد على سيناريو تفاعل الأشياء عبر الانترنت لتوفير أفضل الخدمات للإنسان.

- **البيانات الضخمة وتحليلها**

تمثل البيانات الضخمة مرحلة هامة من مراحل تطور النظم وتقنية المعلومات والاتصالات، وهي تعبر في مفهومها المبسط عن كمية هائلة من البيانات المعقدة التي يفوق حجمها قدرة البرمجيات والآليات الحاسوبية التقليدية على خزنها ومعالجتها وتوزيعها، الأمر الذي حد بالإخصائيين إلى وضع حلول بديلة متطورة تمكن من التحكم في تدفقها والسيطرة عليها، كما تمتلك تقنية البيانات الضخمة إمكانية تحليل بيانات مواقع الانترنت وأجهزة الاستشعار وبيانات شبكات التواصل الاجتماعي، استخدام هذه التكنلوجيا من شأنها تقديم العديد من المزايا وتساعد الشركات على اتخاذ قرارات أكثر ذكاء، لذلك تعتمد شركات تكنولوجيا التأمين بنسبة كبيرة على هذه التكنلوجيا[1] في العديد من المجالات كتسويق المنتوج وبيعه، تقدير المخاطر وتجنبها، تحسين رضا الزبون..

- **الرعاية الصحية**

يمكن لتكنولوجيا التأمين تسخير الوسائل التكنولوجية المتقدمة لتغيير سياسات التأمين الصحي، فالصحة الرقمية تتطلب تأمينا رقميا، فهناك حاليا حوالي 165000 تطبيق متعلق بالصحة والادارات العالمية من هذه المنتجات كالموظف الجديد القائم على الرقمية، نماذج الوساطة للتأمين الصحي الشخصي، منصات للشركات المؤمنة ذاتيا لإدارة الفوائد والناقلات الجديدة التي تدعم التقنية ، فهناك فرص جديدة للمستهلكين من قبل مقدمي خدمات التأمين الصحي.

- **تأمين الأنترنت**

حماية أنظمة الكمبيوتر من سرقة او ضرر الأجهزة أو البرامج أو المعلومات، وكذلك من تعطيل أو توجيه خاطئ للخدمات التي يقدمونها، فالتأمين الالكتروني أصبح جزءا من سوق التأمين، فمثلا قطاع الرعاية الصحية يولد ثلثي من اجمالي أقساط التأمين عبر الانترنت، لذلك خطورة الهجمات الالكترونية و تزايدها ولد ظهور أنواع جديدة من التأمين وهو تأمين الانترنت، فعلى شركات التأمين مواجهة تقييم المخاطر المحتملة للهجمات الالكترونية قبل وقوعها، فهي تتمتع بخبرة قليلة نسبيا في هذا النوع من المخاطر، وعليه في إطار

[1] - وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 470.

تزايد الهجمات الالكترونية عليها قد تكون النتائج كارثية خاصة قطاع الرعاية الصحية الأكثر استهدافا، لذلك بدأت شركات التأمين في استخدام درجات الأمان، توفر هذه المنتجات أدوات مراقبة لتحديد التهديدات والمخاطر مثل (برامج اختبار الاختراق عبر الانترنت) ومنصات التصنيف الأمني و أدوات قياس الأداء والتحليلات.[1]

فشركات الخدمات المالية بما فيها شركات التأمين الغنية بالمعلومات والبيانات هي أكبر مستهدف للهجمات الالكترونية وهو ما يبينه التقرير الصادر عن ponemo Institute لسنة 2017 حيث أصبح قطاع الخدمات المالية الأكثر تكلفة بسبب الجرائم الالكترونية أين كلف القطاع 18.28 مليون دولار من الخسائر جراء الجرائم الالكترونية، لأنه الأكثر استهدافا.[2]

ثانيا: آثار تكنولوجيا التأمين وردود فعل شركات التأمين التقليدية

أ. آثار تكنلوجيا التأمين على سوق التأمينات

تؤدي تكنلوجيا المعلومات والاتصالات دورا بالغ الأهمية في تغيير شروط سوق التأمين فأثرها يظهر في[3]:

- **التركيز أكثر على الكفاءة:** إن استعمال التكنولوجيات الحديثة سمح للمؤسسات المالية بشكل عام وشركات التأمين على وجه الخصوص بأن تركز أكثر على كفاءتها واستبعاد الأعمال التي يمكن أن توكل إلى شريك آخر مختص، فعدد من مقدمي الخدمات يتوجهون إلى الاختصاص في أجزاء خاصة لخلق القيمة .
- **تخفيض حواجز الدخول إلى السوق:** أين يكون موردو التأمين غير مجبرين بتشكيل شبكة توزيع تقليدية مكلفة وتكون نسب أعبائهم الاستغلالية جد ضعيفة، هذا الانخفاض في حواجز الدخول لسوق التأمينات يساعد على زيادة المنافسة.
- **انخفاض التكاليف:** من الواقع أن تكاليف التوزيع تنخفض بما أن البيع يكون دون وسطاء، وأن تألية بعض الوظائف يسمح بتحقيق أرباح إنتاجية، لذلك محللو شركة التأمين Swiss Re في قطاع التأمين على الخسائر قدروا تكاليف التوزيع، فهي تشكل من 12% إلى 26% من حجم العلاوات والأعباء الإدارية من 5% إلى 15% من مداخيل العلاوات ومصاريف تسيير المنكوبين من 4% إلى 12% من

[1] – وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 472.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 473.

[3] – حمدوش سميرة، **واقع البنية التحتية التقنية للخدمات الإلكترونية لقطاع التأمين في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي– شلف**– مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 201، ص 55–56.

التسديدات، هذا التحليل قامت به مؤسسة " Marketing of compagnie"، حيث أجرت مقارنة بين تكاليف مختلف القنوات التقليدية والإلكترونية وأوضحت أن مستويات القنوات الإلكترونية (البيع عبر الأنترنت) أقل من ناحية التكاليف.

ب. ردود فعل شركات التأمين التقليدية تجاه تكنولوجيا التأمين

هناك العديد من الاحتمالات للمتعاملين في سوق التأمين التقليدي اتجاه شركات تكنولوجيا التأمين بين مراقبتها، تجاهلها، منافستها، الدخول في شراكة معها أو الاستثمار فيها.

ذكر تقرير لمعهد اقتصاديات التأمين بجامعة st.Gallen السويسرية إحصائية شركات التأمين التقليدية وشركات إعادة التأمين ووسطاء التأمين حول انطباعاتهم الأولية اتجاه تكنولوجيا التأمين، مست 1180 شركة ناشئة في تكنولوجيا التأمين عبر العالم، شركات سوق التأمين لها القابلية للتعاون مع شركات تكنولوجيا التأمين أكبر من أن تعتبرها منافسا لها، ويظهر ذلك بشكل واضح جدا في قطاع الصحة والممتلكات والإصابات بنسبة 77.8% ونسبة 66.7% لشركات التأمين الشامل، أما شركات إعادة التأمين 70.4% منهم يعتبرون شركاء محتملين في المستقبل ولا مجال لمنافستهم، أما وسطاء التأمين فالصورة تختلف حيث أقل من نصف الشركات الناشئة في تكنولوجيا التأمين تعتبرهم شريك مختمل للتعاون وثلثهم يعتبرهم منافس طبيعي لهم.

لقد تغيرت النظرة نحو تكنولوجيا التأمين فقد كان ينظر إليها بأنها قوة تخريبية لكن الآن هي تقود إلى الابتكار في جميع أنحاء القطاع، لذلك بدأ العديد بأخذ الترتيبات اللازمة للرد على هذه التحديات واغتنام الفرص، تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات قاعدة العملاء المتغيرة، هذا حتما سيؤدي إلى خفض تكاليف القطاع وتطوير طرق جديدة لممارسة الأعمال التجارية والتقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء، فتكنولوجيا التأمين هو إعادة تشكيل صناعة التأمين. لذلك أغلب آراء المديرين التنفيذيين لشركات التأمين التقليدية يؤمنون بشراكة أكبر أو تعاون مع شركات تكنولوجيا التأمين بنسبة 58% ونفس

الرأي بالنسبة لشركات تكنولوجيا التأمين بنسبة 64%. [1]

[1] - Alexander Braun and Florian Schreiber, **"The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potential",** Institute of Insurance Economics I.VW-HSG, university of St.Gallen, 2017, online:
https://www.ivw.unisg.ch/~/media/internet/content/dateien/instit uteundcenters/ivw/studien/ab-insurtech_2017.pdf

المطلب الثاني: التأمين التكنلوجي : دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر– قطر

سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع تكنولوجيا التأمين في العالم وفي شركات التأمين الجزائرية والقطرية

أولا: واقع تكنلوجيا التأمين في العالم

حسب تقرير aecunture فإن أغلب صفقات تكنلوجيا التأمين تتم في أمريكا الشمالية بالرغم من انخفاض نسبة العدد من 80 % سنة 2014 إلى 46 % سنة 2017، فهي تبقى تسيطر على حصة الأسد من هذه الصفقات، ثم تأتي منطقة أوروبا التي تسجل نموا متسارعا في إبرام صفقات تكنلوجيا التأمين من 12% سنة 2014 إلى 32% سنة 2017، كما تضاعفت النسبة في منطقة آسيا والمحيط الهادي من سنة 2014 إلى غاية عام 2017، أما منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، روسيا وتركيا فتسجل نمو متباطئ قدر ب 0.95% عام 2014 إلى 7.6% سنة 2017.

أما من حيث الدول فتبقى الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على هذه السوق في العالم، فحسب تقرير CBINSIGHTS، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول العالمية التي تتم فيها المعاملات ضمن تكنلوجيا التأمين، حيث حسب التقرير فإن المدة بين سنة 2013 والربع الأول من سنة 2018 تم تسجيل 727 معاملة في إطار تكنلوجيا التأمين منها 60% من هذه المعاملات تمت في الولايات المتحدة الأمريكية في حين 7% ببريطانيا و5% بألمانيا و4% بالصين والهند و3% بفرنسا، مما يبين لنا تركز هذه التكنلوجيا بشكل أوسع في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية انتشار نشاطها بنسب منخفضة في كل من بريطانيا، ألمانيا، الصين، الهند، اليابان، فرنسا، كندا، سنغفورة.

شركات إعادة التأمين هي الأخرى زادت من نسب استثماراتها في مجموعة واسعة من التقنيات ذات التطبيقات الواسعة للشركات الناشئة والتكنلوجيا، حيث سجل تقرير CBINSIGHTS حوالي 120 استثمار أعلى من أي وقت كان في التكنلوجيا الخاصة من قبل شركات إعادة التأمين سنة 2017 حتى تسيطر نوعا ما على ثورة تكنلوجيا التأمين مما يدل على نجاح هذه الثورة وإثارتها لتخوفات منافسيها.[1]

[1] - Accenture, "**FEARLESS INNOVATION INSURTECH AS THE CATALYST FOR CHANGE WITHIN INSURANCE**", 2018, p 8, online: https://insuranceblog.accenture.com/wpcontent/uploads/2018/03/Fearless-Innovation-InsurtechReport.pdf

ثانيا: الجاهزية الإلكترونية لشركات التأمين في الجزائر– قطر

إن إيجاد حلول مبتكرة لتسريع عملية التحول الرقمي في مجال تكنولوجيا التأمين أصبح ركيزة رئيسية لنجاح أي شركة تعمل في مجال صناعة التأمين، وتحفيز الابتكار في مجال تكنولوجيا التأمين وإيجاد أبرز الفرص ومواجهة التحديات التي تواجه قطاع التأمين بما فيها التطور المستمر للتكنولوجيا سيصبح الشاغل الرئيسي في استراتيجيات نمو الشركات، وينبع من ذلك أهمية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين ومستقبل تكنولوجيا التأمين، بالتزامن مع النمو الملحوظ للخدمات التأمينية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

بهدف استقراء الوضع الراهن لشركات التأمين في الجزائر وقطر، ومدى مواكبتها للتطور التكنلوجي والتحول الرقمي في شتى مجالات الحياة، تم الاطلاع على جميع مواقع شركات التأمين والمسجلة بسوق التأمين الجزائري والقطري بنهاية عام 2020.

أ- واقع الخدمات الإلكترونية في شركات التأمين الجزائر

تتوفر غالبية شركات التأمين على موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت، لكن ما تعلق بالخدمات المقدمة للزبائن وللمقبلين على عقود التأمين فالتباين واضح بينهما، فمنذ دخول الأنترنت للجزائر وتعميمه لم تقم هذه المؤسسات بمجهود كبير لابتكار خدمات جديدة للزبائن ورغم أن الأفكار متوفرة لكن وجب توفر الكثير من الإرادة والقليل من المال، وبتصفح لمواقع الويب لشركات التأمين الجزائرية عمومية كانت أو خاصة يمكن ملاحظة أن الانترنت غير مدرج في استراتيجية الأغلبية منها حيث أنها تكتفي بكلمة المدير وبعض المعلومات الأساسية (شبكة، الوكالات، العناوين، الهاتف، والبريد الإلكتروني) ، في حين أن البعض الآخر صار يتوافق مع التكنولوجيات الجديدة، لذلك بعد أن تم الاطلاع على مواقع شركات التأمين التي تقدم خدمات تأمين عبر الأنترنت للجمهور العريض في الجزائر تم التوصل إلى عدة ملاحظات كالآتي:

- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR):** يقترح موقع الشركة محاكاة لعملية تقييم أولية لتأمين متعدد المخاطر للسكنات، ويسمح محرك بحث في الصفحة الرئيسية للموقع بتحديد الوكالات عبر الولايات، ولا يظهر أي رابط لتوجيه المتصفح نحو شبكات التواصل الاجتماعي.
- **وعلى موقع الشركة الجزائرية للتأمين (SAA):** بإمكان الزبائن الخواص من القيام بعمليات تقييم أولية تخص تأمين السيارات والتأمين ضد الكوارث الطبيعية والتأمين متعدد المخاطر للسكنات، وخاصية البحث عن وكالات الشركة فقط.

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)**: أضاف منذ سنوات تأمين السيارة والتأمين ضد الكوارث الطبيعية بالنسبة للأملاك العقارية، ويقترح موقع الصندوق خدمة على الخط إضافة لإمكانية تحميل نشرة جوية أسبوعية للقطاع الزراعي والفلاحي، وما يلاحظ أن حساب صندوق التعاضد الفلاحي على شبكة فيسبوك وكذلك قناته على اليوتيوب تشتغلان عكس رابطي انستغرام وتويتر.
- وتتيح الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة (CAAT): لزبائنها الحاليين والمستقبليين بالقيام بعملية تقييم أولية على الخط للتأمين ضد الكوارث الطبيعية والتأمين متعدد المخاطر للسكنات، أما موقع الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين فهو في عهد نموذج النص على الويب، أما أرضية الويب للشركة الجزائرية للتأمينات (2A) فلا يقترح أي خدمة على الخط رغم وجود رابطين لا يشتغلان خاصة بالتقييم الأولي خاصة بالتقييم الأولي لتأمين السيارة والسفر في وسط صفحة الاستقبال الرئيسية، وتعد الشركة بالمقابل بالانطلاق في الدفع الإلكتروني، ويمكن أن نقرأ في صفحة الاستقبال أن الزبائن سيكون بمقدورهم قريبا القيام بالشراء والدفع عبر الأنترنت، فيما يخص منتجات التأمين، وتمتلك ذات الشركة صفحة على فيسبوك وتوتير وقناة يوتيوب لكن الأخيرة تتوفر على فيديو وحيد تم بثه منذ سنوات ، ولا يقترح موقع تراست الجزائر أي خدمة على الخط رغم توفر خانة على الصفحة الرئيسية ورد فيها إمكانية إجراء الحساب للتقييم الأولي قريبا بينما لا تشتغل روابط فيسبوك وتوتير رغم توفرها على الصفحة ويسمح محرك بحث بالحصول على روابط الاتصال بالوكالات عبر الولايات والبلديات وتحديد موقعهم على خريطة غوغل.
- تعتبر **أرضية شركة أليانس** الأكمل بمجموع ستة نماذج لعمليات التقييم الأولية متوفرة في صفحة الاستقبال، ويتعلق الأمر بتقييم السيارات والسكن والكوارث الطبيعية والحماية القانونية والمهنيين والحرفيين والمتعدد المخاطر للمؤسسات أما الخدمة الأخرى المفيدة جدا في حال التعرض لحادث ما فهي إمكانية التصريح بحادث مرور للسيارة على الخط، وتجدر الإشارة إلى أن أليانس للتأمينات تنوي إطلاق موقع باللغة العربية.
- يوفر **موقع أكسا (AXA) للتأمينات الجزائر** على إمكانية إجراء أربعة عمليات تقييم أولية على الخط، تخص السفر والسيارة والسكن وحزمة خاصة بالمؤسسات حيث أطلقت الشركة منتوج جديد يسمى AXA CONNECT وهي خدمة جديدة خاصة بالهواتف الذكية من نوع ايفون، بحيث يقدم هذا التطبيق عددا من الخدمات بما فيها التصريح المسبق لحوادث السيارات وبمجرد إرسال الزبون للتصريح عن بعد يتم الاتصال به بدون التنقل إلى الوكالات التجارية للتصريح، يتم الاتصال به بشكل سريع لتحديد اليوم الذي يتم فيه إجراء الخبرة للسيارة لتحديد حجم الضرر الذي لحق بالسيارة ومبلغ التعويض المقابل له، ويحصل الزبون على التعويض في نفس اليوم، إلى جانب هذه الخدمة يتم تقديم خدمات أخرى مثل عناوين الوكالات التجارية ومراكز خدمة العملاء وخدمات المساعدة وغيرها من الخدمات، فقد دخلت شركة

AXA دخول قوي للسوق الجزائري من خلال المنتجات الكثيرة والتي تعرضها بطرق حديثة ولعل من أبرزها التعويض على الضرر في نفس اليوم الذي وقع فيه الحادث، حيث يتم تعويض 70 % من الحوادث في نفس يوم إجراء الخبرة على السيارة، كما شرعت الشركة في استغلال ورشات إصلاح السيارات التابعة لعلامتي رونو وبيجو، وهذا لتمكين زبائنها من تصليح سيارتهم مباشرة في حال وقوع حادث للسيارة، وحسب المدير العام لشركة أكسا فإن الزبائن سيتمكنون بفضل هذه الخدمة الجديدة من الحصول على تأمين عند شركة أكسا الجزائر للتأمينات مباشرة بعد شرائهم سيارات من علامتي رونو وبيجو من دون الحاجة للتنقل إلى وكالة للتأمين للقيام بعملية التأمين للسيارة، وسيستفيد الزبائن بموجب هذا العقد من خدمة جديدة تمكنهم من القيام بتصليح السيارة في حال تعرضها لحادث داخل ورشات هاتين العلامتين، فقد أصبحت الشركة الآن تعوض زبائنها خلال أربع أيام من إبلاغها بالحوادث التي تتعرض لها السيارات، وذلك بفضل مجموعة من الإجراءات والخدمات التي أطلقتها سنة 2015، والتي تم تجسيدها سنة 2016، وتتمثل في تجديد الخدمات وتحسين نوعيتها وهذا بالاعتماد على الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية التي من شأنها تقليص عدد زيارات الزبون لوكالات الشركة وتسهيل عملية إجراء معاينة للسيارات المتضررة ومن ثم تسريع عملية التعويض التي تكون عن طريق تحويله مباشرة في الحساب البنكي أو الحسابات البريدية للزبون وهي العملية التي تستغرق 4أيام وحسب المدير العام لشركة أكسا فإن الشركة تتكفل ب 500 متضرر يوميا في المجال الصحي.

- وفي الشق المتعلق بتأمينات الأشخاص لا تتوفر أي شركة تأمين من القائمة التالية على خدمات عبر الخط وهي: CARDIF ELDJAZAIR، TALA، L'Algerienne vie، وأيضا موقع CAARAMA ASSURANCE لا يمكن الدخول إليه.
- يوفر موقع " **AMANA ASSURANCE**" التقييم الأولي على الخط للمساعدة أثناء السفر وإمكانية الدفع الإلكتروني.
- موقع **MACIR VIE**، فيوفر إمكانية الاكتتاب على الخط الخاصة بالتأمين على السفر، لكن الدفع على الخط غير متوفر، كما يقترح الموقع أيضا خيار التصريح بحادث أو ضرر على غرار فقدان الأمتعة، أما شركة كرامة للتأمين تتيح عبر بوابتها الالكترونية إمكانية الاكتتاب والتسيير والدفع الالكتروني لمنتوج التأمين خلال السفر "مسافر"، وهذا بموجب اتفاقية شراكة وقعتها شركة "كرامة للتأمين" مع القرض الشعبي الوطني، حيث سيتمكن زبائن "كرامة للتأمينات" من حاملي بطاقات الدفع الالكتروني cib من الحصول على بوليصة التأمين من الحصول على بوليصة التأمين دون التنقل إلى وكالات الشركة على مدار الأسبوع وفي كل وقت والقيام بإعداد كشف تقديري وتحويله إلى عقد، كما سيتمكن الزبون من تسيير وتعديل عقد التأمين وبنوده لاسيما فيما يتعلق بفترة التغطية، تعديل الوجهة وكذا إمكانية المطالبة بمبلغ القسط المؤمن إذا كان مستحقا.

ب-واقع الخدمات الإلكترونية في شركات التأمين القطرية

وبعد أن تم الاطلاع على جميع مواقع شركات التأمين القطرية والمسجلة بسوق التأمين القطري، وعددها حاليا 18 شركة، منها من يزاول النشاط داخل وخارج قطر، اتضح أن كل الشركات تتيح عبر موقعها الإلكتروني إمكانية الشراء وتقديم عرض الأسعار، وتتيح للعملاء متابعة وثائقهم من خلال حساب لهم على موقع الشركة وكذلك تتيح لهم التقديم على المطالبات ومتابعتها إلكترونيا.

تعتبر شركة قطر للتأمين أكبر شركة تأمين في قطر وفي منطقة الشرق الأوسط لذلك سيتم التعرف على التكنولوجيا التي تعتمد عليها وأهم منجزاتها المحققة لغاية 2019، هذا بعد التطرق للتعريف بالشركة أولا.

1. دراسة حالة مجموعة قطر للتأمين

تعتبر مجموعة قطر للتأمين الشركة الرائدة في سوق التأمين القطري ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تلعب دور كبير من أجل النهوض بقطاع التأمين ورفع إنتاجيته ومواكبة التطورات وتعزيز قدرة القطاع على النمو وسد الفجوات بين العمليات التقليدية في صناعة التأمين والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي قد تسبب بعض العوائق للشركات الناشئة، من أجل ذلك تم توفير منصة متخصصة في مجال تكنولوجيا التأمين تدعى " Anoud tech"

2. نبذة عن شركة قطر للتأمين

شركة قطر للتأمين هي شركة تأمين موحدة مدرجة علنيا، لها سجل أداء ثابت لأكثر من 55 سنة وبصمة تأمين عالمية، كانت شركة قطر للتأمين، التي تأسست في عام 1964، أول شركة تأمين محلية في دولة قطر، اليوم شركة قطر للتأمين هي الشركة الرائدة في السوق التأمين القطري، وشركة التأمين المهيمنة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شركة قطر للتأمين هي واحدة من شركات التأمين ذات التصنيف الأعلى في منطقة الخليج عند تصنيف مستقر /أ من وكالة التصنيف العالمية "ستاندرد أند بورز"(ممتاز) ، من شركة "إيه إم بيست"، فيما يتعلق بدخل الأقساط، والربحية ورأس المال السوقي، تعتبر شركة قطر للتأمين أيضا أكبر شركة تأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الشركة مدرجة في بورصة قطر ويبلغ رأسمالها السوقي أكثر من 11 مليار ريال قطري.[1]

3. التكنولوجيا التي تعتمد عليها مجموعة قطر للتأمين

أعلنت مجموعة قطر للتأمين، عن إنشاء شركة تابعة لخدمات تكنلوجيا المعلومات في مركز قطر للمال تدعى (Anoud tech) Anoud Technologies LLC، حيث تقدم هذه الشركة خدمات التسويق والتنفيذ

[1]- **www.qatarinsurance.com**/ 14.10.2020 تمت زيارة المرقع يوم

والصيانة فيما يتعلق بنظام تكنولوجيا المعلومات المطور داخليا والمملوك بالكامل لمجموعة قطر للتأمين، والذي سيتم من خلاله استهداف أكثر من 400 شركة حول العالم.

تتعاون مجموعة قطر للتأمين مع شركة Swiss Re، الشركة الأبرز في قطاع التأمين وإعادة التأمين العالمي، حيث تقوم المجموعة بتقديم منصة إدارة التأمين الخاصة بها والتي تم تطويرها لدى الشركة وذلك بغرض مساعدة شركات التأمين على الإشراف على استراتيجية الاكتتاب الخاصة بهم ومراقبة التعرض للكوارث الطبيعية، هذا التعاون مع شركة Swiss Re، هو إثبات على القدرة المتميزة والاستثنائية لمجموعة قطر للتأمين في تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات المتطورة في مجال التأمين، وتعد هذه الخطوة ضمن أحد أهداف المجموعة الرامية إلى تنويع المصادر المالية، وذلك عبر دخول قطاع جديد يعزز حجم أعمال المجموعة، هذا كما صرح رئيس المجموعة، مضيفا أن هذه المجموعة تستهدف الأسواق العالمية من خلال تقديم منصة تكنولوجيا معلومات عالية المستوى للشركاء، وهو ما يوضح الدور الهام لمجموعة قطر للتأمين في تطوير وتطبيق التقنيات الرقمية المتقدمة في مجال صناعة التأمين، حيث أكد رئيس المجموعة أن التحول الرقمي هو مستقبل صناعة التأمين، وسيصبح الركيزة الأساسية لنمو شركات قطاع التأمين، والذي سيساهم بشكل كبير في تخفيض التكاليف الإدارية.

أشار السيد لوكاس مولار، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في Swiss Re، أن نظام قطر للتأمين الالكتروني (العنود بلاس)، ستكون أفضل منصة تأمين في السوق، حيث أن هذه المنصة ستدعم شركات التأمين لتقوية مرونتها التشغيلية ومواكبة التحول الرقمي.

يوفر النظام المتكامل، (العنود بلاس)، لشركات التأمين برامج فعالة وشاملة لإدارة جميع جوانب عمليات التأمين الخاصة بهم، وبفضل استخدام التكنولوجيا المتقدمة ستتطور هذه الشركات في كيفية تنفيذ عملياتها، وتوفر المنصة أيضا إمكانية الوصول إلى أحدث أدوات إعادة التأمين وقدرات وضع نماذج للمخاطر. بالنسبة للعديد من شركات التأمين في مختلف الأسواق، فإن التكاليف اللازمة لمواكبة التحول الرقمي يمكن أن تشكل عقبة لضمان جودة العمليات التشغيلية ومتطلباتها وما يترتب عليه من نفقات بهيضة لإدارة عمليات هذه الشركات.

الآن مع نظام التأمين المتكامل لشركة قطر للتأمين، سيكون بإمكان شركات التأمين الوصول الفوري إلى منصة تأمين شاملة رائدة في السوق، بما في ذلك الوحدات النمطية لإدارة علاقات العملاء والتأمين والمحاسبة الفنية والمالية وإدارة وثائق التأمين والمطالبات وسير العمل وإدارة المستندات، إعداد التقارير، تحليلات البيانات وإدارة إعادة التأمين، يتماشى تطور تكنولوجيا المعلومات لدى مجموعة قطر للتأمين مع

رؤية قطر الوطنية 2030، التي تؤكد على تطوير الاقتصاد الرقمي كوسيلة لتمكين القطاع الخاص وتقليل اعتماد الدولة على صناعات الطاقة.

طورت مجموعة قطر للتأمين على مدار الثلاث عقود المنصرمة حلولا مبتكرة لضمان فعالية عملياتها، ويعمل فريق متخصص لدى الشركة على تطوير الحلول التي تمنح أعلى درجات الجودة، يعتبر النظام المتكامل أحد أهم أسباب نجاح عمليات الشركة، يوفر هذا البرنامج المتكامل حلا إلكترونيا فعالا من حيث التكلفة عن طريق تنظيم العمليات وضمان القدرة التنافسية والربحية.

وتقوم واجهة بيانية سهلة الاستخدام بربط المستخدمين على هذه المنصة التكنولوجية بسهولة، وتستخدم قاعدة بيانية آمنة ودقيقة لتسهيل إدارة محفظة أعمال الشركة في مجال صناعة التأمين.

حصلت شركة قطر للتأمين على الكثير من النجاح من خلال تبني التحول الرقمي ودمج الذكاء الاصطناعي (AI) في تنفيذ العمليات لتبسيط خدمات العملاء لديها وأيضا من خلال أعمالها عبر بوابتها الالكترونية، وقد حققت نجاحا في إضفاء الطابع الرقمي على مجموعة من منتجاتها وخدماتها التأمينية، حيث أن البوابة الالكترونية لقطر للتأمين تقدم العديد من الخدمات التأمينية التي أسهمت في التسريع من تنفيذ المعاملات للعملاء ويأتي ذلك ضمن محاولات شركة قطر للتأمين إلى تحقيق هدف الوصول إلى المعايير العالمية لتقديم خدمات إلكترونية تفي باحتياجات العملاء.

4. المنجزات المحققة لشركة قطر للتأمين لغاية 2019

حققت الشركة لغاية 2019 أداء متميز يمكن إيجازه كالآتي[1]:

- في 31 جويلية 2019 أعلنت شركة قطر للتأمين شركة التأمين الرائدة في قطر، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن صافي أرباح بلغ 419 مليون ريال قطري في النصف الأول من عام 2019، وقد استمرت أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحقيق استقرار وربحية التأمين.
- حافظت شركة قطر للتأمين في النصف الأول من عام 2019 على إجمالي أقساط تأمين ثابتة إلى 6.4 مليون ريال قطري.
- استمر قسم التأمين الشخصي QIC INSURED في شركة قطر للتأمين في النمو في التحول الرقمي والمنتجات المبتكرة كشهادة. في عام 2019، فازت مجموعة قطر للتأمين بجائزة "أفضل تحول رقمي في مجال التأمين"، المرموقة تقديرا لجهود الشركة المتميزة تقديرا لجهود الشركة المتميزة وإسهاماتها في بناء قدراتها الرقمية.

[1]- مجوعة قطر للتأمين، التقرير السنوي 2019، **www.qatarinsurance.com**

- تحسن صافي أرباح المجموعة حيث وصل إلى 419 مليون ريال قطري مقارنة بـ 401 مليون ريال قطري عن نفس المدة من العام الماضي.
- تحسن صافي ناتج استثمار الشركة من 408 مليون ريال قطري في النصف الأول من عام 2018، إلى 426 مليون ريال قطري في النصف الأول من عام 2019، الزيادة السنوية بنسبة 4% ترجع بشكل رئيسي إلى ظروف السوق العالمية والإقليمية المواتية في معظم فئات الأصول. بلغت عائدات الاستثمار الحالية لشركة قطر للتأمين نسبة سنوية 5%، مقارنة بنسبة 4.9% لنفس الفترة من عام 2018، مما يظيف سجل طويل من الأداء الاستثماري المتميز القائم على التنويع الدقيق عبر المناطق الجغرافية وفئات الأصول. ويبقى الأداء الاستثماري لشركة قطر للتأمين منقطع النظير مقارنة بأي من أقرانها.
- تحسنت بالفعل الكفاءة التشغيلية الاستثنائية لشركة قطر للتأمين بشكل أكبر في النصف الأول من عام 2019، وصلت نسبة المصروفات الإدارية لعملياتها الأساسية 6.4%، تواصل المجموعة في تحقيق فوائد من مساعيها المستمرة تجاه زيادة كفاءة العمليات وتشغيلها الآلي.

المطلب الثالث: فرص التأمين الإلكتروني: آفاق 2025

يتناول هذا العنصر ثلاث محاور، الأول سيتم فيه دراسة العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق التأمين الإلكتروني في بعض أنواع التأمين والثاني خصص لدراسة فرص التأمين من الاستغلال الأمثل من تطبيقات الانترنت والثالث فيتمثل في آفاقه فيتمثل في آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين من تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين

أولا: التحديات التي تواجه تطبيق التأمين الإلكتروني

يواجه تطبيق التأمين الإلكتروني في بعض أنواع التأمين عدة عقبات وتحديات يمكن إيجازها كما يلي[1]:

أ. تحديات البنية التحتية والتنظيمية لشركات التأمين

تختلف تطور البنية التحتية التكنولوجية داخل شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحسب معدلات النمو الاقتصادي في كل دولة، ومستويات التعليم والثقافة فيها، ومستويات الدخول الاقتصادية للأفراد، ومدى تطور المشرع الاقتصادي داخل الدولة ومناخ الاستثمار وقوانينه المختلفة ومدى قوة هيئات الرقابة المالية التي تنظم أعمال الرقابة والتشريع على شركات التأمين في الدول.

[1] – مصطفى أحمد عبد الوارث، **التأمين الإلكتروني نقلة نوعية كبرى في صناعة التأمين**، المؤتمر الدولي السابع للتأمين، العقبة، الأردن، 2019، ص 10-11.

لذا شرعت العديد من الدول في وضع تشريعات تنظم ممارسة التأمين الإلكتروني وتتيح لشركات التأمين التعامل فيها وفقا لضوابط وضعت بشكل مميز وفعال لكي تضمن نجاح تنفيذ ممارسة الشركات لهذا النشاط، وتسعى العديد من شركات التأمين في مختلف الدول النامية والعربية التعامل مع روافد التكنلوجيا بطرق متسرعة لكي تنافس في الأسواق من خلال هذه التكنولوجيات الفضائية التي أصبحت بعض الشركات العالمية تمتلكها بقدرات كبيرة وبالتالي تحصل على حصص سوقية عالية في الأسواق التي تتعامل فيها.

ب. **ارتفاع تكاليف الإنفاق على التكنلوجيا الرقمية والأنترنت**

تعتمد شركات التأمين العربية بصورة كبيرة في تسويق منتجاتها على أسلوب تقليدي هو الاتصال المباشر مع العملاء المرتقبين بخاصة في الدول التي يسود فيها نظام الاقتصاد الموجه، كما تعتمد الشركات على ترويج وثائق التأمين على الممتلكات بنسبة 95 % في معظم الأقطار العربية، تطمح شركات التأمين الدخول إلى فضاء التكنولوجيا المتقدمة بقدرات أكبر للاستفادة من العوائد الضخمة التي سوف تحصل عليها من تنفيذ تطبيقات تأمينية مبتكرة للخدمات التأمينية التي تقدمها بهدف توسيع حجم الأعمال الخاصة به وتعظيم الفوائد المرجوة والحصول على حصص سوقية جيدة من الأسواق المختلفة والمنافسة بقوة مع الشركات الأخرى العاملة في السوق، يقف الانفاق المالي على تنفيذ برامج التكنولوجيا الفضائية الخاصة بأنواع التأمين أهم عائقا أمام شركات التأمين، حيث لابد أن ترصد معظم شركات التأمين مخصصات مالية ضخمة لتطوير البنية التحتية لها في الميزانيات الخاصة، لكى تتعامل بسرعة مع التطورات المذهلة في فضاء الإنترنت والاستفادة منه.

ج. **تحديات الخصوصية والأمن**

تحتاج تطبيقات الإنترنت والحواسب إلى مستويات عالية من التقنية في الخصوصية والأمن، لكى يتم التعامل في المعاملات المالية بدقة وأمان وحماية حقوق جميع المتعاملين سواء شركات التأمين أو الجمهور على شبكة الانترنت، وتسعى شركات التأمين في الاستفادة من التقدم الكبير التي وصلت إليه هذه التكنولوجيا في مجالات الخصوصية والأمن لكى توفر بيئة آمنة لجميع عملياتها على شبكة الإنترنت، مما يتطلب مخصصات مالية عالية لتنفيذ هذه البرامج الحديثة وهذا يعد تحديا كبيرا أمام شركات التأمين لابد من التعامل معه بحرفية، حتى تستطيع الدخول بقوة للمنافسة في عرض وبيع وشراء وتسويق المنتجات التأمينية بطريقة عصرية تتماشى مع روح العصر السائد الحالي.

د. **مستويات الدخول ومعدل النمو الاقتصادي ونظم التعليم:**

تؤثر مستويات الدخول في معدلات الانفاق على التأمين بشكل كبير، حيث ينمو التأمين مع زيادة الدخول وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من صناعات وشركات وتجارة وشتى مجالات النشاط الاقتصادي، في

حين ينخفض في الدول التي تعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والدخول، وأمام هذا التحدي يتوقف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في روافد الاقتصاد والتأمين بمدى تقدم الصناعة والتجارة، ولذا تسعى العديد من الدول النامية إلى ركب التقدم في محاولة منها للحصول على نصيب من الاستفادة من مزايا وعوائد التقدم وخاصة في مجالات الإنترنت ونظم المعلومات والاتصال، وتتأثر شركات التأمين في أي دولة بمدى التقدم التكنولوجي الموجود فيها .

توجد تحديات أخرى تواجه التأمين الإلكتروني تتمثل في مشاكل الدفع والسداد الإلكتروني، ارتفاع تكاليف تقنيات المواقع الإلكترونية ، عوائق اللغة والتطور السريع في أنظمة التكنولوجيا الرقمية.

– كما توجد عقبات ترتبط بطبيعة وخصائص الخدمات التأمينية ودرجة نمطية هذه الخدمات، وانخفاض معدلات تكرار عمليات الشراء لها، وغياب لثقافة استخدامات الإنترنت في مجالات التأمين في بعض الدول، بالإضافة الى ارتفاع النفقات الخاصة بتبني استراتيجيات التسويق الإلكتروني للخدمات التأمينية.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات التي تواجه شركات التأمين في تنفيذ التأمين الإلكتروني إلا أن العوائد والمزايا المتوقعة تفوق التحديات بمئات المراحل، ومن حيث حجم الاعمال المتوقعة، وزيادة الايرادات والأقساط ، وخفض التكاليف.

ثانيا: فرص التأمين من الاستغلال الأمثل من تطبيقات الانترنت

وتتمثل الفرص الهائلة لصناعة التأمين من الاستغلال الأمثل لتطبيقات الإنترنت وحلوله المختلفة في الاستفادة من هذه التطورات المذهلة على الصناعة على النحو التالي[1]:

أ. **ابتكار وتصميم المنتجات التأمينية:**

وفرت تطبيقات الإنترنت أساليب جديدة ومبتكرة بواسطة التطور المذهل في تكنولوجيا الحواسب الرقمية فرص هائلة لشركات التأمين في ابتكار وتصميم وثائق التأمين التي تتناسب مع الاحتياجات والرغبات الشخصية والفردية للعملاء والجمهور المستهدف، من خلال تحديد العناصر والشروط والإضافات المختلفة التي يرغب العملاء إضافتها على وثائق التأمين التي يرغبون اقتضائها من مختلف شركات التأمين.

وأكد تقرير الاتحاد المصري للتأمين الصادر عام 2017، أن مزايا التسويق الإلكتروني لوثائق التأمين تتمثل في أن شركات التأمين أصبحت بفضل التسويق الإلكتروني تستخدم التقنيات الحديثة في مجالات تصميم

[1] – مصطفى أحمد عبد الوارث، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الخدمات بدلا من أساليب التصميم التقليدية إذ توجد الكثير من البرمجيات الجاهزة والمفصلة لمثل هذه الخدمات التأمينية، فضلا عن إنتاج وتقديم الخدمات التأمينية باستخدام نظم الحواسب المتقدمة عن طريق شبكات الانترنت وكذلك الحصول على معلومات فورية عن مستوى الخدمات التأمينية في السوق التأميني والحصص التسويقية وذلك عن طريق شبكات الاتصالات المتطورة، وكذلك القيام بإعداد الدراسات الخاصة بالسوق والعملاء وسلوك الشراء، كما تساهم تقنيات التسويق الإلكتروني في التعرف على خدمات ما بعد البيع للمنتج التأميني للشركة، بالإضافة إلى أنه باستخدام الانترنت، أصبح بإمكان العميل القيام بمقارنة الوثائق والشروط المعروضة والأسعار بشكل مباشر مما أتاح لهم فرصة البحث عن أفضل العروض.

ب. **تحقيق وفورات هائلة في نظم التسعير للمنتجات التأمينية :**

تتيح الإنترنت للتغطيات التأمينية الجديدة والقائمة كم هائل من المعلومات الخاصة بأسعار وثائق التأمين وحجم الخصومات والشروط المتعلقة بها وطرق التعاقد، وأساليب التفاوض مع الشركات، مما يعطى للعملاء فرص جيدة للتفاوض بشأن كافة الجوانب الخاصة بتسعير وثائق التأمين المختلفة .

ج. **الإنترنت والاتصالات التسويقية للخدمات التأمينية:**

تشير معظم الدراسات الأجنبية على أن الإنترنت أحدثت قفزات هائلة في مجالات الترويج والاتصالات التسويقية في صناعة التأمين، حيث يتم عرض المعلومات وبرامج الترويج المختلفة بأقل التكاليف والنفقات على الصفحات الإعلانية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى عرض شروط التعاقد ومواصفات وثائق التأمين ومعلومات عن نقاط القوة والتميز لشركات التأمين المالية والفنية على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وتقديم حزمة متكاملة من أساليب التحفيز لتنشيط عمليات البيع والشراء لوثائق التأمين بطريقة سهلة ومريحة، وخير دليل على ذلك نجاح العديد من الشركات العالمية في استخدام تطبيقات الإنترنت وحققت نتائج جيدة في مجالات البيع والتسويق للعديد من أنواع التأمين مثل التأمين الطبي وتأمين المركبات وثائق السفر والسياحة وغيرها من المنتجات التأمينية .

د. **صناعة التأمين والتطبيقات الهائلة على شبكة التواصل الاجتماعي:**

وفرت شبكة التواصل الاجتماعي مجالات واسعة للعديد من التطبيقات الرقمية والتكنولوجية التي تخص عمليات التسويق والترويج والبيع أو الشراء أو نشر الوعى بين شرائح كبيرة من الأفراد وذلك من خلال استهداف أدق لقاعدة العملاء المطلوبة عن طريق اختيار الجمهور المستهدف من خلال الحملات الإعلانية الممولة والمدفوعة مقدما على منصات التواصل الاجتماعي مثل " فيسبوك، انستجرام وتويتر" حيث تتيح هذه المواقع إمكانية اختيار العميل المستهدف من حيث الفئة – المنطقة– السن– مستوى التعليم–الدخل وغيرها

من العوامل الأخرى، بما يعود على شركات التأمين بعوائد مالية وتسويقية وترويجية هائلة، ويوفر مجالات كبيرة في نشر المعرفة والوعى بالمنتجات التأمينية.

– خدمة العملاء يتيح الفضاء الهائل لشبكة الإنترنت فرص كبيرة لشركات التأمين لتقديم أفضل الخدمات للعملاء بدءا من تقديم كم هائل من المعلومات التي تتعلق بعمليات البيع وشراء وثائق التأمين، والمساعدة في تقديم خدمات بعد البيع بطرق أكثر احترافية للاحتفاظ بالعملاء وتدعيم ولائهم للشركات، والتفاعل المباشر معهم، وحل كافة المشاكل التي تتعلق بخدمات بعد البيع سواء فيما يتعلق بالتعويضات والمشاكل التي تتعلق بها مع العملاء ، وسرعة التواجد والتفاعل معهم عند وقوع المخاطر المختلفة للعديد من العملاء، مما يعطى للشركات فرص كبيرة للتفاعل لخدمة العملاء والتفاعل معهم وتدعيم ولائهم لشركات التأمين.

هـ. ابتكار وتصميم وثائق التأمين منتهى الصغر:

أصبحت وثائق التأمين منتهى الصغر أحد أهم المنتجات التأمينية التي تسعى إليها العديد من شركات التأمين لكبر حجم الشرائح المستهدفة والعوائد المتوقعة منها، وبهدف حماية الفئات الفقيرة من تعرضها للعديد من المخاطر، لذا يعتبر تسويق وتوزيع منتجات التأمين منتهى الصغر على شبكة الإنترنت تحديا كبيرا لكل شركات التأمين التي تريد تسويق هذه المنتجات التأمينية، وتعتبر الإنترنت هي الوسيلة الأسهل والأسرع انتشارا في تسويق وتوزيع منتجات التأمين متناهي الصغر.

وفي هذا الصدد، توفر منصات الهاتف المحمول، بما في ذلك الأموال المحمولة، الفرصة لخفض تكاليف التأمين الأصغر وتشجيع تطويره. ومن هنا نريد تسليط الضوء على إمكانيات استخدام الهاتف المحمول، ولا سيما الأموال المحمولة، لتوفير التأمين الأصغر ومشاركة العديد من الأمثلة على المحاولات في هذا الاتجاه من جميع أنحاء العالم.

في العشرات من البلدان منخفضة الدخل، أطلق مشغلو الهواتف المحمولة خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لعملائهم، يمكن للعملاء استخدام حساباتهم المحمولة للدفع مقابل وثائق التأمين الخاصة بهم، يمكن أيضا إجراء الدفعات لهذه الحسابات. بالطبع، هذه ليست سوى إمكانية في البلدان التي لديها منصات نقود متحركة نشطة. [1]

ومن بين أفضل الأمثلة المعروفة « Kilimo Salama » ("الزراعة الخالية من المخاطر"): هو منتج تأمين مصغر مفهرس حسب الطقس، مصمم لحماية المزارعين من خطر الجفاف أو الأمطار الغزيرة. تم

[1] - camilo téllez, les pratiques émergentes dans le secteur de la micro-assurance mobil, GSMA publication, London, p 1-2.

إطلاقه بالشراكة مع UAP Insurance ، ومؤسسة Syngenta للزراعة المستدامة وشركة Safaricom الكينية، يتم تسويق عقود Kilimo Salama من قبل بائعي السلع الزراعية المستقلين في جميع أنحاء كينيا. يقوم الوكلاء بجمع الأقساط وإعادتها إلى شركة التأمين باستخدام حل الدفع M-PESA بفضل اشتراكهم، يكون لدى العميل وديعة في بطاقة sim بهاتفهم المحمول، ثم تقوم محطات الطقس المؤتمنة بمراقبة هطول الأمطار: إذا أظهرت سجلات المحطة أن التعويض مستحق، يتم الدفع تلقائيًا عبر M-PESA لصالح المزارعين المستفيدين. كما يتم تكييف هذا النوع من التأمين مع الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير التي تؤثر على المجتمعات الساحلية، على أساس مؤشر سرعة الرياح، حيث يتم تسجيل موقع المؤمن عليه من قبل يتم تشغيل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ودفع التعويض عن طريق سرعة الرياح والمسافة من العاصفة. كما تقدم Tigo Ghana تغطية تأمينية لمشتركيها المدفوعين مقدمًا وأحد أفراد أسرهم. يتم شراء هذه الحماية من Vanguard Life بدعم من Bima و MicroEnsure. أي مشترك مسجل ينفق ما لا يقل عن 3.5 دولارات أمريكية لكل شهر تقويمي لمن لديه تغطية تأمينية له ولأفراد الأسرة المعينين في حالة الوفاة الطبيعية. يزداد مقدار غطاء التأمين مع المبلغ الذي ينفقه العميل، بعد تسجيل المشترك للتأمين، يرسل له Tigo رسالة نصية قصيرة في بداية كل شهر لإبلاغه بمقدار التغطية التي حصل عليها. في حالة الوفاة لأسباب طبيعية، يكون فرد الأسرة المسجل في العقد هو المسؤول عن الإبلاغ عن الوفاة بشهادة وفاة المتوفى من أجل تحصيل التأمين. التغطية التأمينية لشهر معين قابلة للتحويل فقط إلى الشهر التالي إذا لم يكن موضوع طلب دفع خلال الشهر الماضي.

أطلقت شركة التشغيل Glob في الفلبين تجربة مع خطة مزايا المستشفى، وهو برنامج تأمين طبي يعتمد على ولاء العملاء ومصمم خصيصا لجميع المستفيدين المؤهلين للتحويلات التي تتم عبر GCASH. لكل تحويل يتم تلقيه، بغض النظر عن المبلغ لصالح المستفيد في الفلبين، يحصل المستفيد على تغطية مجانية لمدة ثلاثين يومًا، تغطي هذه الحماية جميع النفقات الطبية وتكاليف المستشفى، باستثناء تلك المتعلقة بالسرطان والحمل والإصابات التي لحقت أثناء القيادة تحت تأثير المواد الخطرة وبعض الاستثناءات الأخرى، التغطية صالحة لمدة ثلاثين يوما بعد استلام التحويل وهي تراكمية، وبالتالي يزداد التغطية الإجمالية مع تواتر التحويلات الواردة.[1]

بالإضافة الى هذه الفرص توجد مجموعة من المزايا يوفرها بشكل متميز على النحو التالي[2] :

[1] - camilo téllez, les pratiques émergentes dans le secteur de la micro-assurance mobil, p 5-6.

[2] – مصطفى أحمد عبد الوارث، مرجع سبق ذكره، ص 13.

– الحصول على معلومات فورية عن مستوى الخدمات التأمينية في السوق التأميني والحصص التسويقية وذلك عن طريق شبكات الاتصالات المتطورة.

– أصبحت شركات التأمين بفضل التسويق الإلكتروني تستخدم التقنيات الحديثة في مجالات تصميم الخدمات بدلا من أساليب التصميم التقليدية إذ توجد الكثير من البرمجيات الجاهزة والمفصلة لمثل هذه الخدمات التأمينية.

ثالثا: آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين في تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني في جميع مجالات التأمين

تؤكد كل التوقعات المستقبلية للعديد من الدراسات أن تبني شركات التأمين لتكنولوجيا الإنترنت والاتصال ما قبل وما بعد عمليات البيع سيحقق وفرا ماليا يتراوح 10–15% من إجمالي المصاريف والنفقات العامة والإدارية التي تتكبدها الشركات سنويا، وهذا يعزز من الإيرادات العامة وتحقيق أرباح جيدة، وأن غياب الحوافز لدى شركات التأمين أو حتى تمسكها التقليدي في عمليات الاكتتاب والبيع بطرق تقليدية سيشكل عائقا نحو الإسراع في تبني المنتجات المبتكرة من منتجات التأمين أو حتى اكتتاب أخطار على منتجات تكنولوجية مبتكرة.

وتشير أحدث الدراسات المتعلقة بصناعة السيارات، أن صناعة السيارات الكهربائية وذاتية القيادة، سوف تكون أحد سمات العصر القادم بكل ما تملك من تكنولوجيا فائق السرعة والدقة، وأظهرت البيانات أن قيمة التأمين على المركبات سوف تتجاوز 700 مليار دولار بحلول عام 2050، وهذا سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في صناعة السيارات خلال السنوات القادمة. بعكس ما هو موجود في الأسواق التقليدية ، لذا تحديات كبيرة على صناعة التأمين في تغيير البرامج التأمينية الخاصة بالسيارات لكي يتم التعامل مع تطبيقات التكنولوجيا الجديدة والتطورات الهائلة في مجالات صناعة السيارات.

تشير الإحصاءات العالمية إلى أن نسبة الأقساط الحاصلة بوثائق التأمين التي يتم تسويقها عبر الأنترنت قد بلغت 1% من إجمالي الأقساط في 2001، وارتفعت إلى 10% خلال سنة 2005، كما أشارت إحصاءات أخرى إلى أن حوالي 4–8% من مقدار أقساط التأمين العالمية تكتسب صفة كونها إلكترونية.

وفي الوقت الذي يختلف الخبراء في تقدير الحجم الالي لسوق التأمين الإلكتروني، يتفق في أنه في زيادة خلال الأعوام القليلة المقبلة، حيث تتوقع شركة أليانز الألمانية للتأمين وإعادة التأمين وصوله إلى 20 مليار

دولار في عام 2025، بينما تقدر شركة برايس ووتر هاوس كوبرز للخدمات المهنية بلوغه 7.5 مليار دولار في العام نفسه، وجميعها تقديرات تشير إلى أن هذا السوق واعد ولديه فرص كبيرة للنمو.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مختلف الفرص والآليات الممكن أن تستفيد منها شركات التأمين في الجزائر والتي من شأنها ترقية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة من النمو، والمستنبطة من تحليلنا للنتائج الاقتصادية والمالية التي حققها قطاع التأمين القطري، والتي كشفت عن عدة ملاحظات:

ملائمة القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الجهات الرسمية والرقابية له أكبر الأثر في تشكيل المحافظ الاستثمارية في قطاع التأمين، حيث أن:

- المشرع الجزائري يقيد حرية توجيه أموال شركات التأمين، وما يحرم الاقتصاد من أموال معتبرة التي يمكن أن تمول المشاريع الاستثمارية.
- لا توجد سياسات معينة تحكم تكوين المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين القطرية، فقط يلزمها بإيداع ما يقل عن 5 % من أصولها المنطبقة في النقد / الودائع لدى البنوك أو ما يعادل النقد داخل قطر حماية للمدخرات الوطنية ومنع تسريبها إلى الخارج وأيضا نظرا لأنها مضمونة وتدر إلى التاريخ المحدد لاسترجاعها فوائد بنسبة معينة، كما تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك والتي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، لهذا ظهر التنويع في تشكيل المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين القطرية، حيث أن الجزء الأكبر من استثماراتها توجه للسوق المالي القطري،
- يمكننا القول أن للمحافظ التأمينية في شركات التأمين لدولة قطر دور في تطوير وتنشيط السوق المالي القطري وهذا من خلال ما تقدمه من فرص استثمارية تتناسب وأوضاع السوق المالي، خاصية التنويع التي تتميز بها هذه المحافظ وما يترتب عليها من تخفيض للمخاطر من شأنها تشجيع المستثمرين على استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية، وكذا توفير السيولة اللازمة للسوق المالي مما يشجع المستثمرين على التوجه للسوق المالي لتمويل نشاطاتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك فقط.
- يعتبر التأمين المحرك الرئيسي للنمو في أسواق البلدان الصاعدة حيث عملت هاته البلدان على ابتكار وتشجيع المنتجات التأمينية المتوافقة مع حاجات ورغبات وثقافة المجتمع وليس بفرض منتجات تأمينية لتعزيز القدرة على الحماية الاجتماعية.
- شركات التأمين في الجزائر مدركة بأهمية الابتكار ودوره في تحصيل مخرجات معلوماتية أساسية لاستعمالها كمدخلات في عملية البحث والتطوير، إلا أن واقع الحال يشير إلى التأخر الكبير للابتكار

في قطاع التأمين بالجزائر، حيث تحتل الجزائر مراتب متدنية في تصنيف الدول حسب مؤشر الابتكار العالمي، واحتلت سنة 2018 المرتبة 110 عالميا من أصل 126 بلد مصنف.

- بدراستنا لنماذج ابتكار منتجات التأمين في البلدان الصاعدة باعتبار أن التأمين كان هو المحرك الرئيسي للنمو في أسواق التأمين توصلنا إلى أن هاته البلدان عملت على ابتكار وتشجيع المنتجات التأمينية المتوافقة مع حاجات ورغبات وثقافة المجتمع وليس بفرض منتجات تأمينية لتعزيز القدرة على الحماية الاجتماعية مثل التوجه للتأمين التكافلي وتوفير منتجات التأمين الأصغر؛
- تتنوع مجالات الابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري، كما تتنوع المنتجات التأمينية المبتكرة في قطاع التأمين، إلا أن الفرد الجزائري لا يقبل لطلب التأمين وعيا وإدراكا بالخطر ولا يقبل إلا على منتجات التأمين الإجبارية واحتكار منتج تأمين السيارات كونه إجباري، ذلك لأن شركات التأمين في الجزائر تتبنى منتجات مقلدة من العالم الغربي لا يتناسب مع خصائص المستهلك الجزائري، عاداته، تقاليده، دينه وثقافته.
- لعل أبرز المنتجات الواعدة في قطاع التأمين في الجزائر التي يمكن التعويل عليها في خلق صورة مبتكرة للقطاع تتمثل في التأمين المدرسي، الحماية القانونية، المساعدة الطرقية والتأمين التكافلي؛
- من أهم عوامل نجاح التكافل في السودان والسعودية دعم الحكومة لاسيما البنك المركزي لصناعة التكافل، وضوح الرؤيا واستراتيجية العمل، وضوح الإطار القانوني وانضباطه، قوة البنية التحتية، ابتكار منتجات التأمين تتناسب وطلب الأفراد؛
- يمكن اعتبار تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، حيث يمكن تعريفها بأنها استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين، مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين.
- شركات التأمين بالجزائر جد متخلفة وبطيئة ماليا، فهي لا تزال تعتمد على العمليات الورقية التي تعمل على إبطاء الاكتتاب وإدارة المطالبات والتعامل مع العملاء، بالمقارنة مع الشركات القطرية التي تتميز بالتوسع في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني، حيث أن الخدمات التي تقدمها تشمل جميع مراحل التأمين بداية من طلب التأمين، عرض الأسعار مرورا بإدارة الوثيقة وانتهاءا بتسوية المطالبات.
- أعلنت شركة قطر للتأمين عن إنشاء شركة تابعة لخدمات تكنولوجيا المعلومات في مركز قطر للمال تدعى anoud technologies، حيث تقدم خدمات التسويق والتنفيذ والصيانة، وتتعاون مع الشركة الأبرز في قطر للتأمين وإعادة التأمين swiss re، وهذا التعاون هو إثبات على القدرة المتميزة لمجموعة قطر للتأمين في تطوير حلول التكنولوجيا في التأمين، وتعد هذه الخطوة رامية إلى تنويع المصادر المالية.

- تحسن صافي أرباح المجموعة وصافي ناتج استثمار الشركة عام 2019، وكذلك تحسنت الكفاءة التشغيلية الاستثنائية للشركة وفازت بجائزة أفضل تحول رقمي في مجال التأمين عام 2019.
- رغم التحديات التي تواجه شركات التأمين في تنفيذ التأمين الإلكتروني إلا أن العوائد والمزايا المتوقعة تفوق التحديات بمئات المراحل من حيث حجم الأعمال المتوقعة وزيادة الإيرادات والأقساط وخفض التكاليف.

تتمثل الفرص الهائلة لصناعة التأمين من الاستغلال الأمثل التطبيقات الأنترنت وحلوله المختلفة في الاستفادة من هذه التطورات المذهلة على الصناعة على النحو التالي:

- ابتكار وتصميم المنتجات التأمينية من ذلك مثلا وثائق التأمين منتهي الصغر حيث توفر منصات الهاتف المحمول الفرصة لخفض تكاليف التأمين الأصغر وتشجيع تطويره.
- في الوقت الذي يختلف الخبراء في تقدير الحجم الآلي لسوق التأمين الإلكتروني، يتفق في أنه في زيادة خلال الأعوام القليلة المقبلة، وهذا يشير إلى أن هذا السوق واعد ولديه فرص كبيرة للنمو.

الخاتمة العامة

الخـاتـمـة العـامـة

من خلال دراسة موضوع آليات تفعيل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، آفاق 2025، تم التوصل إلى آليات وفرص أساسية ممكن لشركات التأمين اتباعها واستغلالها ومن شأنها ترقية قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري في ظل العوامل التي تكبح نموه وتطوره، وتحد من فاعليته ضمن النسيج الوطني، ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري، وهذا الأخير يكون في ضوء التفاؤل الآفرو، كون أن قطاع التأمين يعاني ضعف وتخلف مزمن عكسته قيم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة لتفسير دور التأمين في اقتصاد أي بلد، والتي أظهرت اختلاله المزمن على مدى العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة وعمق الضعف الذي يعانيه على عديد الأصعدة.

تتمثل هذه الآليات في تفعيل دور التأمين كمستثمر مؤسسي وابتكار منتجات تأمينية تتناسب وحاجات ورغبات الأفراد بالتركيز على منتج التأمين التكافلي، مع إضفاء الرقمنة في مجال التأمين بالنظر إلى آفاق المستقبل الهائلة التي سوف تحصل عليها صناعة التأمين في تفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني في جميع مجالات التأمين.

حاولنا الاستفادة من صيغ نشاط شركات التأمين في دولة قطر نظرا للمكانة المعتبرة التي يشغلها قطاع التأمين القطري ضمن نسيجة الاقتصادي كما بينته الدراسة، وتثمين جهود لتجارب الاقتصاديات الصاعدة وكذا بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتها وجوانب قوتها باعتبارهما رائدان في مجال التكافل على مستوى العالم.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

سنقوم بالإجابة على فرضيات الدراسة بناءا على النتائج المستخلصة، وعليه:

أ. نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية

- الفرضية الرئيسية الأولى: يمكن لشركات التأمين في الجزائر تنويع استثماراتها والاستفادة من عوائد مالية جديدة بالاستثمار بمعامل خطر منخفض، **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال المبحث الأول في الفصل الثالث، وذلك بتوجيه الجزء الأكبر من استثماراتها للسوق المالي من أجل تطويره وتنشيطه، وكذا توفير السيولة اللازمة فيه، وهذا باعتبار أن السوق المالي الجزائري غير نشط ويتميز

بقلة التداول لقلة عدد المؤسسات المدرجة فيه، وبالتالي معامل خطر منخفض ومن ثم ستستفيد من خلالها شركات التأمين من عوائد مالية جديدة؛

- الفرضية الرئيسية الثانية: يمكن لشركات التأمين في الجزائر ابتكار منتجات تأمينية تتناسب وحاجات ورغبات الأفراد. **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال المبحث الثاني في الفصل الثاني، يعني أنه من أجل تفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري على شركات التأمين ابتكار منتجات تأمينية تتناسب وحاجات ورغبات الأفراد تثمينا لجهود تجارب الاقتصاديات الصاعدة مثل الابتكار في منتجات التأمين الأصغر وكذا بعض الدول العربية ونخص بالذكر السعودية والسودان والاستفادة من أهم إنجازاتها وجوانب قوتها في مجال الابتكار في التأمين التكافلي باعتبارهما رائدان في هذا المجال على مستوى العالم؛
- الفرضية الرئيسية الثالثة: يمكن للجزائر الاعتماد على الرقمنة في تعاملاتها ومواجهة الأنظمة البطيئة والعمليات الورقية التي تعمل على إبطاء الاكتتاب وإدارة المطالب والتعامل مع العملاء، **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال المبحث الثالث في الفصل الثالث، وهذا بالنظر إلى العوائد المتوقع اكتسابها من تطبيق التأمين الإلكتروني من حيث حجم الأعمال وزيادة الإيرادات والأقساط وخفض التكاليف وهذا بتدويل التجربة القطرية بتفعيل الممارسات الكبيرة للتأمين الإلكتروني بشكل واسع وفي جميع مجالات التأمين.

ب. **اختبار نتائج الفرضيات الفرعية**

- الفرضية الأولى المنبثقة عن السؤال الفرعي الأول: نرى أن هناك علاقة طردية بين التأمين والنمو الاقتصادي من خلال دوره في تمويل الاقتصاد. **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال الفصل الأول، حيث يعتبر مصدر تمويلي محلي ومهم في إنعاش معدلات الادخار والاستثمار اللذان يعتبران من أهم العناصر الضرورية لتحسين أداء النمو الاقتصادي؛
- الفرضية الثانية المنبثقة عن السؤال الفرعي الثاني: نرى أن قطاع التأمين في الجزائر لا يقوم بدوره الاقتصادي بأكمل وجه ويمكن أن يرجع هذا إلى عدة عوامل قد تتعلق بالأفراد المستهدفين من تقديم الخدمة التأمينية أو بشركة التأمين أو عوامل أخرى مستقلة. **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال الفصل الثاني، حيث ظهر اختلاله المزمن على مدى العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وعمق الضعف الذي يعانيه على عديد الأصعدة، وهذا راجع لعدة تحديات وأسباب ساهمت في تأخر وتباطؤ وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر من أهمها: غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الاستثمار، نقص الابتكار في المنتجات التأمينية، العامل الديني، طول مدة تسوية المتضررين؛

- الفرضية الثالثة المنبثقة عن السؤال الفرعي الثالث: معرفة صيغ نشاط شركات التأمين في الدول المتقدمة ومحاولة تجسيد ما يتناسب وخصائص الاقتصاد يمكن أن يكون كحل لتفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري. **تم إثبات صحة هذه الفرضية** في الفصل الثالث فصناعة التأمين في الدول المتقدمة تتميز بالتكنولوجيا العالية والاستثمارات المحسوبة والآمنة بالإضافة إلى وجود قوة التشريعات والقوانين التي تخدم الاستثمارات التأمينية وقطاع التأمين بصفة عامة كما هو الحال في قطاع التأمين في دولة قطر وبالتالي يمكن تجسيد ما يتناسب وخصائص الاقتصاد لتفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: نتائج الدراسة

تم الانطلاق في هذه الدراسة من مفاهيم عامة حول الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد العالمي باعتبارها القاعدة الأساسية للموضوع، وبعدها إلى دراسة مكانة ودور التأمين في الاقتصاد الجزائري بعد عرض هيكلة الصناعة التأمينية بالجزائر، وهذا من خلال معرفة مدى ترابط النشاط التأميني بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك باستخدام الجدول الاقتصادي الكلي TEE، وكذا مقارنة أدائه بأداء قطاعات التأمين في كل من المغرب، تونس وقطر من خلال تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب الكلي باستخدام أهم المتغيرات الاقتصادية لتفسير دور التأمين في الاقتصاد، ثم أخير التوصل إلى أهم الأليات الممكن اتخاذها لتفعيل دور قطاع التأمين من أجل ترقية الاقتصاد الوطني، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- عادة ما يتم استخدام مقياسين لتبيان الأهمية الاقتصادية للتأمين في الاقتصاد المحلي: معدل اختراق التأمين وكثافة التأمين؛
- يمكن تحليل تأثير قطاع التأمين على النشاط الاقتصادي الكلي من الجانب المالي من خلال دوره الأساسي المرتبط بدفع التعويضات في حالة حدوث خطر، دوره كمدخر مؤسساتي المرتبط بتعبئة الموارد الداخلية من خلال تكوين الاحتياطات التقنية ودوره كمستثمر مؤسساتي المرتبط بتمويل الاقتصاد الوطني من خلال أشكال الاستثمار المالي المختلفة؛
- تفاؤل الاقتصاديين بتطور إفريقيا استلزم منا الوقوف على آليات تفعيل دور التأمين في الاقتصاد باعتبار التأمين السمة الأساسية للنمو الاقتصادي؛
- بين الجدول الاقتصادي الكلي TEE أن قطاع التأمين يؤثر ويتأثر بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن التعويضات التأمينية تساهم في مواصلة مسير كافة المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في نسب الدخل الوطني المتاح الخام ونسب الادخار

الخام المحققة ومن تثم تحقيق قيمة مضافة إلا أن هذه النسب لا تزال في أدنى مستوياتها، إذ نجد أنها لا تتعدى 2% من الدخل الوطني المتاح والادخار الخام الإجمالي؛

- تدني مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام التي لم تبلغ في أحسن السنوات 0.8% مقارنة بـ 6.28% كمعدل عالمي؛
- ضعف إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين، وهذا ما أظهره معدل كثافة التأمين الذي لم يتعد أعلى معدل له خلال فترة 2007-2017، 40 دولار مقارنة بـ 1228دولار للفرد في قطر و59 دولار في قطر و55 دولار في تونس؛
- أظهر تقييم الدور المالي لقطاع التأمين الجزائري على مستوى الاقتصاد الوطني باستخدام المؤشرات الخاصة بتقييم هذا النوع من النشاط اختلاله المزمن على مدى العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وسجل ضعفا وتخلفا مزمنا في هذا الجانب بالمقارنة مع دولة قطر وتونس والمغرب؛

- توجد عدة تحديات وأسباب ساهمت في تأخر وتباطؤ وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر من أهمها: غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الاستثمار، نقص الابتكار في المنتجات التأمينية، العامل الديني، طول مدة تسوية المتضررين.

- ملائمة القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الجهات الرسمية والرقابية له أكبر الأثر في تشكيل المحافظ الاستثمارية في قطاع التأمين؛
- للمحافظ التأمينية في شركات التأمين لدولة قطر دور في تطوير وتنشيط السوق المالي القطري وهذا من خلال ما تقدمه من فرص استثمارية تتناسب وأوضاع السوق المالي، خاصية التنويع التي تتميز بها هذه المحافظ وما يترتب عليها من تخفيض للمخاطر من شأنها تشجيع المستثمرين على استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية، وكذا توفير السيولة اللازمة للسوق المالي مما يشجع المستثمرين على التوجه للسوق المالي لتمويل نشاطاتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك فقط؛
- بدراستنا لنماذج ابتكار منتجات التأمين في البلدان الصاعدة باعتبار أن التأمين كان هو المحرك الرئيسي للنمو في أسواق التأمين توصلنا إلى أن هاته البلدان عملت على ابتكار وتشجيع المنتجات التأمينية المتوافقة مع حاجات ورغبات وثقافة المجتمع وليس بفرض منتجات تأمينية لتعزيز القدرة على الحماية الاجتماعية مثل التوجه للتأمين التكافلي وتوفير منتجات التأمين الأصغر؛
- تتنوع مجالات الابتكار في نشاط سوق التأمين الجزائري، كما تتنوع المنتجات التأمينية المبتكرة في قطاع التأمين، إلا أن الفرد الجزائري لا يقبل لطلب التأمين وعيا وإدراكا بالخطر ولا يقبل إلا على منتجات التأمين الإجبارية واحتكار منتج تأمين السيارات كونه إجباري، ذلك لأن شركات التأمين في

الجزائر تتبنى منتجات مقلدة من العالم الغربي لا يتناسب مع خصائص المستهلك الجزائري، عاداته، تقاليده، دينه وثقافته؛

- لعل أبرز المنتجات الواعدة في قطاع التأمين في الجزائر التي يمكن التعويل عليها في خلق صورة مبتكرة للقطاع تتمثل في التأمين المدرسي، الحماية القانونية، المساعدة الطرقية والتأمين التكافلي؛
- من أهم عوامل نجاح التكافل في السودان والسعودية دعم الحكومة لاسيما البنك المركزي لصناعة التكافل، وضوح الرؤيا واستراتيجية العمل، وضوح الإطار القانوني وانضباطه، قوة البنية التحتية، ابتكار منتجات التأمين تتناسب وطلب الأفراد؛
- يمكن اعتبار تكنلوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، كون أن شركات التأمين بالجزائر جد متخلفة وبطيئة ماليا، فهي لا تزال تعتمد على العمليات الورقية التي تعمل على إبطاء الاكتتاب وإدارة المطالبات والتعامل مع العملاء، بالمقارنة مع الشركات القطرية التي تتميز بالتوسع في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني، حيث أن الخدمات التي تقدمها تشمل جميع مراحل التأمين بداية من طلب التأمين، عرض الأسعار مرورا بإدارة الوثيقة وانتهاءا بتسوية المطالبات؛
- رغم التحديات التي تواجه شركات التأمين في تنفيذ التأمين الإلكتروني إلا أن العوائد والمزايا المتوقعة تفوق التحديات بمئات المراحل من حيث حجم الأعمال المتوقعة وزيادة الإيرادات والأقساط وخفض التكاليف؛
- تتمثل الفرص الهائلة لصناعة التأمين من الاستغلال الأمثل التطبيقات الأنترنت وحلوله المختلفة في الاستفادة من هذه التطورات المذهلة على الصناعة وذلك بابتكار وتصميم المنتجات التأمينية من ذلك مثلا وثائق التأمين منتهي الصغر حيث توفر منصات الهاتف المحمول الفرصة لخفض تكاليف التأمين الأصغر وتشجيع تطويره وفي الوقت الذي يختلف الخبراء في تقدير الحجم الآلي لسوق التأمين الإلكتروني، يتفق في أنه في زيادة خلال الأعوام القليلة المقبلة، وهذا يشير إلى أن هذا السوق واعد ولديه فرص كبيرة للنمو.

ثالثا: توصيات البحث

بعد استعراض الجوانب المختلفة لموضوع آليات تفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري، آفاق 2025 واستنباط أهم النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى ترقية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة لنمو الاقتصاد الجزائري، ولعل أهم هذه التوصيات تتمحور حول ما يلي:

- العمل على تحسين الأطر التنظيمية والقانونية وتبني أحدث الوسائل الرقابية وتطبيقها وتقوية المزيد من القواعد المتعلقة بالاستثمار التأميني؛

- العمل على ابتكار وتشجيع المنتجات التأمينية المتوافقة وحاجات ورغبات الفرد الجزائري وليس بفرض منتجات تأمينية لتعزيز القدرة على الحماية الاجتماعية؛
- يمكن للجزائر تدويل التجربة السودانية والسعودية في التأمين التكافلي والاستفادة من مختلف عوامل نجاح التكافل، وهذا بالتركيز على تدعيم البنية التحتية للتأمين التكافلي، تأسيس هيئة للرقابة الشرعية لأعمال التكافل ومحاول تطبيق نموذج تأمين تكافلي وفق إدارة الصناديق الوقفية، باعتباره من أهم مظاهر التكافل الاجتماعي في الإسلام والذي يعتبر من الأنشطة والأعمال الخيرية؛
- العمل على تبني الطرق الحديثة في توزيع وتسويق المنتجات التأمينية، لأنها تساعد على زيادة الطلب على المنتج التأميني من خلال استغلال فجوات غير مغطاة في السوق التأميني؛
- على شركات التأمين بالجزائر العمل على تنويع استثماراتها والاستفادة من عوائد مالية جديدة، ومحاول استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد من خلال التوجه للاستثمار في السوق المالي في شكل أوراق مالية ذات العائد الثابت في ظل انخفاض المخاطر في السوق المالي الجزائري لقلة التداول فيه؛
- على شركات التأمين الجزائرية التوسع في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني، سواء من حيث تقديمها لجميع أنواع التأمين لتغطية أكبر فئة ممكنة من عملاء التأمين بمختلف خصائصهم الديموغرافية مما يرفع الحصص السوقية للشركات، أو من حيث شمول الخدمة الإلكترونية لجميع مراحل التأمين بداية من طلب التأمين وعرض الأسعار، ومرورا بإدارة وثيقة التأمين وانتهاءا بتسوية المطالبات، ويأتي ذلك تماشيا مع آفاق 2025 بشأن التحول الرقمي والمعلوماتي، وأثر ذلك على تحسين حياة الفرد وعلى الاقتصاد بشكل عام.

رابعا: آفاق البحث

رغم المجهود الذي بذل من أجل إثراء هذا الموضوع إلا أنه ومن الطبيعي أن يكون به بعض النقائص وذلك كون أن موضوع آليات تفعيل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري واسع ومتشعب وهذا يتطلب عدة بحوث بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتنا في إعداده.

لذلك ارتأينا أن نقدم الأرضية المناسبة للطلبة المقبلين على البحث في تخصص اقتصاد التأمينات للدفعات الآتية على أن تنطلق في خوض مواضيع أخرى في مجال تفعيل دور التأمين في الاقتصاد الجزائري، كما أن نأمل أن تكون دراستنا قد ساهمت في إثراء هذا الموضوع.

ونقترح بعض الإشكاليات لأبحاث مستقبلية مثل:

- صناعة التأمين التكافلي كحل بديل للتأمينات التجارية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- دور التأمين الرقمي في التأثير على الاقتصاد؛

- دور شركات التأمين كوسيط في تنشيط السوق المالي؛
- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر ودورها في تطوير الاقتصاد.

قائمة المراجع

قـــائـمـة الـمـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. **الكتب:**

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دون طبعة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998
2. إبراهيم محمد مهدي، **التأمين ورياضياته**، المكتبة العصرية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2010.
3. أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، **إعادة التأمين**، الصف الخامس، المدارس الفنية المتقدمة التجارية، تخصص تأمينات، وزارة التربية والتعليم، شركة مطابع الدار البيضاء، جمهورية مصر العربية، 2000-2001.
4. أسامة عزمي سلام، شقيري نورى موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
5. جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة الباحثين: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دون طبعة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.
6. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2010.
7. حمد محمد أحمد خليل، **برنامج مهارات التسويق والبيع – التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، كلية لتجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، دون سنة نشر.
8. راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في 09 أوت 1980**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر.
9. شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، دون دار نشر، دون بلد نشر، دون سنة نشر.
10. عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول التأمينات البرية**، الطبعة 3، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002.
11. عبد العزيز هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
12. عبد الودود يحي، **التأمين على الحياة**، الطبعة الأولى، دار الهنا للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1964.

13. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، دون دار نشر، دون سنة نشر.
14. عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دون سنة نشر.
15. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
16. غازي أحمد أبو عرابي، **أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن-عمان، 2011.
17. فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين على الحياة**، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006.
18. فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتمية الاقتصادية وتطبيقاتها**، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001.
19. محمد حسين منصور، **مبادئ عقد التأمين**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1999.
20. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،
21. محمد وحيد عبد الباري، **تأمين الحريق من الناحيتين العملية والعلمية**، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1990.
22. مصطفى كمال طه، **التأمين البحري**، دون طبعة، الدار الجامعية، جامعتي الإسكندرية وبيروت، 1996.
23. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف بالإسكندرية، 1994.
24. مولود ديدان، **قانون التأمينات**، دون طبعة، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2010.

ب. رسائل وأطروحات جامعية

1. حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**، دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2012.
2. حورية حميدوش، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1995-2010)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011،

3.دحدوح أميرة، **أثر توظيف أموال شركات التأمين على تطوير السوق المالي- دراسة حالة السوق المالي السعودي للفترة 2012-2015**، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، الجزائر،2015-2016،

4.زيدات دليلة، **عقد التأمين على الحياة في القانون الجزائري**، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، فرع عقود ومسؤولية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

5.صندرة لعور، **التأمين على أخطار المؤسسة**، مذكرة ماجيستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

6.طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.

7.عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 7.

8.علي عبد الحميد يوسف، **محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي/1990-2012/**، رسالة معدة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سورية، 2014،

9. فلاق صليحة، **أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990-2008)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2010.

10.فلاق صليحة، **متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.

11.كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولات الغرب الجزائري**، مذكرة ماجيستير، تسويق دولي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010

12.هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

13.وليد برغوتي، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

ج. قوانين مواد ومراسيم

1. الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 12 مارس 2006، المادة 10. (تعدل المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995).

2. المادة 191 من الأمر 95 –07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم بالقانون 06–04 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات).
3. المادة 33 من الأمر 95–07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 06–04 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات).
4. المادة 44 من الأمر 95–07 المتعلق بتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 06– 0 لـ 20 فيفري 2006. (مولود ديدان، قانون التأمينات).
5. المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

د. المجلات

1. بارة سهيلة، **استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، دراسة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2007–2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار–عنابة، مجلد 16، عدد 02، 2015.
2. حامد حسن محمد، **تطبيقات صيغة الوقف في التأمين الإسلامي**، مداخلة في مجلة التكافل والتأمين، العدد 4، أكتوبر 2015.
3. حبار عبد الرزاق، **واقع وخصوصية الابتكار في نشاط التأمين مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 55، جامعة شلف، 2018.
4. حمدوش سميرة، **واقع البنية التحتية التقنية للخدمات الإلكترونية لقطاع التأمين في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي– شلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 2019.
5. رشيد بوكساني، **إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.
6. صالحي عبد القادر، سالم راضية، **الوساطة المالية لشركات التأمين وأثرها على تفعيل السوق المالي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي،عنابة العدد التاسع، المجلد الثالث، دون سنة نشر.
7. طارق قندوز، **واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، 2014.
8. عبد المعطي رضا أرشيد، **العوامل المؤثرة على بناء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين الأردنية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الأردن، العدد التاسع، المجلد الثاني، دون سنة نشر.

9. قيس السيد على، **الاحتياطات الفنية أو المخصصات الفنية في شركات التأمين**، مقال منشور في موقع التأمين للعرب، 2014.
10. محمد أكرم لال الدين، **صناعة التكافل الماليزية: عوامل النجاح ومكامن التطور**، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا، المجلد 10، العدد 01، 2013.
11. موقع الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، مجلة التكافل والتأمين، العدد 4، أكتوبر 2005.
12. وهيبة عبد الرحيم، **تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد08، العدد 01، 2019.

هـ. تقارير

1. تقرير لويدز، التأمين في البلدان النامية: استكشاف فرص التأمين الأصغر، مركز التأمين الأصغر، 2009.

و. ملتقيات ومؤتمرات

1. بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر- الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.
2. عمر موساوي، **الإبداع في المنتجات التأمينية ودوره في تحريك النمو في الأسواق الصاعدة**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير- تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012.
3. فاطمة محبوب، **واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين، تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 3-4 ديسمبر 2012.
4. كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-"**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 3-4 ديسمبر 2012.
5. مصطفى أحمد عبد الوارث، **التأمين الإلكتروني نقلة نوعية كبرى في صناعة التأمين**، المؤتمر الدولي السابع للتأمين، العقبة، الأردن، 2019.
6. ناصر عبد الحميد، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

أ. الكتب

1. Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Lexique d'économie, Edition Dalloz, 7e édition, Paris, France, 2002.
2. Alexander Braun and Florian Schreiber, **"The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potential",** Institute of Insurance Economics I.VW-HSG, university of St.Gallen, 2017.
3. ALEXANDER GERSCHENKKRON, **Economic backwardness in historical prespective-A Book of Esays-**, Fridrick A.preager publishers, New York, Washington, Londontow, " les étapes de la croissance économique ", Edition de seuil, Paris, 1963.
4. camilo téllez, **les pratiques émergentes dans le secteur de la micro-assurance mobile**, gsma publication, london.
5. jean tuaccella, **La Réassurance**, publication SCOR Global P&C,2016.
6. Messaoud Boualem Tafiani, **Systèmes d'assurance comparés (Algérie-Europe de l'est),** office des publications universitaires, Place Centrale de Ben Aknoun (Alger).

ب. رسائل وأطروحات جامعية

1. Oubaziz Said, Les reformes institutionnelles dans le secteur des assurances, mémoire de magister, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Alger, 2012.

ج. المجلات

1. J.François outrville, **The Economic significance of insurance markets in developing countries**, The journal of risk and insurance, 1990 vol, LVII, No, 3
2. Jean François outreville, **les services d'assurance : mesure de leur role et création de valeur ajouté**, j.stor publications,.2012
3. Marco Arena, **does insurance market activity promote economic growth? A cross-country study for industrialized and developing country**, American Risk and Insurance Association, 2008.

د. المؤتمرات

1. François vilnet, Jean-François Lequoy, **le marché de la réassurance en 2012 international-France**, conférence de presse, Paris,2013
2. Patrick Duplan, Bernard Spitz, **le marché de la réassurance en 2015 International-France**, Conférence de presse, Paris, 2016.

هـ. دوريات وتقارير

1. **Activité des assurance en Algérie,** Rapport éditée par ministère des finance, direction générale du trésor, direction des assurance, 2017,
2. Benjamin leroy, Sébastien vidal, **l'assurance**, école supérieure en sciences informatiques, Encyclopedia universalis.
3. **catastrophe naturelles et techniques en 2018: les périls « secendaires » en première ligne,** rapport éditée par Sigma,Swiss Re Institute , N°2/2019.
4. Conseil national des assurances, **Contribution des Assurance a l'économie,** revue de l'assurance N° 8, Janvier à Mars 2015**,** P 26.
5. **Guide des assurances en Algérie 2015**, présenté par KPMG, Dépôt légal: 2918-2014 ISBN: 978-9947-807-24-8.
6. Guillaume Barberousse, **l'afrique subsaharienne-nouvelle frontière des assureurs ?,** revue sur l'assurance en afrique : un future à construire, article publiée dans la revue de proparco, sous le nom secteur privée et développement, N°25, France
7. **L'assurance CAT-NAT**, Revue d'assurance, N3, édité par le Conseil National des assurances, 2013,
8. **l'assurance dans le monde en 2017, solide mais les marchés d'assurance vie matures pèsent sur la croissance**, rapport éditée par Sigma,Swiss Re Institute , N°3,2018.
9. **l'assurance dans le monde, le grand tournant vers l'est se pourrsuit** , rapport éditée par Sigma,Swiss Re Institute, N°3,2019.
10. **Le bulletin des assurances**, lettre d'information trimestrielle du conseil national des assurances,N°1, mars 2004.
11. **Le bulletin des assurances**, lettre d'information trimestrielle du conseil national des assurances, N°2, mars 2004.
12. **Le secteur des assurances en Algérie**, bulletin de la compagnie centrale de la réassurance, publications des services économiques, ambassade de France en Algérie, septembre 2013, N°9.
13. **Les assurances A L'HEURE des Tic**, revue de l'assurance, N°6. mai à Aout 2014, Revue éditée par le conseil National des Assurances
14. **Les mutuelles d'assurance à la conquête du marché**, revue de l'assurance, N°5, janvier à Avril, 2014, Revue éditée par le conseil National des Assurances .
15. Les rapports d'activités des assurances, direction des assurances, ministère des finances, les anneés (2015, 2016,2017).
16. Liberte du 010310, « **Quand les banques se lancent dans l'assurance »,** dossier de presse sur la bancassurance, éditée par le conseil national des assurances, Décembre 2013**.**
17. Notes statistiques du marché algérien des assurances, **le marché algérien des assurances en 2011**, publication éditée par CNA.
18. ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux économiques d'ensemble2000- 2014**, bultain N° 719, octobre 2015, P 20.

19. ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux économiques d'ensemble2015- 2018**, bultain N° 883, décembre 2019
20. Stéphane Rimbeuf, Alain Penanguer, **La consommation en Afrique-Le marché du XXI° siècle**, rapport publiée dans (www2.deloitte.com)pdf, 2015
21. W.W.RosSimon Christiane, **l'Afrique innovante est en marche !**, dossier de presse sur « Les 20 idées qui vont faire bouger l'Afrique », éditée par jeune afrique du 9 aout 2013, actualisée le 28 octobre 2016.

و. مواقع أنترنت

1. cash-assurance.dz
2. http://data.albankadalwli.org
3. http://www.lemutualiste.dz
4. www.2A. dz.
5. www.allianceassurances.com.dz/pdf/Rapport_Alliance_2012.pdf
6. www.caar.dz
7. WWW.CAGEX.DZ
8. WWW.CCR.DZ
9. www.cna.dz
10. www.gamassurances.com
11. www.qatarinsurance.com
12. www.qatarinsurance.com
13. www.qcb.gov.qa
14. WWW.SGCI.DZ

الملاحق

قـائـمـة الـمـلاحـق

جدول رقم (1): الإحصائيات والمؤشرات لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة قطر خلال الفترة (2007-2017)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التعويضات المدفوعة	495516	522591	682898	298798 5	1880602	296885 6	3381416	533391 7	**4388729**
الاحتياطات الفنية	199416	136336	45334	222483	795061	311919	314182	176524 0	**238078**
التوظيفات الاستثمارية	287955	508834	556829	645120	741781	125909	960213	555332	**541870**
الناتج المحلي الخام	290.15	455.44	610.70	680.073	723.36	750.65	588.73	522.30	**586.4**
الاستثمار الوطني (التراكم الخام لرأس المال الثابت)	133.518	142.449	177.091	194.460	209.962	224.000	227.539	278.642	**282.361**
إجمالي الادخار الداخلي الخام	–	–	40804.38	–	41954.88	42036.4	27081.58	219.366	**275.608**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر، إحصاءات البنوك والتأمين، البنك الدولي للإحصائيات

جدول رقم (02): الإحصائيات والمؤشرات لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التعويضات المدفوعة	25470.0	35678.0	43176.0	50706.0	54059.0	61832.0	71088.0	69562	**70640**
الاحتياطات الفنية	60358	87769	90714.0	97650	108070	121109	124718	124212	**137569**
التوظيفات الاستثمارية	78796.2	123861. 0	145832	175663	198683	220781	252267	265360	**273875**
الناتج المحلي الخام	9352886 .4	1199156 3.9	1458897 0	16208698 .4	16650180. 6	17242544. 8	16591875. 3	1887620	**17514.63**
الاستثمار الوطني (التراكم الخام لرأس المال الثابت)	**246212.4**	4350922.3	4620306.8	4992412	5690894.4	6446692.2	7041676.5	**64179.08**	**6130120.5**
إجمالي الادخار الداخلي الخام	5300063.8	5810239	7025566	7704234.6	7694689.9	7634341.3	6291151.6	6130120	**7361171.8**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير مديرية التأمينات (وزارة المالية)، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي للإحصائيات.

قـائـمـة الـمـلاحـق

جدول رقم (03): الإحصائيات والمؤشرات لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المغرب خلال الفترة (2007-2017)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التعويضات المدفوعة	9 086,2	11 781,6	13 533,3	15 110,9	15 543,7	16 553,2	**17 772,7**
الاحتياطات الفنية	73 982,7	92 618,3	98 124,9	102 666,4	107 423,7	113 854,7	**119 342,8**
التوظيفات الاستثمارية	79 278,6	99 928,2	105 700,7	109 153,0	113 992,0	120 326,0	**126 822,5**
الناتج المحلي الخام	**616 254,0**	764 031,0	802 607,0	847 881,0	897 923,0	925 376,0	**988 021,0**
الاستثمار الوطني (التراكم الخام لرأس المال الثابت)	**192 573,0**	234 407,0	246 394,0	258 859,0	276 496,0	274 028,0	**281 492,0**
إجمالي الادخار الداخلي الخام	144 012	192 546	183 337	193 108	185 711	188 248	**231 766**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير مديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي للإحصائيات.

جدول رقم (04): الإحصائيات والمؤشرات لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تونس خلال الفترة (2007-2017)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التعويضات المدفوعة	458,5	595,6	712,0	726,1	849,2	840,0	**948,9**
الاحتياطات الفنية	1 677,7	2 282,7	2 638,4	2 873,8	3 032,1	3 338,0	**3 532,2**
التوظيفات الاستثمارية	1 645,1	2 494,8	2 771,7	3 067,3	3 328,3	3 674,3	**4 106,4**
الناتج المحلي الخام	49 857,5	63 054,8	64 492,2	70 354,4	75 144,1	80 790,0	**84 656,2**
الاستثمار الوطني (التراكم الخام لرأس المال الثابت)	11 490,5	15 502,5	14 096,0	824,2 15	16 465,7	16 435,2	**16 822,9**
إجمالي الادخار الداخلي الخام	10 860,00	12 911,80	10 079,00	10 556,70	9 933,10	9 783,80	**7 702,10**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على تقارير الجامعة التونسية لشركات التأمين، المعهد الوطني للإحصاء، البنك المركزي التونسي، البنك الدولي للإحصائيات.